التاريخ: /   /

الجامعة الأردنيــة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (ط/١٥)
تسليم أطروحة دكتوراه جامعية للمكتبة

الدكتور مدير المكتبـة

تحية طيبة وبعد،،،

لقد ناقش الطالب / الطالبة: [illegible] سالم الغرايبه ورقمه الجامعي: ٩١١٠٠٩٠

تخصص الدكتوراه: علم اجتماع يوم: الأربعاء الموافق: ٧/٥/٢٠١٤ وكانت النتيجة ناجحاً.

عنوان الأطروحة (باللغة التي كتبت بها الأطروحة)

العوامل الاجتماعية الاقتصادية لتفتت الملكية الزراعية وتأثيرها في التغيرات البنائية للأسرة الريفية الأردنية: دراسة سوسيولوجية لمجتمع الرمثا

نرجو استلام النسخة الورقية التي تمت الموافقة عليها في صيغتها النهائية من قبل المشرف ولجنة المناقشة، ونسخة من الأطروحة على القرص المضغوط (CD)، وذلك لإيداعها في المكتبة حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

المشرف	رئيس قسم التخصص أو نائب رئيس لجنة الدراسات العليا في كلية التخصص	نائب عميد كلية الدراسات العليا
التوقيع:	التوقيع:	التوقيع:
التاريخ: ٥/٥/٢٠١٤	التاريخ: ٢٦/٥/٢٠١٤	التاريخ: / /

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع .... التاريخ

مواصفات الأقراص المدمجة الخاصة بالأطروحات الجامعية

- ان يضم القرص المدمج كافة المعلومات الواردة في النسخة الورقيه من الأطروحة وذلك ضمن ملف واحد.
- ان يكون ترتيب الأطروحة على القرص حسب ترتيب النسخة المطبوعة ورقيا.
- ان يحتوي القرص على صورة (save as jpg) عن إجازة الأطروحة موقعة وموثقة من أعضاء لجنة المناقشة ومعتمدة من قبل الجامعة.
- تخزين الأطروحة في ملف آخر على شكل (Acrobat reader PDF) لتسهيل تفعيل الأطروحة على شبكة الانترنت ضمن قاعدة الأطروحات الجامعية كاملة النص.

علماً أنه لن يكون بالإمكان توثيق أي أطروحة غير مطابقة للمواصفات المذكورة أعلاه.

الجامعة الاردنيـــة
كلية الدراسات العليا

التاريـــخ: / /

نموذج رقم (ط/٣)
إقرار بالالتزام بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها لطلبة الدكتوراه

أنا الطالب: نسايه عوض سالم عزارية الرقم الجامعي: ٩١١٠٠٩٠
الكلية: الاداب القسم: علم الاجتماع التخصص: علم اجتماع

اقر بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد أطروحات الدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد أطروحتي بعنوان:

العوامل الاجتماعية / الاقتصادية لتفتت الملكية الزراعية وتأثيرها في التغيرات البنائية للأسرة الريفية الاردنية: "دراسة سوسيولوجية لمجتمع الرمثا"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الأطروحات العلمية. كما أنني أعلن بأن اطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية وتأسيساً على ما تقدم فانني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: التاريخ: ٢٦ / ٥ / ٢٠١٤

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالـــة
التوقيع.........التاريخ: ٢٦/٥/١٤

نموذج ترخيص

أنا الطالب : غنا العوض سالم الغزاويه أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

العوامل الاجتماعية / الاقتصادية لتفتت الملكية الزراعية وتأثيرها على التغيرات البنائية للأسرة الريفية الأردنية: "دراسة سوسيولوجية لمجتمع الرمثا".

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: غنا العوض الغزاويه

التوقيع:

التاريخ: ٢٦/٥/٢٠١٤

العوامل الاجتماعية / الاقتصادية لتفتت الملكية الزراعية و تأثيرها في التغيرات البنائية، للأسرة الريفية الأردنية :

(دراسة سوسيولوجية لمجتمع الرمثا).

إعداد

غسان عوض سالم عذاربه

المشرف

الأستاذ الدكتور خليل نمر درويش

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في

علم الاجتماع

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.......... التاريخ ٢٦/٥/٢٠١٤

أيار، 2014

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة (العوامل الاجتماعية / الاقتصادية لتفتت الملكية الزراعية و تأثيرها في التغيرات البنائية، للأسرة الريفية الأردنية : (دراسة سوسيولوجية لمجتمع الرمثا)).

وأجيزت بتاريخ 7/ 5 / 2014.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور خليل درويش مشرفاً	....
أستاذ _علم الاجتماع والعمل الاجتماعي	
الدكتور إدريس العزام عضواً	....
أستاذ_ علم الاجتماع الحضري	
الدكتور عايد وريكات عضواً	....
أستاذ_ علم الجريمة	
الدكتور عبد الخالق ختاتنة عضواً	....
أستاذ_ التغير الاجتماعي (جامعة اليرموك)	

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.........التاريخ...

العوامل الاجتماعية / الاقتصادية لتفتت الملكية الزراعية و تأثيرها في التغيرات البنائية، للأسرة الريفية الأردنية :

(دراسة سوسيولوجية لمجتمع الرمثا).

إعداد

غسان عوض سالم عذاربه

المشرف

الأستاذ الدكتور خليل نمر درويش

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في

علم الاجتماع

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أيار ٢٠١٤

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة (العوامل الاجتماعية / الاقتصادية لتفتت الملكية الزراعية و تأثيرها في التغيرات البنائية، للأسرة الريفية الأردنية :

((دراسة سوسيولوجية لمجتمع الرمثا)).

وأجيزت بتاريخ ٧/ ٥ / ٢٠١٤.

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
الدكتور خليل درويش مشرفاً	**....................**
أستاذ علم الاجتماع والعمل الاجتماعي	
الدكتور إدريس العزام عضواً	**.....................**
أستاذ علم الاجتماع الحضري	
الدكتور عايد وريكات عضواً	**.....................**
أستاذ علم الجريمة	
الدكتور عبد الخالق ختاتنة عضواً	**.....................**
أستاذ التغير الاجتماعي (جامعة اليرموك)	

الإهداء

إهداء إلى ......

روح والدي الطاهرة .... اسكنه الله فسيح جنانه .... والذي افنى عمره في الزراعة.

إلى منبع الحنان والوفاء أمي .... أطال الله في عمرها .... رضاك يا أجمل ما في الوجود .... رفيقة دربي .... زوجتي (سيمون) .... فلذات كبدي حفظهم الله .... شركائي في منبع الحنان والرضا .... إخوتي وأخواتي .... عزوتي وأحبتي .

إلى كل من نهلت من بحر علومهم وتنورت بتوجيههم وفكرهم .... إلى أساتذتي الأفاضل في جامعة بغداد .... جامعة اليرموك .... الجامعة الأردنية .... الأساتذة المحكمين .... وإلى كل من أضاء دروب العلم أمامي .... ولكل باحث وطالب علم أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع.

الشكر

* إلى تلك الشمس الساطعة في فضائي.....إذ تظلم الدنيا على حين غره إلا أنها تشرق وتضئ ....هو علمهم كلوح البلور يسطع من خلاله النور وتظهر حقيقته البلورية ودلالاته من فيوض أخلاقهم .

* إلى من علمني ووجهني بتفانٍ ووفاء، ومكنني بعلمه النوراني لينبثق النور بحقيقته في فضائي ، في رحاب جامعة أحببتها .

* إلى مشرفي : الأستاذ الفاضل الدكتور خليل درويش ، وأعضاء لجنة المناقشة، وأساتذتي الأفاضل في قسم علم الاجتماع ، ولمن أسهم في التحكيم من الأساتذة المحترمين ، وإلى ذلك الفضاء البديع الذي لا مجال فيه لخطأ ،هذا الندى وهو يحط على أوراق بحثي (مكتبة الجامعة الأردنية) و القائمين عليها، ثم إلى مكتبة دائرة الأراضي و المساحة و أمينتها الفاضلة .

* إلى زملائي جميعا على مقاعد الدراسة ، و زملائي في دائرة الأراضي والمساحة الذين قدموا لي كل مساعدة ممكنة ، و كل من أسهم لإتمام هذا العمل، وأخص هنا أخي الكريم غازي الأسعد : شمعة تضيء الدروب لا تنطفئ ، وإلى النسيم المعطاء، أمد الله في عمره :محمد غسان حيث كانت أنامله تبرق على لوحة المفاتيح ، وإلى صاحب اللمسات اللغوية الأستاذ الدكتور عبد الرحيم مراشدة جل الحب والتقدير ، كل ما يدور في الوجدان قبل العين .

هذه كلمات تخرج من أعماق جوارحي بصدق لكم جميعاً.

(الباحث)

قائمة المحتويات

الموضــوعات | **الصفحة**

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

العوامل الاجتماعية / الاقتصادية لتفتت الملكية الزراعية و تأثيرها في التغيرات البنائية، للأسرة الريفية الأردنية :

((دراسة سوسيولوجية لمجتمع الرمثا)).

إعداد

غسان عوض سالم عذاربه

المشرف

الأستاذ الدكتور خليل درويش

الملخص

هدفت الدراسة للتعرف على العوامل الاجتماعية و الاقتصادية لتفتت الملكية الزراعية وتأثيرها في التغيرات البنائية للأسرة الريفية الأردنية ومعرفة مدى انتشار الظاهرة واهم العوامل التي ساهمت فيها، والتغيرات البنائية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية.

ولتحقيق هذا الهدف؛ جُمعت بيانات الدراسة من عينة عشوائية منتظمة باستخدام الإستبانة لجمع البيانات، وتحليلها باستخدام الزمر والبرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، واستخدمت الدراسة أساليب إحصائية متنوعة منها الوصفي؛ كالتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومنها التحليل؛ كاختبار تحليل التباين (One-way ANOVA) لقياس الفروق بين متغيرات الدراسة، واختبار (SCHEFFE) لتبيان مصدر الفروق بين هذه المتغيرات.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها؛ بأن العوامل الاجتماعية الاقتصادية المرتبطة بالأرض والإنسان اصيبت باختلال وظيفي انعكست آثاره على البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي، من خلال الانتشار التدريجي لتفتت نسق الملكية الزراعية بفعل التنظيم والتقسيم والإستملاك وغيرها من الأسباب، لدرجة انها اصبحت ظاهرة تؤرق المجتمع الريفي الحديث وهي آخذة بالانتشار والتعقيد والتأثيرات المختلفة.

وبينت الدراسة ان عوامل التفتت تمثلت بالعوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية والعوامل التشريعية، وتبين بان أهم الأسباب الاجتماعية للتفتت هو نظام الميراث والتحضر، أما من الأسباب الاقتصادية هو ارتفاع قيم الأراضي (البيع) والفقر، وأخيرا لعبت التشريعات والقوانين والأنظمة المتعلقة بنسق الملكية الزراعية دورا هاما في تفتت الملكية الزراعية - بالإضافة لمجموعة من الأسباب الأخرى المتعلقة بالعوامل السالفة الذكر - مما عكس آثاراً سلبية وتغيرات على البناء الاجتماعي لمجتمع الريف الأردني.

كما وبينت الدراسة أن من أهم التغيرات البنائية والوظيفية للبناء الاجتماعي الريفي الأردني هو تحول الأسرة الريفية الممتدة إلى أسرة نووية، وصغر حجم الأسرة وتراجع السلطة الأبوية التقليدية، وتراجع التعدد الزواجي وعدم تنشئة الأبناء على العمل الزراعي، وظهور الفقر والبطالة والهجرة الداخلية والعزوف عن مهنة الزراعة، وتراجع دور الأسر في الاختيار الحر لزواج أفراد الأسرة وضعف العلاقات القرابية، وتفضيل الزواج الخارجي على الزواج الداخلي.

وأوصت الدراسة بالحد من إدخال الأراضي الزراعية مناطق التنظيم والتقسيم، وتغيير صفة استعمالها واقتصار ذلك على الأراضي غير الزراعية، واستغلال الجبلية بدلا منها، وإقامة الخدمات العامة فيها لتشجيع الزحف السكاني عليها، بدلاً من الزحف على حساب الرقعة الزراعية، حفاظاً على أهم موئل اسري اقتصادي واجتماعي ووطني، وتفعيل قانون حماية المزارعين رقم (٣٧) لعام (١٩٥٣م) ضمن التشريعات والقوانين الأردنية الحديثة، والذي لا يسمح ببيع الأراضي الزراعية وإفرازها وعدم البناء عليها، فهو من القوانين التي تحد من ظاهرة تفتت الأراضي الزراعية لأهمية مردود ذلك على الأسر من الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجتمع الأردني.

الفصل الأول

١- مدخل إلى الدراسة

١-١مقدمة

تعتبر الأرض المصدر الأول والأساسي للغذاء وديمومة الحياة الاجتماعية – الاقتصادية، وهذه الحقيقة تفسر لنا ظاهرة الاهتمام بالأرض للأسر منذ أقدم العصور، من خلال التشريعات التي تخص الأرض والزراعة، وتعد الأرض ضرورة رئيسية في الحياة الإنسانية للبناء الإجتماعي على مستوى الجماعات و التنظيمات التي تربط بينها روابط القرابة للقبائل و العشائر، و كانت السبب في نشوء الصراعات بينها للسيطرة عليها لتأمين الحياة الكريمة.

لقد شهدت المجتمعات الإنسانية تغيرات وتطورات متسارعة لعصر ما بعد الحداثة، وأحدثت التطورات تحولات كبيرة في البناء والوظائف الاجتماعية بسبب التقدم العلمي والتقانة التي شملت كافة المجتمعات الإنسانية، كما وان التغيرات التي طالت المجتمعات الإنسانية على المستوى الاجتماعي أو على مستوى التطورات في جوانب الحياة المختلفة أدى إلى تغيرات هامة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والى تغير في المعادلة الديمغرافية والسكانية. إضافة إلى أن التقدم التكنولوجي احدث تغيرات في مستوى وأساليب الحياة، وبدأت تنشأ ظواهر اجتماعية مستجدة وتحولات منتظمة في المجتمعات الإنسانية ونضج تطوري تدريجي ومستمر كميا وكيفيا سواءً كان ايجابيا أم سلبيا لا يتصف بالثبات، وقد يكون سريعا او بطيئا، مما قد يؤدي إلى تحولات في الأدوار والقيم والوظائف وقواعد البناء الاجتماعي، وبفعل عوامل التغير البيئية والسكانية والإيديولوجية والثقافية والاقتصادية.

فقد ظهرت في المجتمع الأردني خلال العقود الأخيرة ونتيجة للتطورات المتلاحقة التي طرأت على جميع جوانب الحياة الاجتماعية تداعيات انعكست تأثيراتها على التراكيب الأسرية الريفية المرتبطة بملكية الأرض والزراعة لديمومة الحياة الاجتماعية – الاقتصادية ونشوء الصراعات على الأرض، كما وان الاهتمامات الإنسانية بالأرض والزراعة مثلت جانبا حيويا من جوانب الحياة الاجتماعية كوسيلة إنتاج وعامل أساسي لتطور المجتمع.

لقد أحدثت التحولات تفتتا لنسق الملكية الزراعية قد تتأثر بها التراكيب الأسرية، بسبب العوامل الاجتماعية – الاقتصادية والتطورات الحضارية وغيرها، وتَعَرُّض الأراضي لاستعمالات سلبية

بفعل المعطيات البشرية والطبيعية ومحدودية الأرض وطرق استغلالها واستعمالها وتسخيرها بشكل خاص لمتطلبات الحياة الآخذة بالتعقيد، وارتفعت مستويات تفتت الملكية الزراعية وتوسع انتشارها في المجتمع الأردني وتوسع العمران وازدياد الانفجار السكاني. كل تلك التغيرات أصبحت على حساب الرقعة الزراعية، مما أدى إلى ضعف العلاقات والالتزامات الاجتماعية للأسر، فتحولت معظم الأسر إلى اسر نووية، وظهرت الخصوصية الأسرية النووية، مما انعكس على الأدوار والوظائف ورافق ذلك تغيرات هامة في أداء الوظائف الأسرية والى فقدان الوسيلة الإنتاجية الضامنة لمستوى حياة كريم.

وبما أن هذه الظاهرة من الظواهر الاجتماعية المستمرة في المجتمعات الإنسانية سواء كانت رعوية أو زراعية أو حضارية، فان ذلك يعتمد على طبيعة المجتمع، وان هذه التحولات هي حقيقة الوجود المتأصلة ما بين الأصالة والمعاصرة أو الاختلاف عما كانت عليه للحقب الزمنية المتتالية، مما أدى إلى إختلالات في أنماط العلاقات بين الإفراد والجماعات واختلالاً في الوظائف والأدوار الاجتماعية، وكل ذلك قد يكون من المؤشرات التي تنعكس على البناء الاجتماعي التي طالت مجالات البيئة والسكان والاقتصاد والثقافة، وبالرغم من وجود التشريعات الحديثة المنظمة للملكيات، إلا أنها وقفت عاجزة عن معالجة هذه الظاهرة المؤرقة والآخذة بالانتشار والتوسع بشكل مستمر في المجتمع الأردني، مما اضعف الالتزام والاهتمام بزراعة الأرض لتنعكس تأثيرات ذلك على البناء الاجتماعي للمجتمع الأردني، ومن هنا جاء الاهتمام لدراسة الظاهرة التي تشكل محور هذه الدراسة.

١-٢مشكلة الدراسة

لقد تناولت الدراسات منذ القدم الاهتمام بظاهرة تفتت الملكية الزراعية وركزت في البدايات على العوامل المؤدية للتفتت لأغراض اقتصادية واجتماعية لتطوير القطاع الزراعي وزيادة فاعليته، ودرست التطور التاريخي للظاهرة، وعلى واقع الدخل المزروعي والعوامل الاقتصادية والاجتماعية، والى تحديد الحجم الاقتصادي للملكيات وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات.

لقد شهد المجتمع الأردني تطورات وتغيرات مهمة في معظم جوانبه، وشهد بذلك تغيرا واضحا في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فتحسنت نوعية الحياة على حساب الرقعة الزراعية في بعض جوانبها، وبالرغم من أن المجتمع الأردني مجتمع تقليدي متماسك إلا انه ولضرورات الحياة المستجدة والمعقدة شهد ظهور بعض الظواهر الاجتماعية الجديدة كتفتت الملكية الزراعية ولضغوطات الحياة المتصاعدة والمستجدات الحضارية والقيمية الجديدة التي أثرت على طبيعة التماسك والتكافل الأسري، فاختلت منظومة القيم واختل البناء الاجتماعي في المجتمع، وتخلوا عن الأرض التي أصبحت عديمة الإنتاج للمنافع الاجتماعية والاقتصادية، وفقدان مصدر الدخل للإنتاج الزراعي والروابط الأسرية والقرابية بالخلافات على ملكية الأرض، مما أدى إلى تفتتها، فظهرت مؤشرات وتغيرات طارئة تتطلب اهتماما متزايدا لإلقاء الضوء على هذه الظاهرة وما تركته من تأثيرات على الخصائص البنائية والوظيفية للأسر الريفية في المجتمع الأردني لإيجاد الحلول العلمية والعملية المسؤولة لهذه الظاهرة، وتكمن مشكلة الدراسة الحالية بمعرفة العوامل الاجتماعية – الاقتصادية لتفتت الملكية الزراعية وتأثيرها في التغيرات البنائية للأسرة الريفية الأردنية. وبصورة أكثر تفصيلا فان هذه الدراسة هدفت لمعرفة الخصائص الاجتماعية – الاقتصادية ومدى انتشار ظاهرة تفتت الملكية الزراعية والعوامل التي أدت للتفتت والتغيرات البنائية للأسرة الريفية في المجتمع الأردني.

١-٣ أهمية الدراسة ومبرراتها.

تتجلى أهمية الدراسة ومبرراتها في الأمور الرئيسية التالية:-

على الرغم من أهمية موضوع الدراسة و خطورة أبعاده على البناء الأسري والعلاقات الأسرية و فقدان وسيلة الإنتاج الضامنة لمستوى معيشي كريم للأسرة الريفية، في منطقة إجراء الدراسة ،

إلا أن الباحثين لم يولوها الاهتمام المطلوب لتفسيرها و مواجهتها، من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة لتلقي الضوء على هذه المشكلة ، كمساهمة بحثية علمية للدارسين و الباحثين مستقبلا.

- إن تفتت الملكية الزراعية بوصفها إشكالية تندرج تحتها منظومة من المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعكس أثرا سلبيا على البناء الأسري والعلاقات الاجتماعية، وفقدان وسيلة الإنتاج الضامنة لمستوى معيشي كريم للأسر الأردنية، التي تعتبر اللبنة الأساسية في بناء المجتمع، وأية قضية تمس الأسرة من شأنه أن يؤثر على حياتها وعليه فان العوامل الاجتماعية – الاقتصادية التي تواجهها الأسرة نتيجة لتفتت الملكية الزراعية من شأنها المساعدة في توجيه جهود المعنيين في الدولة الأردنية لصياغة تشريعات تحمي الملكية الزراعية بشكل يجعلها أكثر إيجابية ، حيث أن الدراسات و الأدبيات المعنية بتفتت الملكية لم توليها الاهتمام المطلوب لتفسيرها ومواجهتها.
- ندرة الدراسات التي تناولت هذه المشكلة على المستويين المحلي و العربي ، من وجهة نظر سوسيولوجية (حسب اطلاع الباحث) وأن معظم الدراسات التي تناولت تفتت الملكية الزراعية ركزت على عوامل وأسباب التفتت دون أن يكون هناك مفهوم واضح وصريح للخصائص الاجتماعية و الاقتصادية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية على البناء الأسري، وفقدان الأراضي الزراعية ، وتسعى الدراسة لمحاولة معرفة التغيرات التي طرأت على الأسرة الريفية و الناجمة عن تفتت الملكية وتأثيراتها على البناء الأسري لكي يمكن البناء عليه للمؤسسات المعنية في الدولة الأردنية.
- خطورة المشكلة باعتبارها مشكلة وطنية هامة أدت إلى فقدان الأسرة الريفية أهم وسيلة إنتاجية ألا وهي الأرض وتقلص المساحات الزراعية والتوسع العمراني السريع على حساب تلك الأراضي ومساهمة القوانين و الأنظمة في عملية تفتت الملكية الزراعية في الأرياف و البوادي الأردنية ومع تزايد عدد السكان وارتفاع أسعار الغذاء عالميا مما أصبح يلقي مزيدا من التحدي للأمن الغذائي الأسري و الوطني علماً أن تكلفة الزراعة في المناطق الصحراوية والأغوار مرتفعة بسبب إرتفاع أسعار المياه.
- استخدامات الأرض التي خضعت لاعتبارات العرض والطلب أكثر مما خضعت لتشريعات محكمة تحدد استخداماتها وخصوصا الحفاظ على الأرض بذاتها والعملية الزراعية وإذا جرى منع لانتشار البناء والتوسع العمراني في المناطق الزراعية فالمحاولات غالبا غير موفقة لوقف هذا المنع، مما أثر على النشاط الاقتصادي الأسري الأردني.
- تزايد الاهتمام الرسمي من خلال توجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي الأردني ،الذي كان من أهم توصياته لعام ٢٠١٢ التصدي لمشكلة تفتت الملكية

الزراعية واستخداماتها بهدف إنقاذ الرقعة الزراعية والحد من التوسع في الاعتداء على حساب تلك الأراضي.

١-٤ أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

١- التعرف إلى الخصائص الاجتماعية – الاقتصادية للأسرة الريفية في مجتمع الرمثا.

٢- التعرف إلى العوامل المؤدية إلى تفتت الملكية الزراعية في مجتمع الرمثا.

٣- التعرف إلى حجم المشكلة (مدى انتشارها في مجتمع الرمثا).

٤- التعرف إلى التغيرات البنائية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية في مجتمع الرمثا .

١-٥ الدراسات السابقة

اهتم العديد من الباحثين والدارسين في دول العالم في ظاهرة تفتت الملكية الزراعية وزخرت المكتبات بها ، خصوصا للعقد الأخير من القرن المنصرم ،أما على المستوى العربي (وحسب اطلاع الباحث) فلم يجد مثل هذه الدراسات إلا النادرة منها،وإن وجدت فهي دراسات قديمة لا تتجاوز عقد سبعينيات القرن المنصرم، أما على المستوى المحلي فتوفرت مثل هذه الدراسات ،وفيما يلي أهم الدراسات التي تناولت تفتت الملكية الزراعية مرتبة تصاعديا وهي الدراسات العربية لكل من: (شافعي ١٩٨٥) ، (برهم، ١٩٨٩) ، (الهويمل، ١٩٩٦) ، (الضيافلة،٢٠٠٠) ، (النويران،٢٠٠٠).

وهنالك مجموعة من الدراسات الأجنبية:

(Gajendra and Gopal,٢٠٠٥),(Riddell and Renbold,٢٠٠٠) ,(Marioara,٢٠٠٠)

(Li You, ٢٠١٠) ,(Kalantari and Abdollahzadh,٢٠٠٨) , (Shuhao, etal,٢٠٠٦),

.(Kathleen, et al, ٢٠١٢) ,(Wickramaarachchi, ٢٠١١),(Kakwagh,et al,٢٠١٠),

١-٥-١ الدراسات التي تناولت ظاهرة تفتت الملكية الزراعية على المستوى العربي.

في دراسة **شافعي (١٩٨٥) "التحليل الاقتصادي للبنيان الهيكلي والتفتت الحيازي في الأردن".**

هدفت الدراسة إلى تحليل الهيكل الحيازي في الأردن، وكل من السعة والتفتت الحيازي وذلك بغرض استخدام النتائج التي يتوصل إليها في أغراض السياسة الاقتصادية والاجتماعية لتطوير القطاع الزراعي وزيادة فاعليته.

وقد دلت النتائج على أن هناك انحرافا كبيرا في السعات الحيازية الكبيرة تجاه الحائزين الكبار، وضآلة السعة الحيازية وتفتتها مما يؤدي إلى عدم القدرة على زيادة الطاقة الإنتاجية الزراعية، وزيادة كفاءتها، وذلك نتيجة زيادة الفاقد الاقتصادي والفيزيقي في استخدام الموارد الاقتصادية والطبيعية، وعدم إمكانية تطبيق اقتصاديات الحجم المناسب.

وفي دراسة **برهم (١٩٨٩) "تفتت الملكية الزراعية في الأردن".**

هدفت الدراسة للتعرف على مجموعة العوامل المؤدية لتفتت الملكية الزراعية في الأردن وطبقت الدراسة على قريتين أردنيتين : الأولى (غرب عمان) حيث درست التطور التاريخي لتفتت الملكية الزراعية ونتائجها فيها، والثانية (ياروت) (شمالي الكرك) حيث درست محاولة تجميع الملكيات الزراعية والمشاكل التي اعترضتها.

ودلت نتائج الدراسة على أن التفتت أدى إلى تناقص المساحات الزراعية في المناطق القريبة من المدن وأن القطاع الزراعي قد خسر ما بين الأعوام ١٩٧٥م – ١٩٨٣م، ٢٩٢ ألف دونما وأن مساحة القطعة الواحدة قد تناقصت من (٣٢) دونم عام ١٩٧٥ إلى (٢٨) دونم عام ١٩٨٢م . أما بقية المناطق ومنها الرمثا فقد تناقصت بنسبة بلغت في حدها الأقصى (٤٢%) وأدناها في الطفيلة (٥%) ،وأن متوسط حجم الملكية في الأردن للفرد الواحد بلغ عام ١٩٨٢م (٤٦) دونما كما و دلت النتائج على أن مجموعة عوامل التفتت تمثلت في الانتقال بالإرث بنسبة بلغت (٥٨%) الإفراز بين الشركاء (٢٨%) والتجزئة (١٠%) والإفراز بقصد البيع (٣%) والمغارسة (٢%) للفترة من عام ١٩٧٣م – ١٩٨٦م.

أما دراسة **الهويمل (١٩٩٦) "العوامل الاجتماعية والاقتصادية المحددة للدخل المزروعي في منطقة الموقر".**

هدفت الدراسة للتعرف على واقع الدخل المزروعي والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المحددة له في منطقة البحث والتعرف على مستوى التكنولوجيا الزراعية المستخدمة لتبنيها وإمكانية تطبيقها لدى المزارعين. والتعرف على أنواع المحاصيل المناسبة لمنطقة البحث ، ووضع نموذج اقتصادي للاستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة ، وذلك من خلال حصر هذه الموارد وتحديد خصائص دراسة النمط الاستغلالي للحيازات الزراعية والأساليب الإنتاجية المتبعة. وقد استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الاقتصادي الوصفي وتحليل ربحية المزرعة وأسلوب البرمجة الخطية لتحديد النمط الاستغلالي الأمثل للموارد المتاحة.

وقد دلت النتائج على أن محددات الدخل الزراعي في منطقة البحث هي نوع النشاط الذي يقود إلى التفتت الحيازي للحيازات الزراعية ، إضافة إلى الظروف المناخية والمياه، وتكاليف الإنتاج، وأسعار المنتوجات الزراعية ، والأمراض والآفات الزراعية وأن الغالبية العظمى من المزارعين في العينة هم من الذكور ، وأن ٤٨% منهم تزيد أعمارهم عن (٥٠) عاما ، وأن المساحة المستغلة لدى المزارعين في العينة (٩٨،٩) دونما لمختلف الغايات الإنتاجية.

وفي دراسة **الضيافلة (٢٠٠٠) "تفتت الوحدات الزراعية في قضاء المصطبة الأبعاد والنتائج".**

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى تحديد الحجم الاقتصادي للملكيات الزراعية في قضاء المصطبة، خاصة تلك الوحدات الزراعية التي تعرضت إلى عمليات التفتت ،كما وتهدف إلى إجراء تحليل اقتصادي لتكاليف الإنتاج في الزراعة ، بالإضافة إلى دراسة وتحليل الوضع الحالي للملكيات الزراعية في قضاء المصطبة من حيث: تحديد أنواع وأحجام الملكيات الزراعية ودراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمالكين، وتحديد العلاقة فيما بينها وانعكاسات ذلك على حجم الملكية.

وقد دلت النتائج إلى أن عدد الملكيات الزراعية التي تقل مساحتها على (٥٠) دونما تشكل ما نسبته ٥، ٨٤%) والملكيات التي تزيد عن (٢٠٠) دونما تمثل نحو (٣، ٣%) من جملة عدد الوحدات الزراعية ويتفاوت حجم الملكية تبعا لنوعها ، حيث بلغ المتوسط العام (٨,١٥) دونما ويرتفع إلى (٩,٩) دونما في الملكية الفردية، وينخفض إلى (٤،٩) دونما في الملكية المشاعية. أما من حيث مصدر الملكية فإنه يتم عن طريق ثلاثة مصادر هي الميراث بنسبة (٧٩%) والبيع والشراء بنسبة (١٧%) والتفويض والمبادلة بنسبة (٤%).

وفي دراسة **النويران، (٢٠٠٠) "أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية على قيم الأراضي في مدينة السلط"..**

هدفت الدراسة إلى إظهار أهم المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية ، وخصائص الموقع المؤثرة في قيم الأراضي في المدينة، وتتبع التغير في هذه القيم خلال الفترات المشمولة بالدراسة، وقد تم اعتماد ٣٤ متغيرا مستقلا تمثل المجموعات الرئيسة السابقة، كما تم تطبيق نوعين من التحليل هما: التحليل المتعدد التصنيف (MCA)، والتحليل البسيط الممثل بالتكرارات والنسب، حيث ،فرز التحليل المتعدد التصنيف (MCA) ١٠ متغيرات رئيسة فسرت ٥، ٩٠% من التباين في المتغير التابع، وساعدت في تحديد أبرز العوامل المؤثرة في قيم الأراضي في المدينة لعام ١٩٩٩م.

وقد أظهرت النتائج وجود عدة فترات زمنية شهدت خلالها قيم الأراضي تغيراً ملحوظا في منطقة الدراسة، كما أظهرت النتائج أهمية عامل البعد عن المنطقة التجارية المركزية في التأثير على قيم الأراضي، وكذلك عامل البعد عن المراكز التجارية الثانوية، كما أظهرت أهمية قطاع الخدمات في التأثير على قيم الأراضي وخاصة الخدمات التعليمية والصحية، وأكدت كذلك على أهمية العوامل الاقتصادية ممثلة بالدخل وقيمة الأرض السابقة، والعوامل الاجتماعية المتعلقة برغبات الأفراد ودرجات رضاهم عن مواقع قطع أراضيهم، والعوامل الموقعية الممثلة بنوع تنظيم قطع الأراضي المشمولة بالدراسة، في التأثير على قيم الأراضي في المدينة.

١-٥-٢ الدراسات التي تناولت ظاهرة تفتت الملكية الزراعية على المستوى الأجنبي.

أشارت دراسة **ماريورا(٢٠٠٠) ,Marioara "تفتت الملكية الزراعية ومنطق تجميع الملكيات".**

هدفت الدراسة إلى أن تبني قانون الأراضي (القانون رقم ١٩٩١/١٨) بعد سنة واحدة من ثورة عام ١٩٨٩ يمثل نقطة انطلاق الإصلاح الزراعي في رومانيا. فنتيجة لهذا التنفيذ القانوني، تملك القطاع الخاص في بداية عام ٢٠٠٠م (٨٤٪) من إجمالي الأرض الزراعية و (٨٢٪) من الأراضي الصالحة للزراعة و (٧٤٪) من أراضي الكروم، و (٦٧٪) من أراضي البساتين و (٨٧٪) من أراضي المروج والمراعي، وإلى جانب الآثار الاجتماعية والاقتصادية.

وقد دلت النتائج أن الطفرات مصدر التشويه في المنطقة الريفية، وتم تحديد ما يلي، من بين أمور أخرى: (أ) أزمة لعلاقات الملكية - وهو الجانب الرئيسي الذي خلط فيما يتعلق بحقوق الملكية. وأن إطالة مدة إزالة هذه الحقوق يمثل العقبة الرئيسية أمام عملية جيدة من سوق الأراضي، لتجميع الأراضي الزراعية (ب) أظهرت الأزمة الإدارية عدم وجود السلوك التنافسي، والذي يعطي أهمية متزايدة لوظيفة الإنتاج وذلك على حساب الوظيفة التجارية، وهذا يؤدي إلى زيادة حصة صغيرة الحجم من المزارع (أسر)، والافتقار إلى التوجهات الإستراتيجية، وما إلى ذلك؛(ج) وقعت أزمة سوق الأراضي - وقعت في سياق عدم وجود الإطار القانوني والمؤسسي في عملية تشغيل سوق الأراضي (د) أزمة الكفاءة الاقتصادية الزراعية - ولدت أساسا من تفتت ملكية الأراضي المفرطة.

وتناولت دراسة **ريدل و رينبولد (٢٠٠٠) ,Riddell and Renbold "الآثار الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية على المجتمع الريفي في دول مختارة من الإتحاد الأوروبي".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتفتت الملكية الزراعية في أربع دول أوروبية هي: (جمهورية التشيك ، هنغاريا ، رومانيا وبلغاريا) وبعد (٥٠) عاما من الاشتراكية ، حققت بلدان وسط وشرق أوروبا تقدما كبيرا في نقل الأراضي المملوكة للدولة منها أراضي حضرية وملكيات ريفية خاصة ، ويعتبر رد الممتلكات الخاصة هذا حجر الزاوية لمستقبل الديمقراطية واقتصاد السوق ،وهكذا فقد أعطيت الأولوية لتسريع عملية إعادة الخصخصة ، وضمان حيازة الأراضي وحقوق الملكية ، وتطوير أسواق الأراضي.وعلى الرغم من النجاح الملحوظ الذي حققته عملية الإصلاح الزراعي.

وقد دلت النتائج إلى أن تفتيت الملكية الزراعية لها تأثير جانبي مع الآثار الضارة للاستثمارات الخاصة والعامة،والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية. وبناء على ذلك بقيت المناطق الأقل حظا والأقل نموا التي تعتمد اقتصادياتها على الزراعة تشهد معدلات نمو سلبية، وارتفاع البطالة، وتزايد الفقر الريفي ونتيجة لذلك،انتشر التفكك الاجتماعي والاقتصادي بشكل واسع ، و زادت خيبة الأمل بين الجهات الفاعلة المحلية وأصحاب المصلحة. وعرضت هذه الدراسة النتائج الأولية والنتائج التي توصلت منظمة الفاو عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتفتت الملكية

الزراعية على المجتمع الريفي في أربعة بلدان من الاتحاد الأوروبي هي : (بلغاريا، جمهورية التشيك،المجر ورومانيا).

أما دراسة **جاجندرا و غوبل (٢٠٠٥ Gajendra and Gopal,) "الآثار الناجمة والأسباب المؤدية إلى تفتت الملكية الزراعية والدروس المستفادة من تجميع الملكيات في جنوب اسيا".**

والتي حاولت معرفة آثار وأسباب تفتت الملكية والدروس المتعلقة من ضم الأراضي في جنوب أسيا وقد أشارت الدراسة إلى أن حيازات الأراضي و قطع الأراضي في جنوب آسيا تشهد تجزئة ، وبالتالي تسريع وتيرة تدهورها و عرقلة التنمية الزراعية. واستنادا إلى الخبرات المكتسبة في المنطقة وخارجها ، ترى هذه الدراسة أن تفتت الحيازات الصغيرة و قطع الأراضي الصغيرة يضر بالحفاظ على الأراضي و تحقيق المكاسب الاقتصادية ، وبالتالي تثبيط همم المزارعين من تبني الابتكارات الزراعية.

ودلت نتائج الدراسة أن قانون الميراث من الأب عزز تجزئة الأراضي كما عزز ذلك عدم وجود ضريبة تصاعدية على الأرض الموروثة ، وعدم تجانس نوعية الأراضي و سوق الأراضي غير المتطورة. وقد تبنت دول جنوب آسيا سياسات وتدابير قانونية لتسهيل تجميع الأراضي . ومع ذلك، لم تتحقق النتائج المرجوة لتلك التدخلات و لم تعالج الأسباب الهيكلية للمشكلة.

وفي دراسة **شوهاو وآخرون (٢٠٠٦ Shuhao , et al,) "تفتت الملكية الزراعية والقوى المؤدية إليها في الصين".**

والتي هدفت إلى التعرف على أسباب تفتت الملكية في القرية وعلى مستوى الأسرة في الوقت الحاضر في الصين.ويعتبر تفتيت الحيازات عقبة رئيسية أمام نمو الإنتاج الزراعي في الصين.
تقوم هذه الدراسة بتحليل العوامل التي تسهم في تفتيت الأراضي ، و تستخدم البيانات على مستوى القرية والأسرة من (١١) قرية في مقاطعة جيانقسي لاختبار هذه العوامل .

وقد دلت النتائج أن تفتت الأراضي في الصين يعود إلى حد كبير إلى مبادئ المساواة المستخدمة في توزيع و إعادة توزيع حقوق استعمال الأراضي للأسر . يتم تصنيف الأراضي في كل قرية إلى فئات مختلفة ، حيث أن كل أسرة تأخذ حصتها من الأرض من كل فئة . وعلاوة على ذلك ، يتم تخصيص الأراضي أساسا على أساس حجم الأسرة إذ تأخذ الأسرة الكبيرة أكثر من الأسر الصغيرة.ووجدت الدراسة أيضا أن الدخول من العمل خارج المزرعة و أسواق تأجير الأراضي

ترتبط إلى حد بسيط بتفتيت الملكية . كما توصلت إلى أن الوصول إلى الأسواق المحددة لا يشكل سببا في تفتيت الأراضي .وبدلا من ذلك، فان حيازة الأراضي في مناطق الضواحي أكثر تفتتا ،وقد يعود ذلك إلى أن المزارعين يقوموا بزراعة محاصيل ذات قيمة عالية في هذه المناطق . كما استنتجت الدراسة إلى أنه على الرغم من تفتت الأراضي قد تراجع خلال تسعينات القرن الماضي إلا أن المرجح أن تظل مرتفعة في الصين إذا بقيت المبادئ الأساسية الحالية لتوزيع الأراضي داخل القرى كما هي .

أما دراسة **كالاناتري وعبد الله زاده (Kalantari and Abdollahzadh, ٢٠٠٨) "العوامل المؤثرة في تفتت الملكية الزراعية في إيران".**

والتي سعت إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تفتيت الحيازات الملكية كحد رئيسي في تطوير الزراعة في إيران ، وقد تم اختيار عينة من المزارعين والأسر على مستوى القرية من (١٢) قرية في محافظة فارس لاختيار هذه العوامل، وقد تم جمع المعلومات من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على (١٥١) مزارعا تم اختيار هم بطريقة عشوائية طبقية.

وقد دلت نتائج الدراسة أن تفتيت الملكية ينشأ من عدة عمليات شاملة: (العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمادية والتشغيلية) سواء مجتمعة أو منفردة وقد تم حساب هذه العوامل المؤثرة على تفتيت الملكية باستخدام الانحدار الخطي ، وأشارت النتائج أن معدل دخل الأسرة السنوي للفرد،وحجم الأرض المؤجرة من قبل الأسرة ، وقوة عمل الأسرة وحجم الأسرة ، وعدد المحاصيل المزروعة من قبل الأسرة جميعا عوامل تسهم في تفتيت الملكية.

أما دراسة **لي يو(Li You, ٢٠١٠) "دراسة تحليلية في تفتت الملكية الزراعية في جمهورية الصين".**

والتي هدفت إلى التعرف على الأسباب والعوامل المؤثرة على تفتت الملكـية في الصين ، كما هدفت إلى مساعدة صانع القرار السياسي من خلال إعطاء وجهات نظر عن السياسات التي تسهم في المشكلة وذلك لاتخاذ القرار حول الإجراءات المناسبة للحد منها أو تخفيفها . وقد أجريت الدراسة في ثلاثة قرى زراعية في مدينة تيزهاو في مقاطعة زهيانج الواقعة في جنوب الصين.

لقد عكست نتائج الدراسة أن أسباب تفتيت الملكية في الصين يشتمل على عوامل داخلية وأسباب مباشرة ، فالأسباب الداخلية تعود إلى ندرة الأرض إذا ما قورنت بعدد مستعمليها وثقافة الإنتاج

التقليدي القائمة على وحدة إنتاج الأسرة ، أما الأسباب المباشرة فهي طرح نظام عقد مسؤولية الأسرة وتوزيع الأرض وإعادة تخصيص الأرض .

وفي دراسة **كاكوغا وآخرون (Kakwagh, et al , ٢٠١٠) "تفتت الملكية الزراعية والتطور الزراعي في منطقة تيفلاند من ولاية بينو في نيجيريا".**

حول التعرف على أثر تفتيت الملكية الزراعية على التنمية الزراعية في منطقة تيفلاند من ولاية بينو في نيجيريا، ودلت نتائج الدراسة أن نظام حيازة الأراضي في تيفلاند تشجع تقسيم الأراضي بناء على الميراث. وهذا يؤدي إلى الإفراط في تقسيم الأرض إلى قطع ذات أحجام صغيرة مبعثرة على مسافات طويلة سيرا على الأقدام. وأشارت الدراسة إلى أنه نظرا لطبيعة صغر أحجام المزارع فان المزارعين يقومون فقط بزراعة ضئيلة ،مع بعض الفائض ، لتوليد الدخل هذا بالإضافة إلى أن تفتت ملكية الأراضي الزراعية لا يسمح بأن تكون الأراضي فعالة في الإنتاج.

أما دراسة **وكراماراشيشي (Wickramaarachchi, ٢٠١١) "أسباب ومدى إنتشار تفتت الملكية الزراعية في مستوطنة ماها كانادراوا في سيرلانكا".**

هدفت الدراسة إلى وصف أسباب تفتيت الملكية في مستوطنة ماها كانادراوا في سيرلانكا وقد تم تحليل البيانات باستخدام مربع كاي وتم جمع المعلومات من عينة عشوائية تم اختيارها من (٥٢) أسرة.

وقد دلت نتائج الدراسة على انه تم تفتيت جميع الملكيات ، وأن أكثر من ٦٠% من الملكيات (الأراضي) قد تم تفتيتها إلى ثلاث قطع أو أكثر، ولم تجد الدراسة أي علاقة بين حجم حيازة الأرض وإنتاجية الأرض ووجدت الدراسة أن مبلغ البيع يرتبط إيجابيا بحجم الحيازة الأسرية، مشيرة إلى أن المزارعين الصغار يبدؤون بالزراعة في الأراضي المفتتة والصغيرة، مما يجعلهم يعتمدون على الزراعة المدعومة . أما من حيث القضايا الاجتماعية فقد وجدت الدراسة أن النزاع على الأرض غالبا ما يتركز حول الملكيات الصغيرة ، كما وجدت الدراسة أن ثقافة الإرث من العوامل المهمة التي تسهم في تفتيت الملكية وأنها تشكل نموذجا لتملك الأرض.

و أخيرا تناولت دراسة **كاثلين وآخرون**(Kathleen , et al , ٢٠١٢) **"التغيرات في إستخدام الأرض وحيازتها وتفتت الملكية الزراعية في نهر تيجوانا في المكسيك".**

وحاولت الدراسة تقييم التغيرات في استخدام الأراضي وحيازة الأراضي في نهر تيجوانا في المكسيك ، وهي منطقة ذات تنوع بيولوجي كبير ، بعد تنفيذ القانون الزراعي الجديد الذي يسمح بخصخصة وبيع الأراضي المشاع، ابتداء من عام ١٩٩٢. ومن أجل فهم التغيرات في استخدام الأراضي والغطاء ، قامت الدراسة بوضع الخرائط من الصور الجوية و قياس التغيرات بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٥. من أجل فهم التغيرات في حيازة الأراضي، تم جمع بيانات من مصادر الحكومة المكسيكية عن الأرض المشاع والحجم ، والملكية، والمبيعات، وتم إجراء مقابلات مقننة مع ٥٥ من السكان .

وقد بينت نتائج الدراسة أن التغيير في استعمال الأرض والغطاء بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٥ كان نتيجة لزيادة في المناطق الحضرية و الأراضي العشبية ، والزراعة . على وجه الخصوص، مما أدى إلى تحويل الأراضي الساحلية و إلى تفتت أكثر مما كان عليه في عام ١٩٩٤ . بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم الأراضي المشاع - ووفقا للمقابلات - فقد شارك الأفراد في مرحلة ما من عملية التمليك المسموح به من قبل قانون الزراعة الجديد ، مما أدى إلى تغيرات كبيرة في حيازة الأراضي. ومع ذلك ، فإن أمن حيازة الأراضي يبدو أنه يلعب دورا أكبر من الرغبة في بيع الأراضي خلافا للدراسات في مناطق أخرى.

١-٦ ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

بقراءة متفحصة لما تم عرضه من الدراسات السابقة نجد بأنها قدمت جهودا مهمة في تناول ظاهرة تفتت الملكية الزراعية ، بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، ومن منظور قانوني واقتصادي وزراعي وجغرافي ، **وما يميز هذه الدراسة** عن بعض الدراسات الأردنية السابقة واستخدامها للمفهوم الصحيح (للملكية)، وما يجري عليها من عوامل التفتت، فقد استخدمت الدراسات ما يعرف (بالحيازة) و(الوحدات الزراعية) لملكية الأرض كدراسة (الضيافلة) و (الشافعي)، فالحيازة لا تعني الملكية، إنما هي منشئة للملكية من خلال وضع اليد عليها، وبالتالي لا يسري عليها أحكام الميراث والتصرفات الحقوقية الأخرى، كونها غير مسجلة في سجلات الأموال غير المنقولة في دائرة الأراضي والمساحة، وينحصر الحق بها فقط بحق الاستغلال لحائزها، وتفقد حقي الاستعمال والتصرف القانوني. وعليه لا يمكن أن تتعرض

الحيازات لعوامل التفتت وللأسباب الآنفة الذكر. أما بالنسبة للتسمية بالوحدات الزراعية كدراسة (الضيافلة)، وهي من التسميات التي لا يعتد بها في الدراسات العلمية، فالملكية شيء والوحدات الزراعية خطأ شائع، كما وأن بعض الدراسات كدراسة (برهم) اعتبرت المغارسة من عوامل تفتت الملكية الزراعية، والمغارسة؛ هي عبارة عن استئجار الأرض وزراعتها أي ما يعرف بالمزارعة، ولا تنطبق أيضاً عليها الأحكام القانونية السالفة الذكر وعوامل التفتت، كما وتتميز هذه الدراسة بأنها تقدم المعطيات و التحليلات **السوسيولوجية** لتفتت الملكية الزراعية، وعلاقتها بالتغيرات البنائية للأسرة الريفية الأردنية و خصوصاً أن هذه الظاهرة أصبحت تسهم في تراجع حجم العمل و الناتج الزراعي الذي يساهم في الناتج الإجمالي القومي، الأمر الذي يعتبره الباحثون في علم الاجتماع و الاقتصاد، ظاهرة أصبحت خطرة على التنمية المستدامة وعلى بُنى ووظائف الأسرة العربية، بحيث انعكست نتائجها على العائلة في الريف، وأدت إلى الهجرة والفقر والبطالة والبحث عن وظيفة أخرى غير مهنة الزراعة، وأن بُنى الأسرة الممتدة في الريف بدأت تتجه نحو الأسرة النووية، و تفقد بعضاً من وظائفها، وأن هذه المشكلة أصبحت تتفاقم حدتها عاماً بعد آخر،وأصبحت المساحات للقطع الزراعية تتناقص و فرص العمل تتراجع و كذلك الإنتاج .

١-٧ تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات الرئيسية التالية :-

١- ما الخصائص الاجتماعية – الاقتصادية لأسر مجتمع الرمثا ؟

٢- ما مدى انتشار ظاهرة تفتت الملكية في مجتمع الرمثا ؟

٣- ما العوامل التي أدت إلى تفتت الملكية الزراعية في مجتمع الرمثا؟

٤- ما التغيرات البنائية للأسرة الريفية الأردنية، الناجمة عن تفتت الملكية في مجتمع الرمثا؟

٥- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول مدى انتشار تفتت الملكية تعزى للخصائص الاجتماعية والإقتصادية (الفئة العمرية ، المستوى التعليمي للزوج ، المهنة ، مكان السكن، مصادر الدخل ، عدد أفراد الأسرة العاملين بالزراعة ، طبيعة الأرض) ؟.

٦- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول عوامل تفتت الملكية تعزى للخصائص الاجتماعية والإقتصادية :(الفئة العمرية ، المستوى التعليمي للزوج ، المهنة ، مكان السكن، مصادر الدخل ، عدد أفراد الأسرة العاملين بالزراعة ، طبيعة الأرض) ؟

٧- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول التغيرات البنائية للأسرة الريفية الأردنية الناجمة عن تفتت الملكية لزراعية تعزى للخصائص الاجتماعية والإقتصادية (الفئة العمرية ، المستوى التعليمي للزوج ، المهنة ، مكان السكن، مصادر الدخل ، عدد أفراد الأسرة العاملين بالزراعة ، طبيعة الأرض) ؟

١-٨ المفاهيم النظرية

التفتت:- ويُعرّف على أنه تقسيم الأرض الزراعية ،مكانياً وزمانياً، إلى قطع منفصلة ،وقيام الأفراد بامتلاك أو إدارة أكثر من قطعة على الشيوع ،من خلال الميراث والبيع والإفراز والهبة، وفقا لأحكام القانون (العزام ،٢٠١٢) كما يعرف بأنه العملية التي من خلالها يتم توزيع استخدام الأرض لتحقيق الوظائف المثلى للأرض. (Yaping and zongyi,٢٠١٢).

الملكية:- وتعرّف على أنها الحق الجامع الذي يخول للمالك حق الانتفاع بما يملكه من الأرض استعمالا و استغلالاً وتصرفا ،والحصول على جميع المزايا والمنافع التي يمكن استخلاصها من الأرض بطريقة مطلقة وفقا لأحكام القانون، وملكية الأرض تشمل ما فوقها وما تحتها وسطحها وفضائها (السنهوري، ١٩٩٨).

الأسرة:- وهي جماعة اجتماعية يقيم أفرادها جميعا في مسكن مشترك يتناسلون ويتعاونون اقتصاديا جورج ميردوك (رشوان،٢٠٠٣) كما تعرف على أنها : "الخلية الأولى في جسم المجتمع ،والنقطة الأولى التي يبدأ منها التطور ،وهي الوسط الطبيعي الذي يترعرع فيه الفرد كما يذكر أوجست كونت (رشوان ،٢٠٠٣)

الأسرة الريفية:- وهي جماعة تجمعهم علاقات زواج وقرابة وعيش مشترك يعملون بزراعة الأرض ويسكنون تحت سقف واحد وفي منازل متلاصقة وظيفتها تجديد الإنتاج للنوع البشري و تنشئة الأطفال (زكريا ، ١٩٩٣).

البناء الاجتماعي:- يعرفه بارسونز (عبد المعطي، ١٩٨١) هو مجموعة العلاقات الاجتماعية المتباينة، التي تتكامل من خلال الأدوار الاجتماعية من خلال الأجزاء المتسقة التي تدخل في تشكيل الكل الاجتماعي و تتحدد بالأفراد و الجماعات وما ينتج عنها من علاقات وفقا لأدوارها الاجتماعية التي يحددها الكل.

الوظيفة الاجتماعية:- يعرفها أنصار الاتجاه البنائي الوظيفي على أنها الدور الذي يسهم به الجزء في الكل ، وهي إسهام و إضافة تقوم بها الظاهرة لتأكيد الهدف و إنجازه، بحيث تؤدي إلى إشباع حقيقي للنسق الاجتماعي ، و المحافظة عليه ، لتحقيق التوازن داخل النسق الكلي(عبد المعطي ، ١٩٨١).

الريف:-هو مكان يمتاز بالزراعة ووفرة الماء وهو المكان الذي يتواجد فيه أشخاص يعملون بالزراعة ،إضافة إلى مهن أخرى (العزام وحوسة، ١٩٩٧).

١-٩ المفاهيم الإجرائية:-

اعتمدت الدراسة المفاهيم الإجرائية التالية:

العامل الاجتماعي:- هو المجال الذي يمارس فيه الفرد دوره، وتنقسم النشاطات فيه إلى مجالات عدة وهي: المستوى التعليمي، العمر، المسكن، عدد أفراد الأسرى المتزوجين الذين يسكنون منزل رب الأسرى وصلة القرابة بين الزوجين.

العامل الاقتصادي:- هو المجال الذي يمارس فيه الفرد دوره، وتنقسم الأنشطة الاقتصادية إلى مجالات عدة وهي: ملكية الأرض، مكان السكن، مصادر الدخل، طبيعة الأرض، عدد أفراد الأسرى العاملين بالزراعة.

التفتت:- هو عملية تقسيم الأرض إلى قسائم (قطع)، سواءاً أكانت صغيرة أم كبيرة، من خلال الإفراز بأنواعه والميراث (الشيوع) والبيوعات والعوامل الأخرى، مهما كان شكل الملكية وحجمها داخل أراضي المملكة الأردنية الهاشمية.

الملكية:- هي الاستحواذ على الأرض، والحصول على منتجاتها ومنافعها والاستفادة منها بالنشاط الاجتماعي والاقتصادي سواءاً أكانت ملكية فردية أو مشاعية.

الأسرة الريفية:- هي الأسرة التي تقطن الريف، ويعمل أغلب أفرادها في الزراعة وتمتاز بالتعاون.

الأرض:- هي الحيز أو المجال الذي يعيش عليه الناس، سواءاً أكانت أرضاً زراعية أو غير زراعية.

الريف :- هو النمط الريفي التقليدي للنشاط الزراعي للحياة الاجتماعية والاقتصادية الأردنية، (وتمثل في الدراسة مجتمع الرمثا).

الفصل الثاني

الإطار النظري

الفصل الثاني

٢- الإطار النظري

يتناول التنظيم الإجتماعي وأنماط الحياة الإجتماعية – الإقتصادية والخصائص البنيوية للمجتمع الأردني والتنظيم الإجتماعي وعوامل التفتت في مجتمع الرمثا وتعقيباً سوسيولوجياً لعوامل التفتت من واقع سجلات دائرة أراضي الرمثا لينتهي الفصل بالنظرية المفسرة لهذه الدراسة.

٢-١ التنظيم الاجتماعي للمجتمع الأردني

بقيام الدولة العثمانية مر المجتمع الأردني بتشكيلات اجتماعية، بدأت بعقد الاتفاقات مع القبائل البدوية والقروية التي سكنت الأردن وعملت على توطينهم بامتداد البلاد، وغدت حياة الاستقرار والثبات على الأرض في مختلف أنحاء المجتمع الأردني (الجالودي والبخيت، ١٩٩٢).

وكان نمط حياة البداوة وشبه البداوة يسود الحياة الاجتماعية المعتمدة على الرعوية والزراعة، إلا أن الدولة العثمانية قيدت ملكية الأرض لصالحها، فضاقت سبل الحياة والعيش على السكان لتلك المرحلة (ابونوار، ٢٠٠٠).

كما وان التنظيم الاجتماعي للنمط المعيشي البدوي وطبيعة بيئته الصحراوية تتطلب ضرورات التدبير والدفاع عن النفس والارتحال للرعي لتأمين المعيشة، وهذه الضروريات اقتضت وجود عصبية قبلية تقوم عليها العلاقات الدموية التي تتصف بالمساواة والاستقلالية والعفوية (بركات، ٢٠٠٠).

أما الفلاحين الذين كانوا يفلحون الأرض ويهتمون بالثروة الحيوانية مقابل التزامهم بنظام الإقطاع العثماني الذي قيد أحوالهم المعيشية، وكانت سيئة، وتعرضوا للظلم والاضطهاد، وازداد وضعهم سوءا لبداية القرن التاسع عشر عندما أوقف السلطان سليم الثالث نظام الإقطاع (عوض، ١٩٩٠).

وهذه الأنماط المعيشية في المجتمع الأردني تقترن مع ما ذكره بركات بأنها من الأنماط السائدة في المجتمع العربي، وقد جاء ذكر أهل الفلاحة في مقدمة ابن خلدون أنهم: ((من ينتحل الفلح من الغراسة والزراعة وينتسب للقرى حيث يكثر الاختلاط))، وهي من أقدم وجوه المعاش للمستضعفين (بركات، ٢٠٠٠).

لقد كان النظام الاجتماعي نظاما قبليا اسريا بحيث تتألف القبيلة من مجموعة عشائر، وتقسم إلى أفخاذ تنقسم إلى الحمولة التي تتكون من مجموعات من الأسر، وبقيت ملكية الأرض مقتصرة على الإقطاعيين العثمانيين المتنفذين (طاهر، ١٩٨١).

وتمحور النظام الاجتماعي في القرية حول العائلة الممتدة، والمستمد نمطها من الاهتمام بالزراعة والثروة الحيوانية، والعلاقة المرتبطة بالأرض والسكن في بيوت متجاورة وبسلطة أبوية صارمة ترسخت بالمكانة الاجتماعية في المجتمع الأردني (الدوري،٢٠٠٣).

وأصبح التنظيم الاجتماعي الاقتصادي في حياة المجتمع ينتقل إلى الأرض وإنتاجها في أواخر حكم الدولة العثمانية، وانتشرت التجمعات السكانية وتشكلت البوادي والأرياف والمدن الأردنية (الملقي، ١٩٩٤).

٢-١-١ مقومات التنظيم الاجتماعي

العناصر الأساسية التي يتكون منها ويرتكز عليها المجتمع تشمل البيئة والسكان والنظم والبنى والمؤسسات الاجتماعية وأنماط الإنتاج والمعيشة والأنساق الاجتماعية والثقافية وغيرها (بركات، ٢٠٠٠). وسيتم تناول هذه المقومات للمجتمع الأردني:-

أولا: البيئة

يوجد في المجتمع الأردني بيئات ومناخات وأقاليم متنوعة يتمثل منها بالمناطق الصحراوية، وهي مناطق جزء منها مسكون ومستغل والجزء الآخر غير مسكون وغير مستغل، ويسودها مناخ يتصف بندرة الأمطار وارتفاع في درجة الحرارة ويسيطر الجفاف في غالبية هذه المناطق بسبب المعدل المتدني لسقوط الأمطار والذي تبلغ كميته ١,٦ ملم، وتتميز البيئة الصحراوية ببرودتها شتاءا، أما المناطق السهلية الزراعية على امتداد الشمال كسهول اربد والجنوب كسهول الكرك، وتتميز بمعدل هطول أمطار مرتفعة تبلغ ٥٩٣,٨ ملم وتزدهر فيها زراعة الأشجار ومحاصيل الحبوب كافة، كما وان وادي الاردن والمتمثل بمنطقة الأغوار التي تمتد أراضيها من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب الغربي والتي تعتبر سلة الأردن من إنتاج الحمضيات والخضراوات والفواكه التي تعتمد على الري والمحاذية لنهر الأردن، هي من المناطق الزراعية الحيوية الهامة للمجتمع الأردني، وتتميز البيئة أيضا بالمرتفعات الجبلية في جنوب المملكة والمعروفة بجبال الشراة والأودية كوادي رم والبيئة الصحراوية القاحلة (الطوالبة ،٢٠١١) .

وتجدر الإشارة إلى أن الأردن يسوده مناخ شرقي البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز بأنه حار وجاف صيفا وبارد شتاءا، وتصل درجات الحرارة ما دون الصفر المئوي في المناطق المرتفعة (دائرة الإحصاءات العامة،٢٠١٢).

ثانيا: السكان

يقدر مجموع سكان الأردن ٦,٣٨٨ مليون نسمة لغاية عام ٢٠١٢م، أي نحو ما يزيد عن ١٠٢٣٥ ضعفا عما كان عليه في الخمسينيات، حيث قدر عدد السكان ٥٨٦,٢ ألف نسمة لعام ١٩٥٢م. (الكتاب الإحصائي السنوي،٢٠١٢) وهو من المؤشرات على التزايد المطرد للسكان بسبب التطورات الحضارية في المجتمع الاردني.

أما تقديرات عدد السكان في المجتمع الأردني فقد بلغت لعام ١٩٦١ ، ٩,٨ ألف نسمة، و٢,١٣٣ مليون نسمة لعام ١٩٧٩م، وحوالي ٤,١٣٩ مليون نسمة لعام ١٩٩٤م، و ٥,٣٥ مليون نسمة لعام ٢٠١٠، وحوالي ٦,٣٤٩ مليون نسمة لعام ٢٠١١ (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٢).

ويتصف الانفجار السكاني المتمثل بمعدل نمو ٢,٢% وانخفاض متدرج في معدل الوفيات الخام بمعدل ٢٨,١% لعام ٢٠١٢ نتيجة تحسن أوضاع المعالجة الصحية، فقد كان معدل نمو السكان في السبعينيات ٤,٨%، وأصبح في الثمانينات ٤,٤%، وفي التسعينيات ٢,٥%، ومنذ بداية عام ٢٠٠٤ ثبت المعدل بـ ٢,٢% لنهاية عام ٢٠١٢، وبسبب التطورات وظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية بدأت الأسر بتحديد النسل نوعا ما وبدأت تهتم وتتكيف مع طبيعة الحياة العصرية الآخذة بالتعقيد مما أدى إلى ثبات النمو السكاني وأصبحت الأسر الأردنية تهتم بعدم كثرة الإنجاب، أما معدل الوفيات الخام فقد كان عام ١٩٦١م (٥٠ بالألف)، وعام ١٩٧٩م (٤٧ بالألف)، وعام ١٩٩٤م (٣٢ بالألف)، وعام ٢٠٠٤م (٢٩ بالألف)، وعام ٢٠٠٨م (٢٩,١ بالألف)، وعام ٢٠٠٩م (٣٠,١ بالألف)، لينخفض عام ٢٠١٢م إلى (٢٨,١ بالألف)، بسبب التطور والوعي المتقدم للقطاع الصحي للأفراد والجماعات على المستوى الوطني (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٢).

وتميز المجتمع الأردني بأنه مجتمع فتي بنسبة من هم دون سن ١٥ سنة منذ عام ١٩٦١م ٤٥,٦%، مقارنة مع عام ٢٠١٢ حيث بلغت ٣٧,٣%، ومن هم من ١٥ – ٦٤ سنة بلغت عام ١٩٦١م ٥٠,٦%، مقارنة مع عام ٢٠١٢م حيث بلغت نسبتهم (٥٩,٤%)، وان عدد السكان الذي يزيد عمرهم عن ٦٥ سنة قد بلغت نسبتهم عام ١٩٦١م ٣,٨%، لتصل إلى ٣,٢% عام ٢٠١٢، كما وان متوسط حجم الأسر قد بلغ عام ١٩٧٩م ٦,٧ أفراد، لينخفض إلى ٥,٤ أفراد

لعام ،٢٠١٢ وبلغ عدد المواليد الخام عام ١٩٦١ (٥٠ بالألف)، لينخفض إلى (٢٨,١ بالألف) عام ٢٠١٢، وان معدل الزيادة السكانية الطبيعية قد بلغ عام ١٩٦١ (٣,٢%)، لينخفض الى (٢,١%) عام ٢٠١٢ (دائرة الإحصاءات العامة ، ٢٠١٢).

وان عقود الزواج المسجلة بلغت (٩,٤٦ بالألف) من مطلع الستينيات، لترتفع إلى (٧٠,٦ بالألف) عام ٢٠١٢م، وعدد وقوعات الطلاق بلغت (٩ بالألف)، لترتفع إلى (١٧,٧ بالألف) لعام ٢٠١٢م، ومعدل الطلاق الخام بلغ ١,٧ في الستينيات، ليرتفع إلى ٢,٨ بالألف عام ٢٠١٢م، نظرا للتطورات الحضارية التي طرأت على المجتمع الأردني، كما وان متوسط العمر للزواج في المجتمع الأردني بلغ ٣٠ سنة للذكور و ٢٥,٩ للإناث لعام ٢٠١٢، مقارنة مع مطلع الستينيات والذي بلغ ٢٦ سنة للذكور و ٢١ سنة للإناث، وان معدل البطالة قد بلغ عام ٢٠١٢ ما نسبته ١٢,٢% في المجتمع الأردني (دائرة الإحصاءات العامة ، ٢٠١٢).

ثالثا: العلاقة التفاعلية بين البيئة والسكان.

لقد تطور التنظيم الاجتماعي للمجتمع الأردني بالمناطق المجاورة للأراضي الزراعية، وتطور النشاط الزراعي وتربية المواشي في الأرياف والبوادي وتطور المدن، وظهرت مظاهر الحضرية، واهتمت هذه النظم بجوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالعادات والتقاليد السائدة في ضوء العلاقات الثنائية المباشرة وغير المباشرة في المواقف بمرور الزمان والمكان والمرتبطة بقيم الأرض والزراعة، وبدأت حياة الاستقرار والعيش الكريم تميز الحياة الأسرية الأردنية، واكتفت ذاتيا من الزراعة (أبوليلى،وآخرون،٢٠٠٥)، فقد بلغت المساحات الزراعية بالمحاصيل الحقلية في المجتمع الأردني ١١٥٥,٣ بالألف دونم، والمساحات الزراعية المزروعة بالأشجار المثمرة ٨٥٨,٦ بالألف دونم، والمجموع الكلي للثروة الحيوانية بلغ ٣٠٩٤,٥ بالألف (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٢).

فقد تشاركت الأسر وأفرادها في المجتمع الأردني بمعظم شؤون الحياة وإمداد المجتمع بالأبناء وإعدادهم وتنشئتهم على العمل الزراعي، وأصبحت الأسرة وحدة اجتماعية واقتصادية منتجة، وارتبطت الأسر الأردنية بالأرض والزراعة والزواج من الأقارب (أبو حوسة ، ١٩٩٧).

واهتمت النظم الاجتماعية في المجتمع الأردني بنسق القرابة والعشيرة التي تفرض قوة التماسك الاجتماعي ،وترتبط بروابط الدم والنسب والأرض في جميع جوانب الحياة وفقا للعادات والتقاليد السائدة، والامتثال للمواقف الاجتماعية التي تشكل الضوابط الاجتماعية التي يلتزم بها الأفراد وهي من التفضيلات المتوارثة لثقافة المجتمع (التل، ١٩٩٩).

لقد ظهرت أنماط معيشية حديثة في المجتمع الأردني تمثلت بالحياة الحضرية وللهجرة إلى المدن، وقد مثلت الحضرية ما نسبته ٨٢,٦ من المجتمع الأردني لتوجهه نحو التجارة، وبلغ التكوين الرأسمالي التجاري الثابت ٦٦,١ مليون دينار، والإنتاج القائم ٢٤٥٩ مليون دينار، وان نسبة الصادرات من السلع بلغت ٤٧٤٩,٦ مليون دينار، والمستوردات من السلع ١٤٧٣٣,٧ مليون دينار، والضرائب على الإنتاج ٦٠٩,٩ مليون دينار، ونسبة الأسر التي تمتلك الانترنت بالمنزل ٤٧,٣%، ونسبة الأفراد ممن أعمارهم ٥ سنوات فأكثر من مستخدمي الحاسوب ٥١,٤% (دائرة الإحصاءات العامة ، ٢٠١٢).

كما وبلغت الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة لعام ٢٠١٢ ١٤٢,٤%، ولأسعار المواد الغذائية ١٥١,٥%، ونسبة عوائد العاملين من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٩م ٤٠,٤%، ونسبة مساهمة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٩ ٢١,٩%، ونسبة التكوين الرأسمالي الثابت من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠٠٩ ٢٥,٢%، ونسبة الصادرات السلعية والخدمية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ٤٥,٩%، ونسبة المستوردات السلعية والخدمية من الناتج المحلي والإجمالي بالأسعار الجارية ٦٩,١% (دائرة الإحصاءات العامة ٢٠١٢).

كما وأن التوسع في قطاع التعليم والصحة والبيئة والخدمات قد بلغ ذروته مع تحسن نوعية التعليم في المجتمع الأردني، ابتداءً من مرحلة رياض الأطفال حتى الجامعات، فقد بلغت النسبة المئوية لعدد الطلبة في المراحل الأساسية والثانوية من مجموع السكان لعام ٢٠١٢/٢٠١١ ما نسبته ٢٤,٧%، وان مدارس رياض الأطفال يشكلون ما نسبته ٦%، والثانوية ما نسبته ٢٠%، ومعلموا المدارس الأساسية يشكلون ٧٤%، وبلغ مجموع المدارس في المجتمع الأردني ٦١٧٢ مدرسة، وبلغ عدد المعلمين ١٠٦٤٠٣ معلم لكافة المراحل التعليمية، كما وان عدد الطلاب الجامعيين في المجتمع الأردني لعام ٢٠١٢/٢٠١١ قد بلغ ٢٤٥٨٨٤ طالب جامعي، وبلغ عدد الجامعات ٣٠ جامعة، حيث مثلت نسبة الذكور من الطلبة ٤٨,٧%، ونسبة الإناث ٥١,٣% (دائرة الإحصاءات العامة ٢٠١٢) .

أما بالنسبة لقطاع الصحة الذي شهد تقدما متميزا، فقد بلغ عدد العاملين في القطاع الصحي ١٦٥٧٦ عامل لعام ٢٠١٢، وعدد المراكز الصحية ١٨٨٦ مركز، وعدد المستشفيات ١٠٦ مستشفى. أما المؤشرات لمسوح السكان والصحة الأسرية فقد بلغ معدل الاستجابة في المقابلات الفردية للسيدات ٦٩,٦%، وان معدل الإنجاب الكلي لكل امرأة ٣,٤ طفلا في الحضر، و ٣,٩ طفلا في الريف، وان وسائل تنظيم الأسرة في الحضر بلغ ٦,١%، وفي الريف ٦,٢%، وتلقي

الرعاية الصحية قبل الولادة من مختص صحي بلغت ٩٩%، والمساعدة أثناء الولادة من مختص صحي ١٠٠%، ونسبة تطعيم الأطفال من عمر ١٢ – ٢٣ شهرا ٩٣%، وان الأطفال الذين أعمارهم ١ – ٥ أشهر وارضعوا رضاعة طبيعية محضة بلغ ٢٣%، والأطفال من أعمار ٦-٩ أشهر وارضعوا رضاعة طبيعية وتلقوا أغذية مساعدة ٦٦%، ومعدل وفيات الأطفال الرضع بلغت ١٧%، ومعدل وفيات دون سن الخامسة ٢١%، وجميع هذه النسب هي للمسح السادس من مسوح الأسرة لعام ٢٠١٢م (مسح السكان والصحة الأسرية في الاردن٢٠١٢).

كما وتبين من مسوح الصحة الأسرية لعام ٢٠١٢ أن ٣١% من السيدات سبق لهن الزواج وهن دون سن الثلاثين، بانخفاض عن عام ٢٠٠٢ والذي بلغ ٣٤%، وفي عام ٢٠٠٧ حيث بلغ ٣٢%، وسبب هذا الانخفاض هو ارتفاع العمر وقت الزواج الأول، وعلى العكس من ذلك فان نسبة السيدات اللاتي سبق لهن الزواج وأعمارهن من ٣٠ – ٤٩ سنة قد ازدادت في عام ٢٠٠٢ إلى ٦٨% في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩، والى ٦٩% في عام ٢٠١٢ وان ٨٣% من السيدات اللاتي سبق لهن الزواج يسكن في المناطق الحضرية. وان نسبة السيدات غير المتعلمات اللاتي سبق لهن الزواج وأعمارهن ١٥ – ٤٩ سنة بلغت ٦% عام ٢٠٠٢ انخفضت إلى ٤% عام ٢٠٠٧، والى ٢% في عام ٢٠١٢، في حين ارتفعت نسبة اللاتي مستواهن أعلى من الثانوية من ٢٥% في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٩% عام ٢٠٠٧، والى ٣١% عام ٢٠١٢(مسح السكان والصحة الأسرية في الاردن٢٠١٢).

كما وبينت المسوح لعام ٢٠١٢ أن ٥٣% من السيدات المتزوجات في الأردن لا يرغبن في إنجاب المزيد من الأطفال، وان ٧٦% من السيدات المتزوجات لديهن الرغبة لخدمات تنظيم الأسرة، سواء بتحديد الإنجاب أو المباعدة بين المواليد، وان ٦١% من السيدات المتزوجات في الأردن يستعملن وسائل تنظيم الأسرة، من بينهن ٤٢% يستعملن الوسائل الحديثة، و ١٩% يستعمل الوسائل التقليدية، وانتشرت هذه الوسائل في عقد التسعينات من ٤٠ % عام ١٩٩٠ إلى ٥٦% عام ٢٠٠٢، وارتفع إلى ٦١% عام ٢٠١٢، وتميل السيدات في الحضر إلى استخدام اللولب من السيدات في الريف (٢٢% مقابل ١٧% على التوالي)، وتميل السيدات الريفيات إلى استخدام الحبوب أكثر من السيدات الحضريات (١٢% مقابل ٧% على التوالي)، والواقي الذكري (٩% مقابل ٥% على التوالي)، والقذف الخارجي (١٧% مقابل ١٤% على التوالي)، وترتفع نسبة السيدات اللاتي يستعملن وسائل تنظيم الأسرة بشكل ثابت مع ارتفاع المستوى التعليمي من ٤٦% من السيدات غير المتعلمات إلى ٦٣% بين السيدات اللاتي حصلن على الأقل على بعض التعليم الثانوي، ثم تنخفض إلى ٥٩% بين السيدات ذوات التعليم العالي وجميع هذه

التطورات عملت على تطوير المجتمع بما يتوافق مع التطلعات الحضارية للمجتمعات الاخرى وهي تدل على تطور ووعي الأفراد والجماعات لما يدور حولها في المجتمع الأردني (مسح السكان والصحة الأسرية في الاردن٢٠١٢).

أما في مجال البيئة فقد بلغت النفقات البيئية في القطاع العام لعام ٢٠١٠م ٥٢٤,٤ مليون دينار، وبلغ عدد الحرائق للغابات عام ٢٠١٢ ٥٧ حريقا، وان عدد العاملين في حماية البيئة لعام ٢٠١١ بلغ ٢٤٢٩١ عاملا، والتزويد المائي لعام ٢٠١١م ٣٣٠,١ مليون متر مكعب، ونسبة التغير في التزويد المائي في المملكة بين عامي ٢٠١٠ – ٢٠١١ ١,٧% وأن شح المياه هي من المشكلات التي يعاني منها المجتمع الأردني والتي أصبحت من المؤثرات البيئية المهمة التي انعكست على حياة السكان والأمن الغذائي الوطني في المجتمع الأردني (دائرة الإحصاءات العامة ٢٠١٢).

كما وان قطاع الزراعة بلغت فيه المساحات المزروعة الإجمالية ٢,٤ مليون عام ٢٠١٢ في المجتمع الأردني، وبلغت المساحة المروية ٩٣٠ ألف دونم في عام ٢٠١٢، شكلت ما نسبته ٣٨% من إجمالي المساحة المزروعة، أما المساحة البعلية فقد بلغت ١,٥ مليون دونم عام ٢٠١٢ وشكلت ما نسبته ٦٢% من إجمالي المساحة المزروعة، بارتفاع نسبته ٤,٤% عن عام ٢٠١١، وانخفضت المساحة المروية ما نسبته ٣,٥% في عام ٢٠١٢ مقارنة مع عام ٢٠١١، وبلغت المساحة لمحاصيل الأشجار المثمرة ٨٥٨,٦ ألف دونم عام ٢٠١٢ بارتفاع ما نسبته ١% عن عام ٢٠١١، وبلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية ١,٢ مليون دونم في عام ٢٠١٢ بارتفاع ما نسبته ٢,٣% عام ،٢٠١١ وبلغت المساحة المزروعة بالخضروات ٤٢٣ ألف دونم عام ٢٠١٢ بانخفاض ما نسبته ١,٣% عن عام ،٢٠١١ وبلغت أعداد العمالة المستأجرة للنشاط الزراعي في الأردن ٤٥ ألف عامل في عام ٢٠١٢ بانخفاض عن عام ٢٠١١، كما وبلغت مجموع المساحات الصالحة للزراعة وغير الصالحة عام ٢٠٠٧ ٢,٦١٥,٠٧٦ مليون دونم، منها ٢,٥٠١,٠١٨ صالحة للزراعة، و ١١٤,٠٥٨ دونم غير صالحة، وبلغ حجم العمالة الدائمة من غير الأردنيين ٢٢٤٩٦ عامل في القطاع الزراعي مقابل ٤٣٣٦ من الأردنيين لعام ٢٠١٢ (دائرة الإحصاءات العامة ٢٠١٢).

وهو ما يبين عزوف العمالة الأردنية عن العمل في المجال الزراعي وظهور مشكلة البطالة، كما وأن قيمة العائد الزراعي تضاءلت بارتفاع مستلزمات الإنتاج والعمالة وارتفاع التكاليف و تفتت الملكية وندرة المياه التي أصبحت تحد من الإنتاج الزراعي وهجر الزراعة الذي انعكس على البناء الاجتماعي للمجتمع الأردني.

أما مؤسسات قطاع العقار فقد بلغت مساحات الأراضي المسجلة للمواطنين لغاية عام ٢٠٠٠م شكلت ما نسبته ٢٥% من السكان، وبلغت إيرادات دائرة الأراضي لعام ٢٠١١م ٢٢٧,٢٤٥٤٤٣ مليون دينار أردني، وبلغ عدد بيوعات الأراضي للمستثمرين غير الأردنيين خلال عام ٢٠١١ ٥٦٤٣ مستثمر، حيث جاء في المرتبة الأولى للمستثمرين العراقيين، والمستثمرين الكويتيين بالمرتبة الثانية، وجاءت الجنسية السعودية في المرتبة الثالثة، وجاءت حركة بيع العقار في الأردن خلال عامي ٢٠١١/٢٠١٠ ما مجموعه ٢٤٦٩٠٧ معاملة تمثل ما نسبته ٧٦% من أراضي وشقق، وان مساحات الشقق المباعة التي تبلغ اقل من ١٢٠ متر مربع لعامي ٢٠١١/٢٠١٠ مثلت ما نسبته ٣٠%، والشقق ما بين ١٢٠-١٥٠ متر مربع ٧% والشقق ١٥١ متر مربع فما فو مثلت ما نسبته ٦٣% ويلاحظ بأن الهجرة العربية القسرية المتمثلة بهجرة العراقيين والسوريين، وتوجه بعض المستثمرين السعوديين والكويتيين ورعايا بعض الدول الأخرى للاستقرار في المجتمع الأردني أتاح المجال أمامهم للتوافد والاستقرار، وانخرطت هذه الفئات في نسيج المجتمع لتتعايش معه جنبا إلى جنب، وهي من التطورات الهامة التي طرأت على المجتمع الأردني للعقد الأخير من القرن الحادي والعشرون (التقرير السنوي ، دائرة الأراضي والمساحة، ٢٠١٢).

وبخصوص التشريعات الأردنية الحديثة المنظمة لملكية الأرض ومنذ أيام الدولة العثمانية التي تميزت بتقلبها لتلك الحقبة وبعدم انتظام قيود الملكية وتمركزت بيد نظام الالتزام العثماني من خلال الاستئثار بفائض ريع الأرض من الضرائب التي أثقلت كاهل الأسر في المجتمع الأردني، وبعد صدور قانون عام ١٨٦١م الذي يخول الحق بتفويض الأراضي في القرى والقصبات إلى أصحابها مقابل دفع الرسوم وإعفائهم من ضريبة العشار، مما شجع بعض السكان على استغلال الأرض وزراعتها، فقد اهتمت الدولة الأردنية بإعادة تنظيمها وفقا للتطورات الحديثة التي طرأت على المجتمع الأردني (الطوالبة، ٢٠١١).

ومنذ نشوء الدولة الأردنية بدأت سياسة الإصلاح الزراعي وسن التشريعات والقوانين المنظمة لملكية الأرض، فساهمت في الاستقرار والثبات في القرى والبوادي (العمري، ٢٠٠٩).

ويعتبر قانون التسوية رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢ من القوانين الهامة التي أرست دعائم نشوء الملكية في المجتمع الأردني (الجريدة الرسمية، العدد ١١١٣، ١٩٥٢)، وقانون حماية المزارعين رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣، والذي منع البيع والإفراز والبناء في الأراضي الزراعية (الجريدة الرسمية، العدد ١١٣٤، ١٩٥٣)، وقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٣ قانون التنظيم والتقسيم بإزالة الشيوع في ملكية الأرض (الجريدة الرسمية، العدد ١١٣٥، ١٩٥٣)، وقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٣ والذي بموجبه تم تثبيت حق التصرف

للمالكين تصرفا مطلقا بالميراث والإفراز بأنواعه (الجريدة الرسمية، العدد ١١٣٥، ١٩٥٣)، وقانون التقسيم رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ (الجريدة الرسمية، العدد ٢٠٧٦، ١٩٦٨).

وبقيت هذه القوانين معمول بها في المجتمع الأردني لحين صدور القانون المدني وتعديلاته لسنة ١٩٧٦ والذي يعتبر النقطة المفصلية لأحكام الملكيات في الأردن (القانون المدني الأردني، ١٩٩٤).

وفي ضوء التفاعل ما بين البيئة والسكان ومن خلال التشريعات المنظمة لملكية الأرض، تأسست دائرة الأراضي والمساحة عام ١٩٢٩م، حيث تم توحيد دوائر الطاب ولجان التحرير العثمانية بدائرة واحدة سميت دائرة الأراضي والمساحة، وتتبع وزارة المالية، وأصبحت تقوم بجميع الأعمال والتصرفات القانونية المنظمة للأرض من خلالها (التقرير السنوي لدائرة الأراضي والمساحة، ٢٠١٢).

وباعتبار الأرض العنصر الأساسي والمهم للحياة الاجتماعية والاقتصادية وهي وسيلة الإنتاج الضامنة لمستوى معيشي كريم، وهي النسق الايجابي للتطور والتغير الاجتماعي في الحياة الإنسانية (الفضيل، ١٩٨٨)، أصبحت ضمن الوظائف الاجتماعية بحق السلطة عليها بالاستعمال النافع للوفاء بالحاجات الإنسانية، والذي يقوم على مبدأ التضامن الاجتماعي، وبوجوب التعاون في المجتمع وضمن وظائفها الاقتصادية، كونها المصدر الرئيسي للإنتاج وهي ما تنتجه من خيرات وانتفاع للسكان والمشاريع التجارية والصناعية وغيرها من المنافع المقدرة والتي تعود بالنفع لأنماطها الاستهلاكية الخدماتية الإنتاجية على الأسر والمجتمع (رشوان،٢٠٠٣).

٢-١-٢ أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الأردني

تعد الأرض العنصر الأساسي والمهم للحياة الاجتماعية والاقتصادية وهي وسيلة الإنتاج القابلة للتملك، وهي النسق الايجابي للتطور والتغير الاجتماعي في الحياة الإنسانية (الفضيل،١٩٨٨)، والتشريعات المنظمة للملكية هي نقطة التحول في حياة المجتمعات لرفع المستوى المعيشي لحياة أبنائه كما وأن لتثبيت الملكية وتنظيم العلاقة بين الإنسان والأرض هو الهدف لتطور البناء الاجتماعي للمجتمع (الضيافلة،٢٠٠٠).

ولما كانت الأرض أموالا صالحة للتملك والتصرف والاستغلال فإن للملكية وظيفة اجتماعية واقتصادية وفق حدود القانون (السنهوري ط٨، ١٩٩٨)، يقوم بها المالك بحدود التشريعات القانونية والاجتماعية بالاستعمال والانتفاع والتصرف بها دون تدخل من الآخرين ،باعتبارها حق مطلق والتي يطلب إلى المالك أن يستأثر بها بحماية القانون وإذا كان خارجا عن ذلك فلا يعتبر القانون مستحقا لحمايته (السنهوري ط٨، ١٩٩٨).

فالوظيفة الاجتماعية للملكية هي حق ذاتي بالسلطة عليها والاستعمال النافع للوفاء بالحاجات الذاتية والحق في انتقالها (للورثة) وحق بيعها ورهنها سعيا للمصالح الذاتية للفرد، وهي سلطة مطلقة للمالك لا يشاركه فيها أحد ولا يجوز لأحد أن يشاركه فيها بغير إذن، وهي حق دائم يصبح مؤقتا في حالة الموت أو البيع ويستطيع المالك وورثته أن يستأثروا به إلى أن يهلك أو يتلف أو يباع، ونطاق الملكية يتسع حتى يشمل سطحها وما تحتها وما فوقها، بل هي أيضا ضمن وظائفها الاجتماعية والاقتصادية كل ما تنتجه من ثمار ومنتجات ومباني وغراس إلى أوسع مدى ذاتي من تملكها. وهي محمية قانونا من الاعتداء ولا يجوز نزعها جبرا إلا بشرط ومبرر قانوني وأن يعوض مالكها تعويضا عادلا (السنهوري، ط٨، ١٩٩٨).

والحق الاجتماعي للملكية يقوم على مبدأ التضامن الاجتماعي بوجوب التعاون في المجتمع والملكية هي من أهم دعائم التعاون، فالمالك هو عضو في المجتمع ومدين للمجتمع بما كسب فليس العمل وحدة اكسبه الملك بل المجتمع ساهم في إكسابه الملكية ومساهمة المجتمع في ذلك كمساهمة الأسرة في ذلك (السنهوري، ط٩، ١٩٩٨)

لقد صاغ الفرنسي دوجت (Duguit) نظرية الملكية كوظيفة اجتماعية في وضعها الحديث، ففي كتابة الاتجاهات العامة في القانون الخاص منذ تقنين نابليون الذي قرر أن الملكية ليست حقا بل هي (وظيفة اجتماعية)، وعلى المالك أن يقوم بهذه الوظيفة التي تشمل عنصرين الأول هو ما على المالك من واجبات وما له من سلطة في الاستعمال وفاءً للحاجات، والوظيفة الثانية وهو ما على المالك من واجب وما له من سلطة في استعمال ملكه للوفاء بحاجات المجتمع، فيساهم في بناء الجماعة والمجتمع (الخولي،١٩٨٢).

أما الوظيفة الاقتصادية للأرض كونها المصدر الرئيسي للإنتاج، وهو مما تنتجه من خيرات وانتفاع كمساكن ومشاريع زراعية وتجارية وصناعية وغيرها من المنافع المتعددة، إضافة إلى ما في باطنها من معادن ومناجم وبترول ومنافع اقتصادية كبيرة، تعود بالنفع على الأفراد والمجتمع (السنهوري ط٨، ١٩٩٨).

لقد أوجبت التشريعات بحقوق المالكين مراعاة الجانب الاقتصادي باستغلال ما في باطن الأرض من معادن ومحاجر، وهي من الوظائف الاقتصادية التي تحقق النفع الذاتي للمالك وللمجتمع فهي مصلحة مجتمعية (عثمان، ٢٠٠٩).

ومن هنا جاءت الوظيفة الاقتصادية للأرض باعتبار ما في باطن الأرض مصلحة اقتصادية وطنية للانتفاع الاقتصادي، والتي استأثرت بها الدولة لمصلحة المجتمع كمنفعة اقتصادية للإنتاج كونها تتطلب رؤوس أموال ضخمة، والحقوق الاقتصادية للملكية الذاتية اقتصرتها الدولة على المحاجر والمقالع للانتفاع الفردي، شريطة دفع الضرائب عليها في حالة الاتجار بها وهذا ما يعزز المصلحة الاقتصادية للمجتمع (العبادي،٢٠٠٠).

وللنظر في الوظيفة الاقتصادية لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الأنماط الاقتصادية الثلاثة (خمش،٢٠٠٥).

أولا:- النمط الاستهلاكي.

النمط الاستهلاكي والذي يشمل الأموال المملوكة وفاءا للحاجات الاقتصادية والتي تدخل في نفقات المعيشة وما يحتاج إليه الفرد من مأكل ومشرب وكسوة وملبس ومسكن وأثاث وهي استعمالات خاصة يستأثر بها الفرد، والتي تنتقل إلى ورثته ومن خلال النسق الاستهلاكي تختفي الوظيفة الاقتصادية للملكية وتصبح حقا ذاتيا ليس للمجتمع وإنما للفرد والمستهلك.

ثانيا:- النمط الخدماتي.

الملكية هنا تتميز بأنها ملكية أعدت لتوزيع الخدمات على عامة المجتمع ويدخل في هذا النسق الصحة والتعليم والتأمينات الاجتماعية والماء والكهرباء والطرق وغير ذلك من الخدمات العامة.

والملكية هنا تتولاها الدولة و القطاعات الخاصة لأداء الخدمات التي قد تكون للأفراد وفيها مجال للنشاط الفردي، إلى جانب الدولة وبالتالي تصب جهودها لخدمة المجتمع.

ثالثا:- نمط الإنتاج.

وهنا يحتدم الخلاف بين المذاهب الاشتراكية والمذاهب الرأسمالية، ففي الأولى تكون وسائل الإنتاج جميعها ملكا للدولة ويحل نشاط الدولة محل النشاط الفردي. وفي الثانية يحل النشاط الفردي محل نشاط الدولة، حيث أثبتت الدراسات الامبريقية على أن النشاط الفردي في الزراعة يرجح على نشاط الدولة، من خلال توزيع الأرض بعدالة اجتماعية، فالإنتاج وظيفة ذاتية ووظيفة عامة سخرت لخدمة المجتمع .

إن تحليل البنى الاجتماعية لأنماط المعيشة في التنظيم الاجتماعي تقتضي تفهم طبيعة الانتماء للمجتمع، فقد أعطى ابن خلدون أهمية كبيرة لأنماط الحياة المعيشية وتقدم العمران، كما وشدد خلدون النقيب على أهمية التفسير البنائي للتعرف على الترابط بين المؤسسات وطبيعة العلاقات فيما بينها واثر ذلك في تكوين المجتمع (بركات، ٢٠٠٠).

١- البداوة

إن نمط معيشة البداوة يقوم على تربية الثروة الحيوانية والرعي والارتحال بحثا عن الماء والكلأ والمتلائم مع البيئة الصحراوية، فقد نشأ هذا النمط في البوادي الأردنية وتكون تاريخيا بتفاعل دائم وعميق وطويل ما بين الإنسان والبيئة الصحراوية وندرة مواردها وقسوة متطلباتها، وحددت هذه البيئة حجم الجماعات وأصناف تجمعها وتنظيمها الاجتماعي السائد وأساليب معيشتها وثقافتها من قيم وعادات وتقاليد (أبو نوار، ٢٠٠٠).

وقد عرفهم ابن خلدون بأنهم قوم يعيشون ((بمنجاة من ارتكاب السرف والترف))، وبان اختلافهم عن أهل الحضر وأهل الفلاحة ((إنما هو باختلاف نحلهم من المعاش فان اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري عنه وبسيط قبل الحاجي والكمالي))، فوجود البدو متقدم على وجود المدن والأمصار، وتنتظم العلاقة الاجتماعية الوثيقة في التنظيم الاجتماعي البدوي بالقبلية وطبيعة البيئة الصحراوية وضرورات تدبير المعيشة والدفاع عن النفس والارتحال بحثا عن المياه والمراعي، فهذه الضروريات اقتضت وجود عصبية قبلية تتصف بالعفوية والاستغلالية والحزم (بركات، ٢٠٠٠).

ومع التطورات التي أصابت المجتمع الأردني والخدمات التي أصبحت تقدمها الدولة الأردنية ساهمت في توطينهم وثباتهم واستقرارهم في بيئتهم الصحراوية، وانتقلت أنماط حياتهم من العيش في بيوت الشعر لبناء المساكن الحديثة، وأصبحوا يمارسون الأعمال الزراعية في بيئتهم الصحراوية معتمدين على المياه الجوفية، وازدهرت حياتهم وازداد اهتمام الدولة بتقديم كافة الخدمات العامة والمجتمعية الشاملة من تعليم وصحة وبناء المدارس والجامعات والمستشفيات والمراكز الصحية وغيرها من الخدمات، وأصبح اندماجهم في كافة القطاعات الحديثة (أبو نوار،٢٠٠٠).

وفي سبيل تقديم مثل حسي لذلك في معرفة معالم التنظيم الاجتماعي البدوي، ففي دراسة ميدانية قام بها دونالد كول وسعد الدين إبراهيم تبين إن التنظيم البدوي كان وما زال قائما رغم التحولات

الكبرى التي مست المجتمعات وبالرغم منهم، وتسعى للميل ومواكبة المستجدات الحديثة (بركات،٢٠٠٠).

كما وان البداوة ترتبط بقيم العصبية والفروسية والكرم والضيافة، ويشير حليم بركات بان البدو في الأردن يستقرون بسرعة هائلة، وقد تصبح القبائل البدوية في المجتمع الأردني شيئا من الماضي نتيجة للتخطيط ولقوى الحداثة التي لا تقاوم، وان هناك تحولا في حياة البداوة، فأصبحت جميع لوازم ومتطلبات الحياة تطالهم وفتحت أمامهم الآفاق الثقافية والاقتصادية (بركات، ٢٠٠٠).

٢- الفلاحة والقروية

تستدعي دراسة التنظيم الإجتماعي القروي البحث في العلاقة الحميمة بين القروي والأرض، من بينها نوعية الملكية والوضع الطبقي نتيجة للتفاوت في ملكية الأرض وتوزيعها، وتمايز الحياة الدينية على مستوى السلوك والمعتقدات والوحدة الإنتاجية المتمحورة حول الأسرة الممتدة (بركات،٢٠٠٠).

يتميز أهل الريف بطابعهم الخاص الملتصق بالأرض والزراعة من خلال العلاقة التاريخية المرتبطة بالأرض لدرجة القداسة، وان الكرامة والمكانة الاجتماعية هي محور العلاقات الاجتماعية الريفية في التنظيم الاجتماعي الريفي، كما وان العلاقة الحميمة بين الفلاح والأرض كونها الوحدة الإنتاجية المتحورة حول الأسرة والعائلة الممتدة بالذات قد أدت الى قوة تماسك وتعاضد هذا التنظيم (بركات، ٢٠٠٠).

كما وان الأرض هي الثروة الأساسية للحياة الاجتماعية الأسرية التي يتمحور بها التنظيم الاجتماعي والاقتصادي في الريف العربي بالأسرة الممتدة، كما يقول حليم بركات وان الأسرة في الريف كانت وما تزال وحدة اقتصادية اجتماعية يعمل أفرادها لتأمين معيشتهم، وان المرأة لم يقتصر عملها على الأعمال المنزلية، بل تعداه في الريف إلى الفلاحة والحصاد والحياكة والنسيج ومساعدة الأبناء والأزواج في السقاية والحراثة (بركات،٢٠٠٠)، وهو ما ينطبق على البناء القروي الأردني.

لقد تعلق الإنسان الريفي الأردني بقيم الأرض والقيم العائلية والمعيشية والدينية وقيم المكانة الاجتماعية وقيم المكان والزمان، فقد تعلق بالأرض كونها مورده وجذوره ويهتم باقتنائها وجني ثمارها ومحاصيلها والبناء عليها، وان ما حدث بينه وبين أقاربه من خلافات هو بسبب ملكية الأرض، كذلك بينه وبين أفراد أسرته، وهي ما يعني أن الأولوية للأرض وليس الأسرة الممتدة في سلم الأولويات (العزام ، و حوسة ، ١٩٩٧).

وتشكل العائلة اتجاها قيمياً في حياة القرية بالتعاضد والتعاون في ثقافة الأسر والامتثال والاحترام لكبار السن والمرأة، والأرض تمثل الخصب في الثقافة الشعبية، ولان الحياة العائلية تعاضدية يصبح لها رأس هرمي واحد يتمثل برب الأسرة (العزام، حوسة ، ١٩٩٧).

ثم ان هناك قيما معيشية تتمثل بالصبر والمثابرة من علاقة الفلاح بالأرض وبمواسم الزراعة المنتظمة والجيرة وحقوقها، لما تتطلبه حياة القرية من تعاون ومشاركة جماعية ضمن العائلة في مواسم الحصاد وتوفير المأوى والكلأ والمصالح المشتركة (بركات ، ٢٠٠٠).

أما بالنسبة لأنواع الملكية فقسمت في المجتمع الأردني إلى خمسة أنواع (الملقي،١٩٩٤)، هي:-

النوع الأول:- الأراضي المملوكة

وهي الأراضي الكائنة داخل القصبات والمدن والمعدة للسكن والأراضي التي ملكت تمليكا صحيحا لأصحابها، والأراضي العشرية التي وزعت على الفاتحين، والأراضي الباقية بيد الأهالي الأصليين من المسلمين، والأراضي الخراجية التي بقيت بيد السكان غير المسلمين، بحيث أن الأراضي العشرية وبعد وفاة صاحبها دون وارث تعود لبيت مال المسلمين، وتعتبر أرضا أميريه وتجري عليها أحكام الأراضي الأميرية (الملقي،١٩٩٤)، والتي يستغلها ويتصرف بها المالكون تصرفاً مطلقاً وفقاً للقوانين، وساد هذا النوع منذ منتصف القرن التاسع عشر (بركات،٢٠٠٠). وبعد تأسيس إمارة شرق الأردن سنت التشريعات والقوانين المنظمة للعلاقة ما بين الفلاحين والدولة وبدأت سياسة الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي على السكان من خلال فرق التسوية التابعة لدائرة الأراضي والمساحة حيث رافق هذه التحولات التوجه للإقتصاد والإنتاج الزراعي في المجتمع الأردني.

النوع الثاني:- الأراضي الأميرية

وهي التي تعود رقبتها لبيت المال ، ويكون التصرف فيها لمدة غير محدودة لقاء معجلة تسمى طاب، تدفع للخزينة وتحال الأرض لأسمه بموجب سند رسمي ،وكانت هذه الأراضي تقسم إلى (الخاص، والزعامة، والتيمار). وكانت صلاحيات الزعامة والتيمار تقوم على توزيع الأراضي لعهده الناس مقابل دفع معجلة واستمرت هذه الحالة لغاية سنة ١٢٥٥ هـ/ ١٨٣٩م حيث عانت الأسر معاناة صعبة بسبب إرث قيود الإلتزام العثماني والضرائب والخدمة الإجبارية التي كان يفرضها على السكان فانصرفت اهتمامات الأسر عن تملك الأراضي تهربا من دفع الضرائب والخدمة العسكرية وابتعدت رغبة السكان عن حب التملك للأرض بسبب تلك القيود.

النوع الثالث:- الأراضي الموقوفة.

بحيث قسمت هذه الأراضي إلى وقف صحيح وغير صحيح .

- **الوقف الصحيح**

هو الذي يتم وقفه للشرع وتطبق عليه نصوص الشريعة الإسلامية. والوقف غير الصحيح وهي الأراضي الأميرية التي توقف لجهة خيريه مع بقاء رقبتها لبيت المال. وتقسم إلى أوقاف مضبوطة وملحقة ومستثناة، وأوقاف الكنائس والأديرة، فالأوقاف المضبوطة تكون عائدة إلى خزينة الأوقاف وترتبط بأوقاف السلاطين، والأوقاف الملحقة هي التي تدار من طرف المتولين وتبقى تابعة لنظارة الأوقاف، أما الأوقاف المستثناة فهي المستقلة عن نظارة الأوقاف تتبع العوام، والأوقاف المرتبطة بالكنائس والأديرة هي التي لا يتم التصرف بها من أحد خلافاً للأديرة الملحقة به.

- **الأوقاف غير الصحيحة.**

وهي الأراضي المفروزة من الأراضي الأميرية التي أوقفها السلاطين بالإذن السلطاني، وهي عبارة عن تخصيص منافع قطعة مفروزة لجهة ما من طرف السلطنة السنية، وسميت هكذا من قبيل تخصيصات منافع ورسوم أعشار معجلات الطاب، وخراج الانتقال والفراغ والذي لا يتم إلا بالأذن السلطاني. وينحصر بالأراضي الأميرية بحيث كانت الأراضي الموقوفة في الدولة العثمانية أغلبها من هذا القبيل وكان يتم توزيعها على وجهاء القبائل الذين كانوا يتمتعون بنفوذ قوي على أفراد العشيرة حيث كانت تستغلهم الدولة العثمانية بتنفيذ مطالبها والحد من المقاومة والسيطرة على السكان.

النوع الرابع:- الأراضي المتروكة.

وهي الأراضي القريبة من العمران، التي كانت تترك للمراعي والحصاد والاحتطاب، والتي لا يمكن تملكها أو التصرف بها فرديا، فهي للعموم للانتفاع بها من عشبها ومائها وأشجارها الطبيعية لعموم أهالي القرية والقصبة ولهم بها حق الانتفاع فقط خلافا لحق التصرف، بحيث لا يتم البناء عليها أو غرس الأشجار ولا يمكن إفرازها أو بيعها، ولا تحرث ويتعرض كل من يخالف ذلك بالحبس والغرامة.

النوع الخامس:- الأراضي الموات.

وهي الأراضي الخالية ولا يتصرف بها احد، وتكون مشاعاً أو متروكة وبعيده عن أماكن السكن ما يقرب ١،٥ كم، ومن يحيي هذه الأرض يملكها بإذن سلطاني، ليقوم بزراعتها وتعميرها وإحاطتها بسور أو حائط أو فتح خنادق لمنع السيول الجارفة، وأن يتم ذلك بالعمل فيها لمدة ثلاث سنوات، وبعد ذلك يطلب بها سند طاب بعد مرور مدة ستة أشهر وهو ما أخذت تنهجه الدولة العثمانية في اواخر حكمها لتشجيع السكان على الثبات والاستقرار في أماكن سكناهم ليهتموا بالأرض والزراعة للتخفيف من المقاومة التي ازدادت من قبلهم نتيجة إحساسهم بالظلم والإضطهاد .

كما وأن لأشكال وأحجام ملكية الأراضي بعداً تاريخياً لمخلفات الدولة العثمانية، ومع التحولات المختلفة التي طالت المجتمع الأردني، بدأت تظهر أشكال الملكية المشاعية والفردية وأحجامها الثلاث أثناء توزيع الملكيات منذ تأسيس الإمارة، وبسبب التزاحم على الملكية، ظهرت هذه الأشكال والأحجام، وحرصت الدولة على تحقيق العدالة بالتوزيع، وفقا للقوانين و التشريعات الأردنية، وبالرغم من أن المشرع لم يقتنع بالملكية الجماعية للتعقيدات والمشاكل الكبيرة التي خلفها الإرث العثماني، إلا أنها ما زالت قائمة ليومنا هذا بسبب تعقيدات نظام الميراث (العزام،٢٠١٢).

أولا:- الملكيات الصغيرة

لقد ساهم نظام التيمار الإقطاعي العثماني في تشكيل هذا الحجم من الملكيات في الإمارة التي كانت تسجل للسكان و الفلاحين من قبل لجان التسوية، وقد اعتمدت في تمليكها على حق التقادم ووضع اليد والاستغلال والحجج الرسمية، إضافة لسندات الطابو التي منحها (التيماريون) للسكان (ابوبكر، ١٩٩٦)، وإلى أن جاءت فرق التسوية وقامت بتوزيع هذه الأحجام على المالكين حسب اتفاقهم عليها (سوار،١٩٩٧).

وقد بلغ عدد المالكين لهذا الحجم في المجتمع الأردني (٨٥%) من مجموع السكان، وبلغت نسبة التملك لهذا الحجم (٣٦%) من مساحة الأراضي، وكان يتراوح متوسط حجم الملكية (١٢٦) دونماً للفرد الواحد (الحوراني، ١٩٧٨).

ثانيا:- الملكيات المتوسطة

لقد ساهم في تشكيل هذا الحجم من الملكيات نظام الإقطاع المتمثل (بالزعامات)، إضافة للموت الجماعي بسبب الحروب القبلية والترحيل الجماعي مما ساهم في اتساع هذا الحجم من الملكيات، وزيادة المساحات لشيوخ العشائر و المخاتير (ابو فخر،١٩٩٩).

وبقيام فرق التسوية بأعمالها في المجتمع الأردني سجلت بأسمائهم من خلال (سندات الطاب) التي كانت بحوزتهم (ابوبكر،١٩٩٦). وبلغ عدد المالكين لهذا الحجم في الإمارة (٥,٥٥%)، وكانوا يمتلكون ما نسبته (٢٩%) من مساحات الأراضي وبمتوسط حجم ملكية بلغ (٢٥٠) دونما للفرد الواحد (الحوراني، ١٩٩٦).

ثالثا:- الملكيات الكبيرة

إن من أهم مميزات هذه الملكية هو قلتها مقارنة بالملكيات المتوسطة والصغيرة، وقد لعب نظام الإقطاع العثماني المتمثل (بالخاص) دورا مهما في تشكيل هذه الملكيات التي حصل عليها بعض المتنفذين من وجهاء القبائل و العشائر، والذين كانوا يمتلكون الدهاء و الاستغلال لمواقف وتقلبات السلطة العثمانية، من خلال وضع يدهم على الأراضي المعطلة واستغلالها و القدرة على دفع الضرائب و التملك بسندات الطابو العثمانية وتسجيلها في دفاتر الطابو، وعند قيام أعمال التسوية سجلت بأسمائهم (ابوبكر،١٩٩٦).حيث بلغ عدد المالكين لهذا الحجم (٩,٤٥%) من مجموع السكان، ويمتلكون (٣٥%) من مساحات الأراضي بمتوسط حجم ملكية بلغ (٥٠٠) دونم للفرد الواحد (الحوراني،١٩٧٨).

ويؤكد برهم (١٩٨٩) أن متوسط حجم الملكية قد بلغ في الأردن (٤٦) دونما للفرد الواحد، وأن متوسط حجم الملكية في الرمثا قد بلغ (٤٢) دونما للفرد الواحد لعام ١٩٨٩.

وأن التمسك الديني المتصل بالواقع المحسوس وبالعلاقات الحميمة بالأولياء والصالحين المتمثل بزيارات الأضرحة، هي من القيم القروية إضافة إلى قيم الرحمة والمحبة والخوف من غضب الله والذي لا ينفصل عن غضب رب الأسرة في المجتمع القروي، وانه اقل نزوعا نحو المساواة من المجتمع البدوي، وان بيئته التقليدية اقل تعقيدا من مجتمع المدن وهو مجتمع تقليدي تتقارب فيه العائلات ويرتبط بالتنافس والوجاهة والمكانة، ويلاحظ بأن المهاجرين من الريف إلى المدينة نادرا ما يشعرون بالانتماء إلى المدينة، ويحرصون على التواصل بالريف. وللفلاّح الريفي

خاصية الفصول بالربيع والصيف والشتاء والخريف لمدلولاتها العميقة في الحياة الريفية (بركات، ٢٠٠٠).

وبالرغم من الهجرة المتزايدة من القرى للمدن وخارج الوطن التي تدافعت بسبب عوامل قاهرة وجاذبة للمدن، إما طواعية وإما إكراها بمعدلات تفوق معدلات اتساع الأراضي الزراعية والإنتاج، وهو ما وسع الهوة والفروق وعدم تكافؤ الفرص في المجتمع وحصل خلل في العلاقة بالأرض والقيم وطبيعة العمل الموسمي فساهم في تفتت الملكيات الزراعية وظهور طموحات ليس بالإمكان تحقيقها من خلال الهجرة إلى المدن (بركات، ٢٠٠٠).

٣- المدينة والحضرية

لقد حدد ابن خلدون الحضر بأنهم ((تعاونوا في الزائد على الضرورة، واستكثروا من القوت والملبس، والتأنق فيها وتوسعة البيوت.... ومنهم من ينتحل في معاشه الصنائع ومنهم من ينتحل التجارة، وتكون مكاسبهم أغنى وارفه من أهل البدو لان أحوالهم زائدة على الضروري)).والمدينة هي مركز النشاطات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والترفيهية، وكبر حجمها وعدد سكانها، وهي من ضروريات النمو التجاري والصناعي والضبط السياسي (بركات ، ٢٠٠٠).

وبدأت المدن تنتشر وتنمو في المجتمع الأردني بزيادة الانفجار السكاني، وتتشكل من القرى والبوادي. واقترن نشوء المدن أيضا بالحاجة إلى ما ينتجه الريف والتبادل التجاري إلى ما يحتاج إليه أيضا سكان الريف والبادية، وإضافة إلى التجارة والصناعة، تألف سكان المدينة من الذوات والقضاة والسياسيين والأكاديميين، وإنشاء الجامعات والأسواق، وأسهمت هذه الأمور جميعها في تحديد معالم المدينة، وفي قيام ثقافة حضارية متطورة تشكل نواة الثقافة السائدة في المجتمع الأردني، وهو ما أكد عليه حليم بركات في بحث حول تغير الأحوال والعلاقات في المجتمع العربي في القرن العشرين.

فقد تزايد سكان المدن في المجتمع الأردني بسبب الهجرة من الريف والبوادي والنمو الطبيعي للسكان، والالتحاق بالعمل والجامعات والوظائف الحكومية الخاصة والعامة وخصوصا في العاصمة عمان، وتشكلت المدن في المجتمع الأردني والتي بلغت ١٢ مدينة وهي معان والبلقاء والزرقاء ومادبا واربد والمفرق وجرش وعجلون والكرك والطفيلة ومعان والبلقاء والعقبة، إضافة إلى ثلاث تجمعات كبيرة تشمل الأغوار الشمالية والوسطى والجنوبية (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٢).

لقد تنوعت القيم السائدة في المجتمع الأردني وتبلورت العلاقات ما بين القديم والجديد بالتطور التدريجي للقيم الاجتماعية الأردنية، وقد تسود في بعضها قيم الطبقات التجارية والصناعية، وأصبحت تسودها مفاهيم الحضرية وتقترن بمفاهيم التحديث والانفتاح والتمسك بقيم الانضباط والاعتماد على الذات (خيري،١٩٩٩).

وفيما يتعلق بالقيم الأسرية لدى هذه الطبقات، نجد أن فكرة العصبية الأسرية والتعاون والتحالف ما تزال قائمة للنشاط الاقتصادي شأنا اسريا بالتوارث، كما هو النشاط الاقتصادي الأسري الريفي، وان رب الأسرة هو المنتج الأساسي، وأصبحت تشاركه المرأة في ذلك، وخلال العقود الأخيرة بدأت أجيال الشباب والفتيات بالمساهمة الأسرية بالنشاطات الاقتصادية، من خلال الوظائف والأعمال وغيرها، وتشدد على الكسب بالوسائل المختلفة لتأمين مستقبلها. (خمش، ٢٠٠٥).

ويؤكد حليم بركات أن للهجرة الريفية إلى المدن أدت إلى تراجع مضمون التحضر، وانحيازه لصالح قيم وثقافة الريف، بعد أن فقدت المدن آلياتها بصهر الثقافات الريفية بوقتها، وكان لفشل المدينة العربية في صد الهجرة الريفية، وتراجع النمط المعيشي الحضري لصالح القيم الريفية تأثيرات واضحة على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية (بركات، ٢٠٠٠).

٢-١-٣الخصائص البنيوية للمجتمع الأردني

أولاً:- الأسرة نواة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي

تشكل الأسرة في المجتمع الأردني نواة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي بالتعاون والاعتماد على بعضها في مجالات الحياة كافة، لتأمين شظف العيش وتحسين أوضاعها ومكانتها الاجتماعية، وترتبط بعلاقات وأواصر قوية مع الأقارب والجيران، وتشمل التزامات التضامن. صحيح أن العصبية العائلية مبنية على رابطة الدم إلا أن هذه الرابطة مبنية في الأساس على ملكية الأرض (خمش،٢٠٠٥).

وعلى صعيد آخر تقوم العلاقات الأسرية على التعاون والتضحية والالتزام الشامل، وهو ما يعزز إحساس الأفراد بالاستقرار والاطمئنان، فينعم الفرد بدفء العلاقات وهذا لا يعني أن الأسرة واحدة في مختلف الحالات والأزمنة وأنها تمكنت من أن تحمي نفسها من التحولات الاجتماعية، فقد تعرضت كوحدة اجتماعية اقتصادية لبعض التغيرات نتيجة لهذه التحولات ومنها توسع المدن والتحول من العمل الزراعي إلى الأعمال والوظائف الحكومية، والعمل في التجارة مما حد من الاعتماد المتبادل بين أفراد الأسر، وخاصة الممتدة فهاجر الأبناء للعمل في المدن والخارج،

ويتوقع أن تؤدي هذه التطورات على آثار عميقة في انحلال التراكيب الأسرية وتماسكها، لأن الاستقلالية الاقتصادية لها انعكاساتها الاجتماعية على الأفراد ونزوعهم نحو حرية حق الاختيار بعيدا عن تدخل الأسرة (بركات،٢٠٠٠).

ثانياً:- أبوية العائلة

يحتل الأب رأس السلطة الهرمية في الأسرة وهو المعيل لبقية أفراد الأسرة إلا في حالات نادرة، وتمارس النساء مهمات منزلية، وبالرغم من تضييق مشاركة المرأة إلا انه في العقود الأخيرة أصبحت مساهمتها ودورها في المجتمع غير تقليدي، ويمتثل أفراد الأسرة بالطاعة والامتثال لأوامر رب الأسرة وإرشاداته وتعليماته، وعليهم الاستجابة، كما ومن الواقع أن النظام الأبوي أيضا قد تعرض لتحولات أساسية بسبب التغيرات البنيوية في واقع المجتمع، وظهور العائلة النووية وانتشار التعليم والهجرة وبالرغم من ذلك إلا أن النظام الأبوي لا يزال راسخا في القرى والبوادي والمدن ولو بمحدودية رمزية وهو ما أكد عليه (شرابي، ٢٠٠٠).

ثالثاً:- الأسرة الممتدة والأسرة النووية

الأسرة تقليديا تتصف بأنها كبيرة وتمتد لأكثر من ثلاث أجيال، وتكون فيها علاقات القرابة حميمة وتداخل العلاقات وتشابك المصالح والممتلكات، وفي الأسرة النووية التي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء بمنزل واحد تتميز بالاستقلالية عن الأهل واقتسام الملكية (خيري،١٩٨٥).

فقد أظهرت الكثير من الدراسات الإمبريقية أن الأسرة النووية بدأت تسود المجتمع الأردني، مما يعني أن الروابط والالتزامات والتوقعات بين الأقارب قد تلاشت وضعفت (خمش،٢٠٠٥).

ويقول حليم بركات أن الأسر في الأصل هي اسر ممتدة، ويعملون معا كوحدة اقتصادية واجتماعية واحدة، وتشكلت هذه الوحدة في البوادي والأرياف، وفي المدينة تطورت الأسر تدريجيا باتجاه الأسرة النووية دون تفكك الارتباطات القرابية الأعم، مع تلاشي مظاهر العشائرية على الأقل، وان التماسك الداخلي لا يزال سمة أساسية للأسر (بركات، ٢٠٠٠).

وهو ما يتجذر أيضا من أنماط حياتية في الأسر للمجتمع الأردني، وان التطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وما يواكبها من تطورات في مختلف مجالات الحياة من تعليم وصحة وتصنيع، ولانتشار بعض القيم الحضارية في مختلف مجالات الحياة، أظهرت الأبحاث الإمبريقية أن العائلة النووية أصبحت السمة الغالبة على المجتمع، ويؤكد مجد الدين خمش بالرغم من سيادة

النمط النووي للأسرة في المجتمع الأردني إلا أن مفهوم الأسر النووية يصبح مألوفا بالنسبة لفئات اجتماعية واسعة (خيري،١٩٨٥).

والزواج تقليديا في المجتمع الأردني شأنٌ عائليٌ ومجتمعيٌ أكثر منه شأنا فرديا ومرتبطا بملكية الأرض في ضوء المصالح الأسرية المشتركة، وتنعكس عملية الزواج من الأهل بفرض رأيهم على الفتاة والتي قد بدأت تدريجيا بالتلاشي في المجتمع الأردني مع تفتت الملكية، حيث كانت الأراضي الزراعية في المجتمع الأردني ترتبط بالعائلات والزواج حفاظا على ملكية الأسرة، فكانت الأسر ترفض الزواج من الغرباء وتفضله من الأقارب حفاظا على نسق الملكية الزراعية، كما وان العرف الاجتماعي التقليدي جرى على الزواج من ابنة العم وهو الزواج المفضل وأصبح يعتبر حقا تقليديا لابن العم. (خيري، ١٩٨٥).

ويؤكد زهير حطب أن الزواج الداخلي هو من الممارسات الجاهلية العربية للحرص على وحدة القبيلة وتماسكها الداخلي، أما نمط الزواج الخارجي كانت تمارسه القبائل لتعزيز نفوذها مع القبائل الأخرى (حطب، ، ١٩٧٦).

كما وان ظاهرة استمرار الزواج القرابي قد بدأت تتلاشى نوعا ما في المجتمع الأردني بضرورات المحافظة على الأملاك والثروة ضمن العائلة وتعزيز الوحدة الأسرية وترابطها الوثيق للعلاقات الاجتماعية، وظهرت الرغبة بالزواج من خارج نطاق الأقارب للاستقلالية الفردية للحياة الاقتصادية والاجتماعية وتطوراتها في المجتمع الأردني، وهي من مظاهر التغير في المجتمع (خيري، ١٩٩٩).

ويؤكد حليم بركات ان هناك شبكة من العلاقات الوثيقة تجمع بين الأسرة والدين والطبقة في نسيج شديد من التشعب والتعقيد في المجتمع، ويستحيل دراسة أي منها بمعزل عن الآخر دراسة موضوعية، والنظر في هذه العلاقات في إطار المجتمع ككل وتحليل أوجهها السلبية والايجابية. (بركات، ٢٠٠٠).

وليست الأسرة نواة المجتمع فقط، فهي أساس نشوء المؤسسات الاجتماعية وتطورها، فمن حيث العلاقة بالنظام الطبقي تشكل وحدة اجتماعية اقتصادية، ومن خلالها يرث الأفراد انتمائهم الطبقي، وتظهر أيضا الفروق الطبقية بالنزوح نحو الميراث في نطاق الأسرة، وهو ما يبين العلاقة الوثيقة بين الأسرة والطبقة والدين، حيث يثبت الدين حقوق الميراث للذكر والأنثى والتصرف بثلث المال للرجل، والباقي ملك الورثة والميراث مسألة إجبارية لا يمنع منها احد من الورثة، وجعل الإسلام الميراث ضمن نطاق الأسرة وحدد نصيب كل من الذكر والأنثى (بركات، ٢٠٠٠).

إن النظر لمختلف العلاقات في سياق المجتمع تظهر إن الأسرة هي المؤسسة الأولى التي يتمحور حولها المجتمع، وتتصل عفويا بالمؤسسات الاجتماعية المختلفة، وركيزتها الجماعات التي تعتبر امتدادا للتنظيم الأسري، وتقوم الأسرة بوظائف أساسية تتمثل بالإنجاب والتنشئة والإعالة والتوسط ما بين الفرد والمجتمع وتجسد العائلة في المجتمع ، والمجتمع في العائلة (بركات، ٢٠٠٠).

رابعاً:- القيم والعادات والتقاليد

لقد ارتبطت القيم البدوية بالصحراء بقيم العصبية والتضامن والتعاضد والتناصر والتماسك الداخلي(بركات،٢٠٠٠)، وهو ما يتسق مع القيم والعادات والتقاليد في المجتمع البدوي الأردني والتي إتسمت بالإفتخار بالقبيلة، والثأر وقيم الفروسية المتمثلة بالشجاعة والبأس والإفتخار بالسلاح والخيل (أبو نوار،٢٠٠٠)، ومثل هذه القيم استدعت ابن خلدون الى وصف البدو بأن "رزقهم في ظل رماحهم" واستدعت أيضاً علي الوردي أن يصفهم من منظور حضري بأنهم "لا يعرفون من دنياهم غير الفروسية والإفتخار بالغلبة والقوة" (بركات،٢٠٠٠). ثم أن قيم الكرم والضيافة هي من الفضائل التي يتمسك بها البدوي ويعلم أفراد أسرته عليها، ويرفض البدوي العمل في خدمة الآخر والمؤسسات والنظم التي تقيده ويتمسك بحريته والإباء والشهامة والتعفف والأمانة والصدق، كما وأن قيم المعيشة تحمل المشقة والخشونة والصبر والحشمة والتعقل (بركات،٢٠٠٠). ومع التطورات المتلاحقة والمختلفة التي طرأت على المجتمع الأردني حدث هنالك تحولات في حياة البادية وأنماط معيشتها للتطورات الحديثة(خيري،١٩٩٩).

أما القيم والتقاليد الريفية فتتميز بخاصية مرتبطة عضوياً بنمط معيشتهم، ومن القيم التي يتمسك بها القروي قيم الإرتباط بالأرض والقيم العائلية والدينية والطبقية وقيم الإحساس بالزمان والمكان(بركات،٢٠٠٠).

إن التطور السايكو- سوسيولوجي للغريزة الإنسانية بحب التملك للأرض، باعتبارها من أفضل الأموال استثمارا وإنتاجا، فهي من أقوى الغرائز والمظاهر الاجتماعية لدى الإنسان بعد غريزة البقاء، وهي سر التفاعل الاجتماعي والتواصل في الحياة الاجتماعية من خلال العمل للحصول على إشباع الحاجات فهي إذن وظيفة اجتماعية - اقتصادية بمعناها الحقيقي. (الشافعي،١٩٩٥).

وبين أهم القيم الشعبية قيم التعاضد والتعاون والإحترام المتبادل وخصوصاً لكبار السن، وقيم البساطة في العيش وهي مستمدة من فلاحة الأرض وبمواسمها الزراعية المنتظمة من خلال

التعاون ما بين الأسر في مواسم الحراثة والزراعة والحصيد وجني الثمار، وبناء المنازل والتمسك بالأعراف المتوارثة على حساب القوانين الرسمية والسعي لحل المشاكل والمصالحة من خلال كبير العشيرة(أبو نوار،٢٠٠٠).

أما القيم الدينية فهي شديدة التمسك لتعاليم الدين الإسلامي وبالعلاقات الأسرية، وبفعل التطورات الحديثة وبالرغم من التقارب ما بين الأسر إلا أن هنالك تنافساً وصراعاً على ملكية الأرض والوجاهة ومراكز المكانة الإجتماعية في سبيل إعلاء مكانة العائلة، كما وأن لِقيَم المكان والزمان المتعلقة بالأرض أهمية كبيرة بالإلتصاق بالمكان بمرور الزمن(خيري،١٩٩٩).

أما بالنسبة للقيم الحضارية والمتبلورة للعلاقات المتأزمة ما بين الأصالة والمعاصرة في حياة المدن والتي تتمثل بقيم الأناقة والتوسع في بناء المنازل، والقيم الطبقية وقيم العائلة للطبقات التجارية والسياسية، طغت عليها أيضاً العصبية الأسرية الحضارية والتحالف والتنافس مع الأسر المتشابهة، وأن النشاط الإقتصادي أصبح شأناً عائلياً بالتوارث كما هي الأرض وضمن العائلة الواحدة(خمش،٢٠٠٥).

إن القيم الإجتماعية التي أصبحت تسود المدينة العربية هي قيم طبقية بسبب تبلور البيئة الهرمية للمكانة الاجتماعية، وأن المعاناة في الازدحان في المدينة ومتطلباتها الصعبة والمعقدة أصبحت على حساب الراحة الانسانية والأخلاقية(بركات،٢٠٠٠).

٢-٢ مجتمع الرمثا

تقع الرمثا في أقصى الشمال الأردني على بعد ٨٥ كيلومتر من العاصمة عمان، في الجزء الشمالي الشرقي لمحافظه إربد وتتبعها إداريا وعلى بعد ٢٢ كيلو متر، وتبعد ٤ كيلومتر عن الحدود السورية، وتبلغ مساحه اللواء حوالي ٤٥٨ كيلومتر مربع (السريحيين،١٩٨٥) ويبلغ عدد سكان اللواء (١٣٣٦٩٠) ألف نسمة، وبلغ معدل النمو السكاني في اللواء ٢,٢% ومعدل الزيادة الطبيعية للسكان ٢,١% ومتوسط حجم الأسرة ٥,٤% (دائرة الإحصاءات العامة ، ٢٠١٢).

عرفت الرمثا في العهد اليوناني باسم (ارثاما) أو (راماثا) والرمثا كلمة سريانية تعني العلو و الارتفاع (عبيدات، ١٩٩٢). ومناطق جمع المياه والبرك و الآبار (السريحيين،١٩٨٥) ومن خلال سؤال المبحوثين عن سبب تسمية الرمثا بهذا الاسم أفادوا بأن بلدتهم كانت تشتهر بنبتة شوكيه تكثر في

الحقول الزراعية وكانت ترعاها الإبل تسمى (الرميث)، حيث كانت تعيق عملية الزراعة والحراثة ومن هنا جاءت تسمية بلدتهم (الرمثا).

تمتاز الرمثا بخصوبة أراضيها الزراعية ومناخها المعتدل، فكانت ممرا للحجيج منذ العصر المملوكي، في عام ١٨٦٤م كانت تتبع لواء حوران، وفي عام ١٨٧١م أصبحت تتبع ناحية اللجا، وفي عام ١٨٨٤م اتبعت لقضاء درعا، وفي عام ١٩١٠م تشكلت ناحية رسمية في الرمثا، وبقي الأمر للتقسيمات العثمانية في شرق الأردن ساريا حتى نهاية حكم الدولة العثمانية ١٩١٨م (الجالودي والبخيت ،١٩٩٢) وفي عام ١٩٢١م تم تشكيل ناحية الرمثا بعد أن ضمت لقضاء عجلون، وعلى اثر صدور نظام التشكيلات الإدارية لعام ١٩٢٧م تأسس مجلس قروي الرمثا وتتبع لواء عجلون (السريحيين،١٩٨٥) ،وفي عام ١٩٤٢م صدرت الإرادة السنية بالموافقة على إحداث بلدية في الرمثا (الجريدة الرسمية رقم ٧٥١، ١٩٤٢). وفي عام ١٩٦٤م أصبحت الرمثا تتبع محافظة إربد بموجب التقسيمات الإدارية للدولة الأردنية الحديثة (السريحيين،١٩٨٥) .

٢-٢-١ التنظيم الاجتماعي لمجتمع الرمثا

يتخذ مجتمع الرمثا طابعه الخاص من العادات والقيم والتقاليد العربية ومن الزراعة وتربية الثروة الحيوانية من خلال علاقاتهم التاريخية المرتبطة بالأرض وإستثمارها، فقد أجمع المعمرون من سكان الرمثا بأنهم عهدوا قريتهم مأهولة بالسكان منذ القدم، حيث كانوا يسكنون الكهوف وبيوت الشعر و بيوت الحجر و الطين (التقليدية) ذات القناطر و المطلة على الحقول الزراعية، ويرى المعمرون بأن مجتمعهم مجتمع عشائري تجمعهم حياة مشتركة مبينة على التفاهم و التعاون (السريحيين،١٩٨٥) ،ويتمحور التنظيم الاجتماعي – الاقتصادي في الريف عادة حول الأسرة الممتدة والتي تشكل وحدة اقتصادية اجتماعية يعمل أفرادها بالزراعة وتربية المواشي و الحرف الأخرى لتأمين العيش الكريم، سواء أكانوا ذكورا أم إناثا من خلال العلاقة التاريخية المرتبطة بالأرض والتي تعتبر مصدر اعتزاز الفلاح الريفي ومكانته الاجتماعية (العزام وحوسة ،١٩٩٧).

وتميز البناء الاجتماعي في الرمثا بتعاون جميع أفراد العائلة والأقارب و الجيران بالعمل في الأرض بمواسم الزراعة والحصاد، وكانت تعتمد الزراعة في الرمثا على مياه الأمطار، واستخدم المزارعون في الرمثا الأدوات والأساليب الزراعية التقليدية، ومع التطورات أصبحوا يستخدموا الأساليب و الأدوات الزراعية الحديثة، والى جانب الزراعة فإن الأسرة الرمثاوية تهتم بتربية المواشي و الدواجن ، التي تشكل مردودا اقتصاديا يضاف للمردود الزراعي والتي ساهمت في سد احتياجات الأسرة المنزلية (السريحيين، ١٩٨٥).

وقد وصف الرحالة الدكتور سيلاه ميرل، بوصف مجتمع الدراسة (سهل حوران) حيث قال: "تزدان الأرض حول الرمثا بالمزروعات والطبيعة الخضراء وقد دهشنا لخصوبة الأرض، وهي تنتج أفضل أنواع القمح". (الكردي، ١٩٩٨).

لقد سعت الأسرة الريفية الرمثاوية لإعداد أفرادها من الجنسين ليكونوا أعضاء مشاركين في اقتصاد الأسرة و المجتمع، و غرست قيم العمل الزراعي في أعضائها و تنشئتهم تنشئة تستند إلى تعاليم الدين الإسلامي، ومد المجتمع بقوة عاملة للنشاط الزراعي، وهي من أهم الوظائف التي تضطلع بها الأسرة الريفية كما وان كلا الجنسين الذكر و الأنثى، كانا يشتركا في الأنشطة المرتبطة باحتياجات الأسرة وخصوصا الأنشطة الحقلية والمنزلية مما يعزز مبدأ التماسك و التعاون، بحيث ارتبطت حياة الأسرة الريفية بعصبة الولاء والانتماء للأرض و العشيرة (السريحيين،١٩٨٥) وبهذا الطابع للنمط الريفي فإن الإنسان أصبح يؤمن بالكرامة في الأرض و مصيره مرتبط فيها فهي المقر والممر (بركات،٢٠٠٠) وساهمت المرأة الرمثاوية جنبا إلى جنب مع الرجال في الأعمال الزراعية وبناء البيوت وإطعام المواشي و حلبها وصناعة مشتقاتها، وهذا النمط الإنتاجي بمثابة العصب الاقتصادي لمجتمع الرمثا الريفي (السريحيين،١٩٨٥).

ويتكون النسق القرابي لمجتمع الرمثا من عدة عائلات كبيرة ترتبط بروابط دموية وروابط مصاهرة وروابط الجيرة والسكن في منزل واحد والمصير المشترك عبر المكان و الزمان، مما يجعل منه مجتمعا متماسكا بفضل القيم و العادات و التقاليد السائدة فيه (السريحيين،١٩٨٥) .

والعشيرة في مجتمع الرمثا تعد الوحدة الأساسية في التشكيل الاجتماعي وهي تجمع عدة عائلات ممتدة لها خصائص مشتركة ترتبط بوحدة العشيرة، وتجمعهم روابط قوية وعلاقات متشابكة عبر عدة أجيال وهي علاقات تاريخية (السريحيين،١٩٨٥).

لقد ساهمت أعمال التسوية (الإصلاح الزراعي) في عام ١٩٣٤م التي وزعت بموجبها الملكيات على السكان في الرمثا، وتم تثبيت الحقوق عليها في استقرار وثبات السكان على الأرض وحل كـثير من المسائل و المـشاكل الـعالقة لحق الملكية، و باشر الفلاحون و المزارعون بالعمل الزراعي بحيث أرست قواعدهم في الريف (الملقي،١٩٩٤).

٢-٢-٢ عوامل تفتت الملكية الزراعية في مجتمع الرمثا من واقع سجلات دائرة الأراضي والمساحة

التحليل التالي يبين أهم عوامل التفتت في مجتمع الرمثا من واقع سجلات دائرة الأراضي والمساحة في مديرية تسجيل أراضي الرمثا.

١- الحوض رقم (٤) الملوحية الشمالية.

يملك الحوض (٦٠) مالكا يشكلون ما نسبته (٩,١%) ويملكون (٣٥) قطعة منذ عام ١٩٣٤م (دائرة الأراضي والمساحة، جدول الحقوق، ١٩٣٤) وبنسبة بلغت (٩,٧%) وبفعل عوامل التفتت فقد أصبح عدد المالكين للحوض (٢٧٣) مالكا ويشكلون ما نسبته (٢,٤%) لنهاية عام ٢٠١٣م ويملكون (٨٠) قطعة بنسبة بلغت (١,٣%)، وتعرض الحوض للعديد من عوامل التفتت تمثلت بالتنظيم والتقسيم والإستملاك (دائرة الأراضي والمساحة، مديرية تسجيل أراضي الرمثا، ٢٠١٣).

٢- الحوض رقم (١١) الضحضاح القصير.

يملك الحوض (٣٩) مالكا يشكلون ما نسبته (٥,٩%) ويملكون (٢١) قطعة منذ عام ١٩٣٤م (دائرة الأراضي والمساحة، جدول الحقوق، ١٩٣٤) وتشكل ما نسبته (٥,٨%) وبفعل عوامل التفتت فقد أصبح عدد المالكين للحوض (٤٨٠) مالكا (دائرة الأراضي والمساحة، مديرية الحاسوب، ٢٠١٣) ويشكلون ما نسبته (٤,٢%) لنهاية عام ٢٠١٣م ويملكون (١٦٠) قطعة وبنسبة بلغت (٢,٦%) وتعرض الحوض للعديد من عوامل التفتت تمثلت في البيع والإرث والإفراز بأنواعه والإستملاك (دائرة الأراضي والمساحة، مديرية تسجيل أراضي الرمثا، ٢٠١٣).

٣- الحوض رقم (٢٤) أم الدفاتر.

يملك الحوض (٣٩) مالكا يشكلون ما نسبته (٥,٩%) ويملكون (٢٥) قطعة بنسبة بلغت (٦,٩%) منذ عام ١٩٣٤م (دائرة الأراضي والمساحة، جدول الحقوق، ١٩٣٤)، وبفعل عوامل التفتت فقد أصبح عدد المالكين للحوض (٥١٤) مالكا ويشكلون ما نسبته (٤,٥%) لنهاية عام ٢٠١٣م ،ويملكون (١٥١) قطعة وتشكل ما نسبته (٢,٤%) لنهاية عام ٢٠١٣م ويملكون (١٥١) قطعة بنسبة بلغت (٢,٤%) وتعرض الحوض للعديد من عوامل التفتت تمثلت بالبيع والإرث والإفراز بأنواعه والإستملاك (دائرة الأراضي والمساحة مديرية تسجيل أراضي الرمثا، ٢٠١٣).

٤- الحوض رقم (٢٥) المقتلة.

يملك الحوض (٣٤) مالكا يشكلون ما نسبته (٥,١%) ويملكون (١٠) قطعاً بنسبة بلغت (٢,٨%) منذ عام ١٩٣٤م (دائرة الأراضي والمساحة، جدول الحقوق، ١٩٣٤) وبفعل عوامل التفتت فقد أصبح عدد المالكين للحوض (٥٧٥) مالكا ويشكلون ما نسبته (٥%) لنهاية عام ٢٠١٣م ويملكون (٢٢٠) قطعة بنسبة بلغت (٣,٥%) وتعرض الحوض للعديد من عوامل التفتت تمثلت بالبيع والإرث والإفراز بأنواعه والإستملاك (دائرة الأراضي والمساحة، مديرية تسجيل أراضي الرمثا، ٢٠١٣).

٥- الحوض رقم (٣٨) الجلمة.

يملك الحوض (٤٨) مالكا يشكلون ما نسبته (٧,٣%) ويملكون (٢٧) قطعة منذ عام ١٩٣٤م وبنسبة بلغت (٧,٥%) (دائرة الأراضي والمساحة، جدول الحقوق، ١٩٣٤)، وبفعل عوامل التفتت فقد أصبح عدد المالكين للحوض (١٢٥٢) مالكا ويشكلون ما نسبته (١١%) لنهاية عام ٢٠١٣م ويملكون (٧٠٠) قطعة بنسبة بلغت (١١,٢%) وتعرض الحوض للعديد من عوامل التفتت تمثلت بالبيع والإرث والإفراز بأنواعه والإستملاك (دائرة الأراضي والمساحة، مديرية تسجيل أراضي الرمثا، ٢٠١٣).

٦- الحوض رقم (٤١) الطوال الغربي.

يملك الحوض (٤٦) مالكا يشكلون ما نسبته (٦,٩%) ويملكون (٢٥) قطعة بنسبة بلغت (٦,٩%) منذ عام ١٩٣٤م (دائرة الأراضي والمساحة، جدول الحقوق، ١٩٣٤) وبفعل عوامل التفتت فقد أصبح عدد المالكين للحوض (٣٦٥) مالكا ،ويشكلون ما نسبته (٣,٢%) لنهاية عام ٢٠١٣م ويملكون (١٦٢) قطعة بنسبة بلغت (٢,٦%) وتعرض الحوض للعديد من عوامل التفتت تمثلت بالبيع والإرث والإفراز بأنواعه والإستملاك (دائرة الأراضي والمساحة، مديرية تسجيل أراضي الرمثا، ٢٠١٣).

٧- الحوض رقم (٤٤) التكريمة.

يملك الحوض (٤١) مالكا يشكلون ما نسبته (٦,٢%) ويملكون (٢٢) قطعة بنسبة بلغت (٦,١%) منذ عام ١٩٣٤م (دائرة الأراضي والمساحة، جدول الحقوق، ١٩٣٤) وبفعل عوامل التفتت فقد أصبح عدد المالكين للحوض (٣٧٨) مالكا ويشكلون ما نسبته (٣,٣%) لنهاية عام ٢٠١٣م ويملكون (٩٥) قطعة بنسبة بلغت (١,٥%) وتعرض الحوض للعديد من عوامل التفتت تمثلت بالتنظيم البيع والإرث والإفراز بأنواعه والإستملاك (دائرة الأراضي والمساحة، مديرية تسجيل أراضي الرمثا، ٢٠١٣).

٨- الحوض رقم (٤٧) البركة الشمالية.

يملك الحوض (٤٦) مالكا يشكلون ما نسبته (٧%) ويملكون (٢٥) قطعة بنسبة بلغت (٧%) منذ عام ١٩٣٤م(دائرة الأراضي والمساحة، جدول الحقوق، ١٩٣٤)، وبفعل عوامل التفتت فقد أصبح عدد المالكين للحوض (٨٣٣) مالكا ،ويشكلون ما نسبته (٧,٤%) لنهاية عام ٢٠١٣م ويملكون (٨٣٣) قطعة بنسبة بلغت (٧,٤%) وتعرض الحوض للعديد من عوامل التفتت تمثلت بالتنظيم والبيع والإرث والإفراز بأنواعه والإستملاك (دائرة الأراضي والمساحة، مديرية تسجيل أراضي الرمثا، ٢٠١٣) .

٩- الحوض رقم (٤٨) البركة الجنوبية.

يملك الحوض (٤٦) مالكا يشكلون ما نسبته (٧%) ويملكون (٢٥) قطعة (بنسبة بلغت (٧%) منذ عام ١٩٣٤م (دائرة الأراضي والمساحة، جدول الحقوق، ١٩٣٤) وبفعل عوامل التفتت فقد أصبح عدد المالكين للحوض (٩٧٩) مالكا ،ويشكلون ما نسبته (٨,٦%) لنهاية عام ٢٠١٣م ويملكون (٩٧٩) قطعة بنسبة بلغت (٨,٦%) وتعرض الحوض للعديد من عوامل التفتت تمثلت بالتنظيم والبيع والإرث والإفراز بأنواعه (دائرة الأراضي والمساحة، مديرية تسجيل أراضي الرمثا، ٢٠١٣).

١٠- الحوض رقم (٤٩) الصبط.

يملك الحوض (٣٨) مالكا، يشكلون ما نسبته (٥,٧%) ويملكون (٢٣) قطعة بنسبة بلغت (٦,٤%) منذ عام ١٩٣٤م (دائرة الأراضي والمساحة، جدول الحقوق، ١٩٣٤) وبفعل عوامل التفتت فقد أصبح عدد المالكين للحوض (٥٩١) مالكا، ويشكلون ما نسبته (٥,٢%) من مجموع المالكين الجدد لنهاية عام ٢٠١٣م ويملكون (٢٨٨) قطعة بنسبة بلغت (٤,٦%) وتعرض الحوض للعديد من عوامل التفتت تمثلت بالتنظيم والبيع والإرث والإفراز بأنواعه والإستملاك (دائرة الأراضي والمساحة، مديرية تسجيل أراضي الرمثا، ٢٠١٣).

١١- الحوض رقم (٥١) مقتل الكديشة الجنوبي.

يملك الحوض (٤٥) مالكا يشكلون ما نسبته (٦,٨%) ويملكون (٢٦) قطعة بنسبة بلغت (٧,٢%) منذ عام ١٩٣٤م (دائرة الأراضي والمساحة، جدول الحقوق، ١٩٣٤) وبفعل عوامل التفتت فقد أصبح عدد المالكين للحوض (٥٧٧) مالكا ويشكلون ما نسبته (٥,١%) لنهاية عام ٢٠١٣م ويملكون (١٥٠) قطعة بنسبة بلغت (٢,٤%) وتعرض الحوض للعديد من عوامل التفتت تمثلت بالبيع والإرث والإفراز بأنواعه والإستملاك (دائرة الأراضي والمساحة، مديرية تسجيل أراضي الرمثا، ٢٠١٣) .

١٢- الحوض رقم (٥٦) نقع الرميث.

يملك الحوض (٤٢) مالكا يشكلون ما نسبته (٦,٤%)، ويملكون (١٥) قطعة بنسبة بلغت (٤,٢%) منذ عام ١٩٣٤م (دائرة الأراضي والمساحة، جدول الحقوق، ١٩٣٤) وبفعل عوامل التفتت فقد أصبح عدد المالكين للحوض (١٨٧٣) مالكا، ويشكلون ما نسبته (١٦,٤%) لنهاية عام ٢٠١٣م ويملكون (١٥٣٤) قطعة بنسبة بلغت (٢٤,٦%) وتعرض الحوض لعوامل التفتت التي تمثلت بالتقسيم (دائرة الأراضي والمساحة، مديرية تسجيل أراضي الرمثا، ٢٠١٣).

١٣- الحوض رقم (٥٨) أم جرن.

يملك الحوض (٢٠) مالكا يشكلون ما نسبته (٣%) ويملكون (١٢) قطعة (وبنسبة بلغت (٣,٣%) منذ عام ١٩٣٤م (دائرة الأراضي والمساحة، جدول الحقوق، ١٩٣٤) وبفعل عوامل التفتت فقد أصبح عدد المالكين للحوض (٤٥٤) مالكا ويشكلون ما نسبته (٤%) لنهاية عام ٢٠١٣م ويملكون (١٩٧) قطعة بنسبة بلغت (٣,٢) وتعرض الحوض للعديد من عوامل التفتت تمثلت بالتقسيم والتنظيم والبيع والميراث والإستملاك (دائرة الأراضي والمساحة، مديرية تسجيل أراضي الرمثا، ٢٠١٣).

١٤- الحوض رقم (٦١) السويدان الشمالي.

يملك الحوض (٣٢) مالكا ،يشكلون ما نسبته (٤,٨%) ويملكون (٢١) قطعة (بنسبة بلغت (٥,٨%) منذ عام ١٩٣٤م (دائرة الأراضي والمساحة، جدول الحقوق، ١٩٣٤) وبفعل عوامل التفتت فقد أصبح عدد المالكين للحوض (٤٥٦) مالكا ويشكلون ما نسبته (٤%) لنهاية عام ٢٠١٣م، ويملكون (٤١٠) قطعة بنسبة بلغت (٦,٦%) وتعرض الحوض للعديد من عوامل التفتت تمثلت بالتقسيم والتنظيم والبيع والميراث والإستملاك (دائرة الأراضي والمساحة، مديرية تسجيل أراضي الرمثا، ٢٠١٣).

١٥- الحوض رقم (٦٨) الرميث.

يملك الحوض (٣٩) مالكا يشكلون ما نسبته (٥,٩%) ويملكون (٢٣) قطعة بنسبة بلغت (٦,٤%) منذ عام ١٩٣٤م (دائرة الأراضي والمساحة، جدول الحقوق، ١٩٣٤) وبفعل عوامل التفتت فقد أصبح عدد المالكين للحوض (٥٩١) مالكا ويشكلون ما نسبته (٥,٢%) لنهاية عام ٢٠١٣م ويملكون (١٨٢) قطعة بنسبة بلغت (٢,٩%) وتعرض الحوض للعديد من عوامل التفتت تمثلت بالتقسيم والتنظيم والبيع والميراث والإستملاك (دائرة الأراضي والمساحة، مديرية تسجيل أراضي الرمثا، ٢٠١٣).

١٦- الحوض رقم (٦٩) السويدان الجنوبي.

يملك الحوض (٤٦) مالكا يشكلون ما نسبته (٧%) ويملكون (٢٥) قطعة بنسبة بلغت (٧%) منذ عام ١٩٣٤م (دائرة الأراضي والمساحة، جدول الحقوق، ١٩٣٤) وبفعل عوامل التفتت فقد أصبح عدد المالكين للحوض (١١٩٩) مالكا، ويشكلون ما نسبته (١٠,٥%) لنهاية عام ٢٠١٣م ويملكون (١١٥٨) قطعة بنسبة بلغت (١٨,٦%) وبهذا يكون الحوض قد انتهى تماما وتعرض الحوض للعديد من عوامل التفتت تمثلت بالإفراز والبيع والميراث والإستملاك والتقسيم والتنظيم (دائرة الأراضي والمساحة، مديرية تسجيل أراضي الرمثا، ٢٠١٣).

٢-٢-٣ تعقيب سوسيولوجي.

من خلال التحليل السابق لأحواض مجتمع الدراسة، تبين أن الملكيات الزراعية تتعرض لعمليات تفتت تعزى لعدة عوامل وأسباب منها الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية وغيرها، وبفعل المعطيات البشرية والطبيعية مما قد تنعكس آثار ذلك على البناء الاجتماعي لمجتمع الرمثا.

كما وأن الزيادة السكانية التي تسببت في الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وتطبيق نظام الميراث، وظهور الطفرات العقارية، وحركة البيوعات، وتوفير الخدمات العامة، وتطوراتها المتلاحقة وتطور القطاعات الصحية والتعليمية والبيئية في المجتمع الأردني، هي من التغيرات التدريجية التي ساهمت في تفتت نسق الملكية الزراعية وجميع هذه التحولات للحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع الرمثا، وبعد أن كان يمتلك السكان الأرض الزراعية ملكية جماعية عند توزيع الأراضي من قبل الدولة. وبدأت حياة الزراعة تسود مجتمع الرمثا والذي كان يتميز بقوة الروابط العائلية بين الأسر وعلاقاتها القوية المرتبطة بالأرض والزراعة والأقارب، التي تتجسد بالتآلف والتعاون والمحبة، وتشكل الأسر الوحدة الاقتصادية من خلال ملكية الأرض المشاعية لنمط المعيشة لما تنتجه الأرض والثروة الحيوانية والتي عززت قوة هذه العلاقات.

وبهذه التحولات ظهرت الصراعات بين الأفراد والجماعات لأنماط الإستعمال غير المعقولة للأرض عملت على تدمير النسق الضروري والرئيسي للحياة والعلاقات القرابية، وبفعل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية. وتعرضت الملكية الزراعية إلى عمليات تفتت بفعل العوامل الاجتماعية المتمثلة بالنمو السكاني المتزايد والزحف العمراني، والذي يتطلب إيجاد الخدمات العامة من طرق ومدارس ومستشفيات وغيرها، إضافة إلى ذلك تطبيق نظام الميراث، وهي من الثقافات السائدة في مجتمع الرمثا والتي أصبحت تنعكس على قيم الملكية الزراعية بتطبيقها، وكذلك التطور التعليمي لأفراد الأسر الذي أصبح يدخل ضمن اهتمامات الأسر بتعليم الأبناء من الجنسين وهي من التحولات التي انعكست على قيم الملكية الزراعية، فظهرت القيم الحضارية الجديدة والتي أدت إلى تفتت نسق الملكية الزراعية، فأدى إلى التغيرات في أنماط معيشة الأسر وقد تكون هذه التغيرات سلبية او إيجابية، وهو ما أدى إلى تناقص حجم الملكية وتفتتها وإيجاد بطالة وفقر لبعض فئات المجتمع، وقد تكون إيجابية لبعض الفئات من خلال بيع الأراضي لبناء المنازل وتعزيز الأعمال التجارية ومواجهة كافة مستلزمات الحياة الآخذة بالتعقيد.

أما العوامل الاقتصادية والتي لعبت أيضا دورا في تفتت نسق الملكية الزراعية للظروف الاقتصادية الصعبة التي أصبحت تعيشها الأسر، دعت إلى بيع الأراضي بإعتبار أن الجدوى

الاقتصادية قد تكون أسرع ومردودها أفضل وفاءا للإلتزامات الأسرية، وهذه التحولات أيضا ساهمت بتفتت نسق الملكية الزراعية لتعليم الأبناء وتزويجهم وبناء المساكن لهم، وهي من التطورات الحضارية التي طالت مجتمع الرمثا فاضطر لمواكبتها تدريجيا.

وبخصوص العوامل التشريعية التي أظهرها التحليل لعوامل التقسيم والتنظيم والتي انتشرت وتوسعت بالنمو السكاني والزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية، أدت إلى أن تضطر الدولة - وبفعل التحولات المختلفة - إلى أن تقوم بالتنظيم والتقسيم وفاءا للمتطلبات الاجتماعية للسكان على الأرض، فانعكس ذلك على ملكية الأرض الزراعية وانتشار تفتتها.

وجميع تلك العوامل تعتبر من التحولات الأساسية التي طرأت على مجتمع الرمثا، فأحدثت تغيرات وتطورات في أنماط الحياة الأسرية بحثتها الدراسة في فصلها الرابع للوقوف على حقيقة هذه الظاهرة وبشكل أدق من واقع حياة الأسر ميدانيا، وتاثيراتها على التغيرات البنائية للأسر في مجتمع الرمثا.

٢-٣ النظرية المفسرة

البنائية الوظيفية

تفسر البنائية الوظيفية محددات البناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي في ضوء مجموعة من العوامل والأسباب المتعددة التي ترتبط فيما بينها ارتباطا وظيفيا، للمساهمة في تشكيل المجتمع وتغيره، وان تكامل المجتمع يتم بشكل مطلق، وان تكون النظام ينطوي من بناء أو نمط لتوجيهات القيم في النسق الاجتماعي، وإستدماجها في القيم الشخصية الإنسانية التي تخلف التكامل والاستقرار من خلال انساق التكيف وتحقيق الهدف والتكامل والمحافظة على النمط في البناء الاجتماعي، والتي ترتبط بروابط تبادلية، فالنسق الاجتماعي عبارة عن شبكة من العلاقات بين الأفراد والجماعات وان التفاعل الاجتماعي تحكمه التوقعات المتبادلة والقيم والمعايير والجزاءات والتي تشكل جميعها عملية الضبط الاجتماعي في المجتمع، وان تكامل التوجهات الدافعية القيمية تؤدي إلى تكامل النسق الاجتماعي ككل في المجتمع(عثمان،ساري،٢٠٠٩).

وتفسر البنائية الوظيفية لتحليل انساق المجتمع الفرعية للنسق الاقتصادي، والذي يحقق وظيفة التكيف مع البيئة والسيطرة عليها لاستمرارية الوجود والنسق السياسي لتحقيق وظيفة تحقيق الهدف والروابط المجتمعية القانونية والدينية والقضائية لتحقيق وظيفة التكامل، ونسق التنشئة

الاجتماعية للمحافظة على نمط المجتمع الثقافي، وترتبط هذه الأنساق بعلاقات اعتماد متبادلة للنسق الكلي في البناء الاجتماعي (عثمان،ساري،٢٠٠٩).

والتوازن داخل النسق يحقق أعلى مستويات التكامل وان التفاعل يسعى للمحافظة على التوازن باستمرار لمقاومة التغير والصراع والتنشئة الاجتماعية في التحليل البنائي الوظيفي، ويعزز لدى الأفراد المعايير التوجيهية والقيمية التي تهدف إلى التدعيم والإشباع والتعليم، وفي تفسيراتها للتغير الإجتماعي ترفض البنائية الوظيفية من خلال أفكار بارسونز التركيز على فكرة العامل الواحد في التغير، بل تركز على تطور التشكيل الثقافي والتعليمي والتركيب السكاني أو تحولات البيئة الطبيعية، وهي عوامل تؤدي إلى تباين بنائي تنحصر في التشكيل النظامي للترشيد، وما يصاحب ذلك من هوة ثقافية ومن تغير في الأدوار المهنية، ومن مؤشرات تصاحب التغير التكنولوجي فضلا عن التغيرات التي تحدث في العلاقات القرابية وأنماط المعيشة (عثمان،وساري،٢٠٠٩).

وفي تفسيراتها لطبيعة المجتمع لا بد أن يكون النسق دائماً في حالة توازن من خلال تلبية ذلك من الأجزاء المختلفة لوظائفها، وإذا اختلت الوظيفة يصبح المجتمع في حالة لا إتزان. كما وأن علاقة الفرد بالمجتمع علاقة بنائية، فقيام المجتمع مبني على قيام الأفراد والجماعات بجميع وظائفهم وهو ما يفرضه المجتمع لإشباع الحاجات الأساسية، والكشف عن الأنماط العامة للواقع الإجتماعي، وتعتقد البنائية الوظيفية أن نظام السلطة في المجتمع أو المؤسسة هو الذي يتخذ القرارات ويصدر الأوامر، وهو من الضروريات لديمومة وفاعلية المؤسسة أو النظام أو النسق (كريب،١٩٩٩).

كما وأن للنموذج البنائي الوظيفي بؤرتين للإهتمام هما البناء الإجتماعي والوظيفة الإجتماعية، بحيث تتكون الجماعات في عدد من الوحدات لتشكل أنساقاً وفيها تتحد الوحدات الأصغر لتحقيق بعض الأهداف، وتشكل مجموع هذه التنظيمات المعايير المتشابكة في نسق واحد من قطاعات المجتمع يسمى النظام الإجتماعي، والأنساق الصغرى والكبرى وهي النظم الإجتماعية، وتترابط في ما بينها لتكون الواقع الكلي للمجتمع. فالواقع الإجتماعي يشمل أنماط معيارية من النظم الإجتماعية، كالنظام العائلي والديني والإقتصادي والسياسي والثقافي، وتضم هذه النظم عدداً من الجماعات الصغيرة أو الكبيرة أو جميع أعضاء المجتمع (كريب،١٩٩٩).

أما بؤرة الإهتمام الأخرى للبنائية الوظيفية هو مفهوم الوظيفة الإجتماعية، وهو ما يسهم به العنصر من عناصر البناء الإجتماعي أو هذا النمط السلوكي لدعم قدرة النظام الإجتماعي على

التوافق والتوازن والإستمرار، وعلى هذا الأساس فإنه يمكن تحليل أي من النظم الإقتصادية والسياسية والدينية والثقافية والعائلية في ضوء ما تقوم به من وظائف بالنسبة لغيرها من النظم الإجتماعية الأخرى لبناء المجتمع ككل (كريب،١٩٩٩).

وكمثال للعلاقات الوظيفية بين أجزاء البناء الإجتماعية التي تشكل البناء الإجتماعي في المجتمع الأردني، وليكن العلاقة بين النظام العائلي والنظام الديني، فالزواج يبدأ بالخطوبة وللدين نصائح بصددها "تنكح المرأة لأربع لجمالها ومالها وحسبها ودينها فاظفر بذات الدين تربت يداك". إن صفة الدين غير متغيرة، ولتأثيرها الكبير في الوظيفة المحورية للعائلة لتنشئة الأطفال وتربيتهم، ويؤكد الدين على الحقوق لكل من الزوج والزوجة والأبناء وواجباتهم (عثمان،وساري،٢٠٠٩).

ويمكن أن نقوم بتحليل مماثل للعلاقات الوظيفية المتبادلة بين مختلف النظم الإجتماعية وأيضاً بين الجماعات بعضها بعضاً، وكذلك الأشخاص أن الكل سواءً كان جماعة أم كان مجتمعاً يظل متماسكاً لا بفضل العلاقة الوظيفية المتساندة بين أجزائه المختلفة فحسب، وإنما أيضاً بفضل نظام القيم السائد بين أفراد الجماعة، وأعضاء المجتمع. ويشير نظام القيم الى وحدة الجماعة الكامنة وإلى الإتفاق على أهداف النظام الإجتماعي والوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف. ويميز الوظيفيون بين الوظيفة الإيجابية والسلبية أو غير الوظيفية في تفاعلات النسق الإجتماعي، ويأتي الفرق بين هذين النوعين من أنماط السلوك وعناصر البناء الإجتماعي لا تكون كلها وظيفية، بمعنى أن تسهم بالضرورة في بقاء النظام الإجتماعي، فبعض أنماط السلوك والتصرفات يمكن أن تقلل من قدرة النظام الإجتماعي على التوافق والتوازن، ومن ثم تعتبر غير وظيفية في تقويم انماط السلوك وعناصر البناء الإجتماعي (إيمي هايت،٢٠٠٤).

كما يميز الوظيفيون أيضاً بين الوظائف الظاهرة للعمل أو نمط السلوك، وهي الوظائف المُعَبّر عنها والمقصودة بشكل مباشر، وبين الوظائف الكامنة، وهي الوظائف غير المتوقعة وغير المقصودة أو غير المباشرة. وبقول أنه لا يوجد عمل أو تخطيط اجتماعي تكون له نتيجة واحدة فقط، ويمكن أن تكون له عديد من المخرجات الغير ظاهرة للعيان، وغير المقصودة (إيمي هايت،٢٠٠٤).

فمثلاً الوظيفة الظاهرة لملكية الأرض هي الزراعة، ولكن لماذا تختلف من موقع لآخر من حيث النوع والقيمة والإنتاج؟ فالجواب هو الإختلاف على أساس إختلاف الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية للأفراد، إذاً فهي تؤدي وظيفة إجتماعية للتعبير عن مكانة الفرد. كما ويميز الوظيفيون بين مفهومي البدائل الوظيفية أو الوظائف البديلة، أي أنه لا ينبغي أن نفترض وظيفة

واحدة فقط لكل عنصر أو مجرد عنصر واحد فقط لأداء وظيفة معينة. يمكن أن تتحقق بعديد من الوسائل. فالرعاية الصحية للأطفال وتدريبهم وحمايتهم على سبيل المثال هي في المحل الأول مسؤولية عائلات هؤلاء الأطفال، ولكن تشاركها هذه المسؤولية اليوم مؤسسات أخرى كبدائل وظيفية مثل الروضة والمدرسة وجماعات الرفاق ووسائل الإعلام. وقد استخدم مفهوم البدائل الوظيفية أو البدائل البنائية على شكل واسع في الكتابات التي عالجت موضوعات مثل أشكال العائلات المعاصرة وغيرها (خمش،٢٠٠٥). إلا أن هناك من الوظيفيين أمثال ميرتون الذي يحذر من الإهتمام الشديد بالجوانب الإستاتيكية للبناء الإجتماعي، مشيراً الى أهمية دراسة المعوقات الوظيفية التي تحد من تكيف النسق أو توافقه، ويؤكد ميرتون أن مفهوم المعوقات الوظيفية بما يتضمنه من ضغط وتوتر على المستوى البنائي يمثل أداة تحليل هامة لفهم، ودراسة الديناميات والتغير، وإلى التأكيد على دراسة البدائل الوظيفية، لأنها تلغي الحتمية الوظيفية التي ينطوي عليها بناء اجتماعي معين، ويتجه الإهتمام الى مدى التنوع الممكن في الوسائل التي تستطيع تحقيق مطلب وظيفي ويذهب أغلب الوظيفيين الى أن هنالك عوامل متعددة، ترتبط في ما بينها ارتباطاً وثيقاً تسهم في تشكيل المجتمع وتغيره. وترى الوظيفية النائية أن التغير الإجتماعي يطرأ على البناء الإجتماعي، ثم يتبعه تغير وظيفي من أجل تحفيز وجود النسق ذاته. إلا أن الوظيفية ترى أن التغير في الوظائف لا يتبعه تغير في البناء الإجتماعي. كما وأن الية التغيير تأتي من عوامل خارجية وعوامل داخلية (خمش، ٢٠٠٥).

وهذا يعني أن تفتت الملكية قد يكون ضامناً لتوازن النسق القرابي كنسق إجتماعي يسهم في إستقرار المجتمع، وقد يكون مبعثاً لعدم إستقراره من وجهة النظر البنائية الوظيفية، وهو ما تبناه الباحث لتحليل هذه الدراسة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات.

الفصل الثالث

٣- الطريقة والإجراءات

٣-١ منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة منهج المسح الاجتماعي باعتباره المنهج الأكثر ملائمة لهذا النوع من الدراسات، وبالمقارنة مع المناهج الأخرى فإنه يختصر الوقت والجهد في الحصول على البيانات، وهو ليس منهجا وصفياً فقط، بل يتجاوز ذلك إلى تحليل البيانات وتفسيرها والتوصل إلى نتائج يمكن أن تعمم على ظواهر أو مواقف مشابهة في المجتمع.

٣-٢ مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الرمثا من ٨٤ حوضا، يملكها (٥٩٥٣٥) فرداً، وبلغ عدد الملكيات (٢٠١٣٩) قطعة، ما بين فردية ومشاعية، وبأحجامها الثلاث (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة) لنهاية عام ٢٠١٣م (دائرة الأراضي والمساحة، الحاسب الآلي، ٢٠١٣)، وأصل هذه الملكية يعود لعشرينيات القرن الماضي عند تأسيس الإمارة حيث وزعت على (١٥٩٥) قطعة وبلغ عدد المالكين لها (٣١٤٠) فردا عام ١٩٣٤م وبمساحة إجمالية بلغت ١٥٨٨٤١ دونم ، وهي المنشئ الأصلي لحق الملكية في مجتمع الدراسة، والتي انتشرت فيما بعد على المجتمع من خلال عمليات الميراث والبيوعات والهبة، وفي بعض الأحيان كانت تقدم مهرا (دائرة الأراضي والمساحة، جدول الحقوق، ١٩٣٤).

٣-٣ عينة الدراسة

تم إختيار ١٥% من أسر مجتمع الدراسة بطريقة عشوائية منتظمة من ١٦ حوضاً تمثل ما نسبته ٢٠% من المجتمع الكلي وحصر عدد مالكي عينة مجتمع الدراسة البالغ ١١٣٩٠ فرداً ونظراً لضخامة حجم المجتمع قسم العدد على متوسط حجم الأسرة (٥,٤) وفقاً لبيانات دائرة الإحصاءات العامة (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٢) وذلك لحصر عدد الأسر المقدر وبلغ ٢١٠٩ أسرة سحبت عينة عشوائية منتظمة منها و بلغت ٣١٦ أسرة .

واستخدمت المعادلات التالية لسحب عينة عشوائية منتظمة:

أولا:- احتساب مسافة الانتظام، بتقسيم مجتمع الدراسة على حجم العينة، وبلغت المسافة (٣٦)، وتم كتابة الأرقام من (١-٣٦) على قصاصات ورقية وسحبت ورقة عشوائية فخرج الرقم (٣٠)

وبدأت العينة فيه، ثم إضافة مسافة الانتظام إلى أن تم سحب (٣١٦) مفردة وتم استبعاد (١٦) مفردة لعدم اكتمال إجاباتها، فأصبح عدد المفردات (٣٠٠) مفردة. تم الاستعانة بخرائط دائرة الأراضي والمساحة واستخدام نظام (نظام تحديد المواقع) (Global Positioning System) للوصول للمبحوثين.

ثانيا:- الاعتماد على العينة التناسبية من المجتمع كالآتي:

- احتساب النسبة المئوية لكل حوض على حدة للمعادلة التالية:

عدد الأسر المقدر للحوض ÷ عدد الأسر المقدر الكلي x ١٠٠%.

- احتساب عدد العينة لكل حوض على حدة بالمعادلة التالية:

مجموع العينة ÷ ١٠٠% x النسبة المئوية لكل حوض.

والجدول رقم (١) يبين وصفاً لعينة الدراسة.

جدول رقم (١)

وصف عينة الدراسة*

التسلسل	وصف الحوض	رمز الحوض	عدد المالكين	عدد الأسر المقدر	العينة المسحوبة	
					%	العدد
١	الملوحية الشمالية	٤	٢٧٣	٥١	٣	٩
٢	الضحضاح القصير	١١	٤٨٠	٨٩	٤	١٣
٣	أم الدفاتر	٢٤	٥١٤	٩٥	٥	١٦
٤	المقتلة	٢٥	٥٧٥	١٠٧	٥	١٦
٥	الجلمة	٣٨	١٢٥٢	٢٣٢	١١	٣٥
٦	الطوال الغربي	٤١	٣٦٥	٦٨	٣	٩
٧	التكريمة	٤٤	٣٧٨	٧٠	٣	٩
٨	البركة الشمالية	٤٧	٨٣٣	١٥٤	٧	٢٢
٩	البركة الجنوبية	٤٨	٩٧٩	١٨١	٩	٢٨
١٠	الصبط	٤٩	٥٩١	١٠٩	٥	١٦
١١	مقتل الكديشة	٥١	٥٧٧	١٠٧	٥	١٦
١٢	نقع الرميث	٥٦	١٨٧٣	٣٤٨	١٦	٥٠
١٣	أم جرن	٥٨	٤٥٤	٨٤	٤	١٣
١٤	السويدان الشمالي	٦١	٤٥٦	٨٤	٤	١٣
١٥	الرميث	٦٨	٥٩١	١٠٩	٥	١٦
١٦	السويدان الجنوبي	٦٩	١١٩٩	٢٢٢	١١	٣٥
المجموع			١١٣٩٠	٢١٠٩	%١٠٠	٣١٦

*المصدر:- دائرة الأراضي و المساحة ، مديرية تسجيل أراضي الرمثا، ٢٠١٣.

٣-٤ أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبيان الذي طور ليتناسب وأهداف الدراسة وتساؤلاتها كأداة لجمع البيانات، وعرض على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في قسم علم الاجتماع و كلية الزراعة في الجامعة الأردنية، للتأكد من ملائمتها لموضوع الدراسة، وتكونت الاستبانة من ثلاثة أجزاء، اشتمل الجزء الأول على الرسالة التعريفية للاستبانة، بينما اشتمل الجزء الثاني على الخصائص الإجتماعية والإقتصادية لأرباب أسر مجتمع الدراسة، وهي العمر، المستوى التعليمي للزوجين، المهنة، عدد أفراد الأسرة، عدد أفراد الأسرة المتزوجين الذين يسكنون بنفس المنزل، صفة المنزل ، عدد الغرف ، مكان السكن، صلة القرابة بين الزوجين، مهر الزوجة، الدخل الشهري للأسرة، مصادر الدخل الأخرى، طريقة ملكية الأرض، وطبيعة الأرض التي تملكها الأسرة، والمساحات الزراعية ، وعدد أفراد الأسرة العاملين في الزراعة، بينما اشتمل الجزء الثالث على الأسئلة الموضوعية التي تناولت أسئلة الاستبانة كما يلي:

١- المحور الأول :- ويقاس بالعبارات من ١- ١١.

٢- المحور الثاني :- ويقاس بالعبارات من ١ – ١٢.

٣- المحور الثالث:- و يقاس بالعبارات من ١- ٢٠.

ولغايات التحليل الإحصائي تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي وفقا للتدرج التالي:

موافق بشدة = (٥) درجات، موافق = (٤) درجات، محايد = (٣) درجات، لا أوافق = (٢) درجة، لا أوافق بشدة = (١) درجة.

وتم اعتماد تدرج للتعامل مع نتائج الدراسة للتعبير عن قوة وأثر اتجاهات مجتمع الدراسة نحو محاور الدراسة، بناءا على المتوسطات الحسابية المستخرجة لكل فقرة من فقرات محاور الدراسة، وعليه يكون مقياس التدرج لقياس متغيرات الدراسة كما يلي:

أقل من ٢,٣٣ درجة ضعيفة، من ٢,٣٤ – ٣,٦٧ درجة متوسطة، ٣,٦٨ فأكثر درجة عالية.

٣-٥ صدق الأداة

للتأكد من صدق الأداة، تم عرض الاستبانة بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من أساتذة الجامعة الأردنية ذوي الخبرة في هذا المجال - أنظر الملحق رقم (٤) -، لإبداء الرأي حول الفقرات التي تقيس متغيرات الدراسة، من حيث الصياغة اللغوية وملائمتها لأهداف

وتساؤلات الدراسة لإجراء التعديلات المقترحة وتم تعديل بعض الأسئلة في ضوء المقترحات وأعدت الاستبانة بصورتها النهائية قبل جمع البيانات من مجتمع الدراسة وإعتمدت نسبة ٨٠% من المحكمين لإلغاء الفقرة أو الإبقاء عليها.

٣-٦ ثبات الأداة

تم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لإيجاد معامل الثبات ويبين الجدول أدناه قيم الثبات للاستبانة ككل و محاورها الثلاثة:

جدول رقم (٢)

توزيع معامل الثبات حسب محاور الاستبيان

المحور	معامل الثبات
الاستبانة ككل.	٩١,٩
مدى انتشار ظاهرة تفتت الملكية الزراعية.	٧٠,٨
العوامل التي أدت إلى تفتت الملكية الزراعية.	٧٠,٢
التغيرات البنائية للأسرة الريفية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية.	٨٠,٩

٣-٧ المعالجة الإحصائية

تم إدخال البيانات بواسطة الحاسوب وفق حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ولغايات الدراسة استخدمت الأساليب الإحصائية الآتية:

١- الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics)

حيث تم استخدام هذا الأسلوب للحصول على البيانات اللازمة لوصف مجتمع الدراسة، وقد تضمنت الأساليب الإحصائية التكرارات (Frequency Description)، والنسب المئوية (Percentages)، ومقاييس النزعة المركزية (المتوسطات Means)، ومقاييس التشتت (الانحرافات المعيارية Standard Deviations).

٢- الإحصاء التحليلي:

- معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha): للتحقق من ثبات أداة القياس المستخدمة.
- اختبار تحليل التباين الأحادي (One – Way Anova): لقياس الفروق بين متغيرات الدراسة.
- اختبار شافيه (Post hoc Test Scheffe): لتبيان مصدر الفروق بين المتغيرات.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

الفصل الرابع

٤- عرض النتائج ومناقشتها

يعرض هذا الفصل الإجابات على تساؤلات الدراسة وتحليل البيانات ومناقشتها على النحو التالي:

٤-١ ما الخصائص الاجتماعية – الاقتصادية للأسرة الريفية في مجتمع الرمثا؟

٤-١-١ الخصائص الاجتماعية

تشير بيانات الجدول رقم (٣) إلى التكرار والتوزيع النسبي لمجتمع الرمثا حسب الخصائص الإجتماعية.

جدول رقم (٣)

الخصائص الإجتماعية لمجتمع الرمثا

الفئة العمرية	**التكرار**	**النسبة**	**المهنة**	**التكرار**	**النسبة**	**صفة المنزل**	**التكرار**	**النسبة**	**مهر الزوجة**	**التكرار**	**النسبة**
اقل من ٣٠ سنة	٢	٠,٧%	موظف حكومي	٥٦	١٨,٧%	ملك	٢٤٧	٨٢,٣%	مصاغ ذهبي	١٥٠	٥٠%
٣٠-٣٩	٩٨	٣٢,٧ %	قطاع خاص	٣	١%	مستأجر	٥٣	١٧,٧%	قطعة ارض	١٠٣	٣٤,٣%
٤٠-٤٩	١٧	٥,٧%	مزارع	٥٠	١٦,٧%	**المجموع**	١٠٠	**١٠٠%**	مبلغ من المال	٤٦	١٥,٣٥%
٥٠ فأكثر	١٨٣	٦١%	قوات مسلحة	١٢	٤%	**عدد غرف المنزل**	**التكرار**	**النسبة**	غير ذلك	١	٠,٣%
المجموع	١٠٠	**١٠٠%**	أعمال حرة	١٧٩	٥٩,٦%	٢	٢	٠,٧%	**المجموع**	١٠٠	**١٠٠%**
المستوى التعليمي للزوج	**التكرار**	**النسبة**	**المجموع**	١٠٠	**١٠٠%**	٣	٣٤	١١,٣%			
أمي	١٢٠	٤٠%	**عدد أفراد الأسرة**	**التكرار**	**النسبة**	٤ فأكثر	٢٦٤	٨٨%			
اقل من الثانوية	٣٣	١١%	١-٣	٥١	١٧%	**المجموع**	١٠٠	**١٠٠%**			
ثانوية عامة	٣٩	١٣%	٤-٦	١٠٢	٣٤%	**مكان السكن**	**التكرار**	**النسبة**			
دبلوم متوسط	٤٧	١٥,٧ %	٧-٩	٥٣	١٧,٧%	سكن داخل التنظيم	٧٩	٢٦,٣%			
بكالوريوس	٦١	٢٠,٣ %	١٠ فأكثر	٩٤	٣١,٣%	سكن زراعي	١٠٨	٣٦%			
المجموع	١٠٠	**١٠٠%**	**المجموع**	١٠٠	**١٠٠%**	سكن داخل التقسيم	١١٣	٣٧,٧%			

المستوى التعليمي للزوجة	**التكرار**	**النسبة**	**عدد أفراد الأسرة المتزوجين**	**التكرار**	**النسبة**	**المجموع**	١٠٠	**١٠٠%**			
أمي	١٤٨	٤٩,٣ %	لا يوجد	١٢٦	٤٢%	**صلة القرابة بين الزوجين**	**التكرار**	**النسبة**			
اقل من الثانوية	٤٣	١٤,٣ %	١ - ٢	٧٥	٣٣%	زواج داخلي	١٢٢	٤٠,٧%			
ثانوية عامة	٢	٠,٧%	٣-٤	٩٩	٢٥%	زواج خارجي	١٧٨	٥٩,٣%			
دبلوم متوسط	٣	١%	**المجموع**	١٠٠	**١٠٠%**	**المجموع**	١٠٠	**١٠٠%**			
بكالوريوس	١٠٤	٣٤,٧ %									
المجموع	١٠٠	**١٠٠%**									

تظهر بيانات الجدول رقم (٣) أن (٦١%) من مجتمع الرمثا زادت أعمارهم عن (٥٠) سنة في حين أن الفئة العمرية التي تتراوح من (٣٠-٣٩ سنة) بلغت نسبتهم (٣٢,٧%)، ومن ثم الفئة العمرية من (٤٠-٤٩ سنة) بنسبة بلغت (٥,٧%)، وأخيرا الفئة العمرية التي تمثل (اقل من ٣٠ سنة) حيث بلغت نسبتهم (٠,٧%).

أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي جاءت نسبة الأمية من الأزواج الذكور (٤٠%)، وهو ما يجسد الاهتمام بالزراعة وعدم تفضيل التعليم والالتصاق بالأرض باعتبارها مصدر رزقهم المهم، أما حملة البكالوريوس بلغت نسبتهم (٢٠,٣%)، ومن ثم حملة الدبلوم المتوسط بنسبة بلغت (١٥,٧%)، في حين أن حملة الثانوية العامة بلغت نسبتهم (١٣%)، أما من هم أقل من الثانوية العامة بلغت نسبتهم (١١%).

وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي للزوجات فقد بلغت نسبة الأميات في مجتمع الرمثا ما نسبته (٤٩,٣%) ،أما حملة البكالوريوس من الإناث بلغت نسبتهن (٣٤,٧%)، وربما يعود ذلك إلى انخراطهن بالعمل الزراعي والشأن المنزلي وتربية الأبناء أو لعدم تفضيلات تعليم الأنثى في المجتمع التقليدي، وأن من مستواهن التعليمي أقل من الثانوية العامة بلغت نسبتهن (١٤,٣%)، ومن ثم حملة الدبلوم المتوسط بنسبة بلغت (١%)، وأخيرا من يحملن الثانوية العامة حيث بلغت نسبتهن (٠,٧%).

أما بخصوص المهنة الرئيسية لأفراد مجتمع الرمثا الذين يعملون في الأعمال الحرة بلغت نسبتهم (٥٩,٧%)، باعتبارها تشكل موردا اقتصاديا أكبر من المردود الزراعي، أما بالنسبة لمن يعملون بالوظائف الحكومية بلغت نسبتهم (١٨,٧%)، ومن يعملون كمزارعين بلغت نسبتهم

(١٦,٧%)، ومن ثم من يعملون بالقوات المسلحة بلغت نسبتهم (٤%)، وأخيرا من يعملون بالقطاع الخاص بلغت نسبتهم (١%)، وتشير هذه النتائج إلى العزوف عن مهنة الزراعة نحو المهن والوظائف والأعمال الحرة المختلفة.

وفيما يتعلق بعدد أفراد الأسر في مجتمع الرمثا تبين أن من عددهم من (٤-٦) أفراد بلغت نسبتهم (٣٤%)، وهو ما يتفق مع متوسط حجم الأسر العام في المجتمع الأردني، ومن عدد أفرادها (١٠ فأكثر) بلغت نسبتهم (٣١,٣%)، ومن عددهم (٧-٩) أفراد بلغت نسبتهم (١٧,٧%)، وأخيرا من عدد أفرادها من (١-٣) بلغت نسبتهم (١٧%).

وبخصوص عدد أفراد الأسرة المتزوجين في مجتمع الرمثا والذين يسكنون في منزل رب الأسرة تبين بأن من لا يسكن بلغت نسبتهم (٤٢%)، ومن هم (١-٢) بلغت نسبتهم (٣٣%)، ومن هم من (٣-٤) بلغت نسبتهم (٢٥%)، وهذه المعطيات تشير إلى التغيرات في بنى الأسر لتحقيق الاستقلالية الفردية وبسبب هجرة العمل الزراعي.

وفيما يتعلق بصفة المنزل الذي تسكنه الأسر في مجتمع الرمثا تبين أن من يملكون مساكن (ملك) بلغت نسبتهم (٨٢,٣%)، وهذه المعطيات نتجت عن ارتفاع قيم الأراضي والاتجار بها فشكلت مردودا اقتصاديا لبناء مساكن لأسرهم، أما فئة المستأجرين فقد بلغت نسبتهم (١٧,٧%).

وتظهر البيانات أن عدد من تتكون منازلهم أكثر من (٤) غرف بلغت نسبتهم (٨٨%)، لتتناسب مع حجم أسرهم، ومن ثم من عدد غرف منازلهم (٣) غرف بلغت نسبتهم (١١,٣%)، وأخيرا من عدد غرفهم (٢) غرفة بلغت النسبة (٠,٧%).

وبالنسبة لمكان السكن لأسر أفراد مجتمع الرمثا أظهرت الإجابات أن من يسكنون مناطق سكنية داخل التقسيم بلغت نسبتهم (٣٧,٧%)، ومن يسكنون مناطق سكنية زراعية بلغت نسبتهم (٣٦%)، ومن يسكنون مناطق سكنية داخل التنظيم بلغت نسبتهم (٢٦,٣%)، وجميع هذه المعطيات ساهمت بإيصال الخدمات للأسر لمناطق زحفهم العشوائي فازدادت توسعاً على حساب الأراضي الزراعية وعملت على تفتتها.

وتشير البيانات وفقا لصلة القرابة بين الزوجين من غير الأقارب (الزواج الخارجي) قد بلغت نسبتهم (٥٩,٣%)، كما وأن من هم من المتزوجين من الأقارب (الزواج الداخلي) بلغت نسبتهم (٤٠,٧%)، وهي من التغيرات التي طرأت على النسق الأسري.

وفيما يخص مهر الزوجة في عينة أفراد مجتمع الرمثا تبين أن ما نسبته (٥٠%) من مهور أفراد العينة هو مصاغ ذهبي، وهي من العادات الحديثة التي ظهرت في المجتمع الريفي، أما من مهورهن عبارة عن قطعة أرض بلغت نسبتهن (٣٤,٣%)، وهو ما يشير إلى تملك الأرض بطريقة غير مباشرة وهي من الأسباب التقليدية لتملك الأرض وهي من العادات التي كانت سائدة في المجتمع الريفي التقليدي، ومن ثم من مهورهن مبلغ من المال بلغت نسبتهن (١٥,٣%)، وأخيرا من مهورهن غير ذلك بلغت النسبة (٠,٣%)، وكان عبارة عن نسخة من القرآن الكريم.

وأخيرا تشير المعطيات الاجتماعية إلى تغيرات في البناء الأسري بشكل متدرج في مجتمع الدراسة.

٤-١-٢ الخصائص الاقتصادية

تشير بيانات الجدول رقم (٤) إلى التكرار والتوزيع النسبي لمجتمع الرمثا حسب الخصائص الإقتصادية.

جدول رقم (٤)

الخصائص الإقتصادية لمجتمع الرمثا

الدخل الشهري	التكرار	النسبة	طريقة ملكية الأرض	التكرار	النسبة	مساحات الأراضي الزراعية	التكرار	النسبة
اقل من ٣٠٠ دينار	١	%٠,٣	الإرث	١٣٨	%٤٦	اقل من ١٠ دونمات	١٨٣	%٦١
٣٠٠-٥٩٩	٥٨	%١٩,٣	الشراء	٦٠	%٢٠	١٠-١٩	١١٤	%٣٨
٦٠٠-٨٩٩	٢٠٨	%٦٩,٣	التسوية	١٠٢	%٣٤	٢٠-٢٩	١	%٠,٣
٩٠٠ فأكثر	٣٣	%١١	المجموع	٣٠٠	%١٠٠	٣٠-٣٩	٢	%٠,٧
المجموع	٣٠٠	%١٠٠	طبيعة الأرض	التكرار	النسبة	المجموع	٣٠٠	%١٠٠
مصادر الدخل	التكرار	النسبة	غير مزروعة	٥٣	%١٧,٧	عدد أفراد الأسرة العاملين في الزراعة	التكرار	النسبة
من زراعة الأرض	٧٢	%٢٤	مزروعة	١٨	%٦	لا يوجد	٢٩٢	%٩٧,٣

من التجارة	١٢٦	٤٢%	متروكة	٧٨	٢٦%	من ١-٢	٨	٢,٧%
من الراتب الشهري	٩٣	٣١%	للبناء	١٥١	٥٠,٣%	المجموع	٣٠٠	١٠٠%
مصادر أخرى	٩	٣%	المجموع	٣٠٠	١٠٠%			
المجموع	٣٠٠	١٠٠%						

يتضح من بيانات الجدول رقم (٤) بأن الدخل الشهري لأفراد مجتمع الرمثا الذي يتراوح من (٦٠٠-٨٩٩) دينار بلغت نسبتهم (٦٩,٣%)، أما من بلغ دخلهم الشهري من (٣٠٠– ٥٩٩) بلغت نسبتهم (١٩,٣%)، كما بلغ الذين يزيد دخلهم الشهري عن (٩٠٠) دينار ما نسبته (١١%)، وأخيرا من دخلهم الشهري أقل من (٣٠٠) دينار بلغت النسبة (٠,٣%)، وهذه الدخول قد تتناسب مع طبيعة المهن والأعمال ومستوى الدخل الفردي في الأردن، وبارتفاع المستوى المعيشي ومتطلبات الأسر الشاملة كالتعليم والزواج والبناء لأفراد الأسر أثقل كاهل رب الأسرة وأوجد فقرا لبعض الأسر.

أما بالنسبة لمصادر الدخل تبين أن من يعملون بالتجارة بلغت نسبتهم (٤٢%)، ومن ثم من مصادر دخلهم من الراتب الشهري بلغت نسبتهم (٣١%)، ومن مصادر دخلهم من زراعة الأرض بلغت نسبتهم (٢٤%)، وتشير هذه التغيرات بالاعتماد على مصادر دخل غير الزراعة.

أما بالنسبة لطريقة تملك الأرض لأفراد مجتمع الرمثا فقد تبين أن الميراث احتل المرتبة الأولى وبنسبة بلغت (٤٦%)، وهي من أسباب التملك لنسق الملكية في مجتمع الدراسة التي انعكست على تفتت الأراضي الزراعية ومن ثم من آلت إليهم ملكية الأرض عن طريق (التسوية) بنسبة بلغت (٣٤%)، والتي تعني تقسيم الأراضي الزراعية على الملاكين منذ عام ١٩٣٤م، وهو ما يشير إلى أن التشريعات الأردنية أرست قواعد الاستقرار لأسر مجتمع الرمثا وهي أيضا من أسباب التملك الرئيسية في المجتمع الأردني.

كما أن من آلت إليهم الملكية عن طريق الشراء بلغت نسبتهم (٢٠%)، وهو ما يشير إلى حب التملك وفقا للغريزة الإنسانية وطلبا لتوفير السكن وهي أيضا من أسباب التملك الأخذ بالازدياد والتي انعكست على تفتت نسق الملكية الزراعية في مجتمع الرمثا.

أما عن طبيعة الأرض التي يملكها أفراد مجتمع الرمثا بلغت نسبة الأراضي المملوكة للبناء ما نسبته (٥٠,٣%)، ومن ثم الأراضي المتروكة التي بلغت نسبتها (٢٦%)، إما من أراضيهم غير مزروعة بلغت نسبتهم (١٧,٧%)، وأخيرا الأراضي المزروعة التي شكلت ما نسبته (٦%).

أما بخصوص المساحات الزراعية التي تملكها أسر مجتمع الرمثا تبين أن من يملكون أقل من (١٠) دونما بلغت نسبتهم (٦١%)، إما من يملكون من (١٠-١٩) دونما بلغت نسبتهم (٣٨%)، أما بالنسبة لمن يملكون (٣٠-٣٩) دونما بلغت نسبتهم (٠,٧%)، ومن يملكون (٢٠-٢٩) دونما بلغت نسبتهم (٠,٣%)، وتشير هذه المعطيات لصغر حجم الملكيات في عينة مجتمع الرمثا الذي قد يعود لتفتت نسق الملكية الزراعية والزحف العمراني والنمو السكاني.

وبخصوص عدد أفراد الأسرة العاملين في الزراعة من أفراد عينة مجتمع الرمثا فقد تبين بأن من لا يعملون بالزراعة من أفراد الأسر بلغت نسبتهم (٩٧,٣%) أما من يعملون بالزراعة بلغت نسبتهم (٢,٧%) في مجتمع الرمثا.

٤-٢ ما مدى انتشار ظاهرة تفتت الملكية الزراعية في مجتمع الرمثا ؟

يشير الجدول رقم (٥) إلى المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية التي تقيس مدى إنتشار تفتت الملكية الزراعية.

جدول رقم (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى انتشار تفتت الملكية في مجتمع الرمثا

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية*	الرتبة	درجة الموافقة
١	خضعت أملاكي لمناطق التنظيم.	٤,٧٢٠٠	.٥١٢٣٢	٩٤,٤	١	عالية
٢	خضعت أملاكي لمناطق التقسيم.	٤,٦٧٠٠	.٦٢٣٧٥	٩٣,٤	٢	عالية
٧	استخدمت أملاكي لأغراض البناء لأفراد أسرتي	٤,٤٠٠٠	.٥٧٨٣١	٨٨	٣	عالية
٨	معظم أملاكي غير كافية للإنتاج الزراعي.	٤,١٦٠٠	.٩٤٠٢٢	٨٣,٢	٤	عالية

* يتم حساب الاهمية النسبية بقسمة الوسط الحسابي لكل بعد على الدرجة الكلية لكل فقرة ثم ضرب الناتج في ١٠٠

٩	زالت ملكيتي المشاعية مع الأقارب تماماً.	٤,١٣٣٣	١,٤٧٧٤٤	٨٢,٦	٥	**عالية**
١١	تعرضت ملكيتي الزراعية للتفتت عدة مرات	٣,٦٧٦٧	١,٣٨٢٦٩	٧٣,٥	٦	**عالية**
٣	تم تقسيم أملاكي بين الورثة.	٣,٦٧٣٣	١,٨٧٣٩٤	٧٣,٤	٧	**متوسطة**
٤	عملت على إفراز جميع أملاكي.	٣,٦١٦٧	١,٨٧٢٩٩	٧٢,٣	٨	**متوسطة**
٦	قمت ببيع أملاكي.	٢,٥٥٣٣	١,٧٠٧٨٩	٥١	٩	**متوسطة**
١٠	ما زالت ملكيتي الزراعية مشاعية	٢,٤٩٠٠	١,٧٣٣٩٥	٤٩,٨	١٠	**متوسطة**
٥	قمت بتجزئة أملاكي.	٢,٢٢٣٣	١,٧٣٣٠٥	٤٤,٤	١١	**ضعيفة**
	المتوسط الحسابي العام	٣,٦٦٥٢	٠,٧١٢٦٢			**متوسطة**

تبين نتائج الجدول رقم (٥) أن المتوسطات الحسابية التي تقيس مدى انتشار الظاهرة تراوحت ما بين (٢,٢٣ – ٤,٧٢) وبنسبة من (٤٤,٤% - ٩٤,٤%) وبدرجة موافقة تتراوح ما بين الضعيفة والمتوسطة والعالية.

كما وتبين النتائج وبترتيب تنازلي ساهمت في انتشار الظاهرة وبدرجة عالية من خلال الإجابات للفقرات التي تنص على "خضعت أملاكي لمناطق التنظيم" و"خضعت أملاكي لمناطق التقسيم" و "استخدمت أملاكي لأغراض البناء لأفراد أسرتي" و "معظم أملاكي غير كافية للإنتاج الزراعي" و"زالت ملكيتي المشاعية مع الأقارب تماما" و " تعرضت ملكيتي الزراعية للتفتت عدة مرات".

ويمكن الإستدلال أن هذه النتائج منطقية إذ تشير الى حجم انتشار الظاهرة والتي قد تؤدي إلى تفتت الملكية الزراعية باعتبار أن التنظيم يعمل على رفع قيم أراضيهم ويؤدي إلى إيصال الخدمات المطلوبة حيث تلاه التقسيم والذي يعمل على حل مشكلة الزحف العمراني العشوائي على أراضيهم الزراعية وهو مطلب حتمي للسكان من ناحية ولاستخدام الأملاك لأغراض البناء لأفراد أسرهم من ناحية أخرى، وهو من ضروريات الحياة الاجتماعية مما انعكس على إنتاجهم الغذائي وصغر حجم ملكياتهم وتفتتها كما وأدى الانتشار إلى زوال الملكية المشاعية مع الأقارب حبا في شكل التملك الفردي وكونها من الأشكال السائدة في مجتمع الدراسة للنزعة الفردية التي تجسد استقلاليتهم وخصوصيتهم الأسرية والزراعية، ولحل النزاعات التي سببتها المشاعية، سواء كان ما بين الشركاء أو الغرباء في الأرض ،وهذا ما عمل على تعرض أملاكهم الزراعية للتفتت عدة مرات، وانتشار الظاهرة على عكس ما جاءت به النظرية الماركسية (ماركس) في أن

المشاعية هي الشكل الأول من أشكال المجتمعات التي سادت وتميز بها نمط الإنتاج بالمشاعية وقد يكون ذلك إلى حد ما صحيحا وبالتالي لم يكن هنالك أية صراعات وهذا عكس ما أثبتته الدراسة فالصراعات التي سببتها الملكية المشاعية أدت الى عملية لا اتزان وصراعات بين الأقارب في مجتمع الرمثا.

حيث جاءت المتوسطات الحسابية تنازليا كالآتي (٤,٧٢)، (٤,٦٧)، (٤,٤٠)، (٤,١٦)، (٤,١٣)، (٣,٦٧) وبدرجة موافقة عالية.

وتبين النتائج على موافقة العينة بدرجة متوسطة وبترتيب تنازلي والتي تنص على "تم تقسيم أملاكي بين الورثة" و"عملت على إفراز جميع أملاكي" و"قمت ببيع أملاكي" و"مازالت ملكيتي الزراعية مشاعية".

وتعزى هذه النتائج قد تكون معقولة لانتشار الظاهرة وتأثيراتها في تفتت نسق الملكية الزراعية، فتقسيم الأملاك حال حياة رب الأسرة من العادات السائدة في المجتمع لغايات البناء لأفراد الأسرة وبيعها لقضاء الضروريات الحياتية الأخرى وأن عملية الإفراز أيضا من التفضيلات المحببة للاستفراد والاستقلالية بالملكية الفردية للتخلص من مشاكلها المشاعية.

كما وأن هناك بعض الملكيات المشاعية ما زالت قائمة في مجتمع الدراسة وربما يعزى ذلك لعدم قدرة المالكين بإفرازها لظروفهم الاقتصادية الصعبة وإما لعدم رغبتهم بذلك وتوجههم نحو الأعمال الحرة والأخرى وهجرها لكثرة الخلطاء والشركاء فيها خصوصا مع تواجد القاصرين مما يؤدي إلى تعقيدات يجعلهم يتركونها على حالتها المشاعية.

وتبين المتوسطات الحسابية ترتيباً تنازلياً (٣,٦٧)، (٣,٦١)، (٢,٥٥)، (٢,٤٩) وبدرجة موافقة متوسطة.

وأخيرا تبين النتائج "قمت بتجزأت أملاكي" التي جاءت في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة ضعيفة يُفسر إلى أن تجزئة الأملاك بسبب دخولها مناطق التنظيم التي تساعد في فصل باقي الأراضي الزراعية التي دخلت أجزاء منها التنظيم لتحافظ على صفتها الإستعمالية الزراعية من آثار الزحف العمراني عليها، والتي أصبحت من الأمور النادرة، ليحل محلها التقسيم الذي أصبح يُدخل كامل أراضي الحوض للتنظيم بازدياد الزحف العمراني العشوائي عليها وتضخمت أيضا فيها الملكية المشاعية بسبب النمو السكاني فبالتقسيم تحل هذه المشاكل التي انتشرت بدلا من

تجزئتها فساهمت في انتشار الظاهرة التي أصبحت بمنأى عن إجرائها من قبل المالكين والتي أصبحت تضطلع بها الدولة فأصبح إحساسهم بالتجزئة ضعيفاً وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٢٢).

وجميع هذه النتائج بينت مدى انتشار الظاهرة في مجتمع الرمثا وانعكست تأثيراتها السلبية على المجتمع وبمتوسط حسابي عام لجميع الفقرات (متوسط القوة) بلغ (٣,٦٦).

٤-٣ ما العوامل التي أدت إلى تفتت الملكية الزراعية في مجتمع الرمثا

يشير الجدول رقم (٦) إلى المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية التي تقيس مدى إنتشار تفتت الملكية الزراعية.

جدول رقم (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل التي أدت إلى تفتت الملكية الزراعية في مجتمع الرمثا

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة	درجة الموافقة
١٦	ساهم توزيع الإرث بين الورثة في تفتت الملكية الزراعية..	٤,٩٦٣٣	.٢٩٨٢٥	٩٩,٢	١	**عالية**
١٩	أدى ارتفاع قيم الأراضي الزراعية إلى تفتت الملكية الزراعية	٤,٧٧٦٧	.٤١٧١٨	٩٥,٥	٢	**عالية**
٢٢	ساهمت القوانين والأنظمة والتشريعات في تفتت الملكية الزراعية.	٤,٧٣٠٠	.٥١٤٤٤	٩٤,٦	٣	**عالية**
٢١	أدى عدم جدوى الإنتاج الزراعي لتفتت الملكية الزراعية.	٤,٢٧٦٧	١,٥٣٨٨٤	٨٥,٤	٤	**عالية**
١٥	أدت عمليات التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية في تفتتها	٣,٩٣٣٣	١,٣٨٦٣٥	٧٨,٦	٥	**عالية**
١٨	أدى التحضر إلى تفتت الملكية الزراعية	٣,٩٣٠٠	١,٣٨٤٩٨	٧٨,٦	٦	**عالية**
٢٣	ساهم التوجه لإنشاء مشاريع تجارية في تفتت الملكية الزراعية.	٣,٦٠٣٣	١,٢٦١٤٦	٧٢	٧	**متوسطة**
١٤	أدت الزيادة السكانية إلى تفتت الملكية	٣,٥٩٠٠	١,٣٢٤٥٤	٧١,٢	٨	**متوسطة**

	الزراعية.					
١٣	ساهم تزويج الأبناء في تفتت ملكيتي الزراعية.	٣,٣١٦٧	١,٢٧٠٨٧	٦٦,٣	٩	**متوسطة**
١٧	ساهم إنشاء مدن صناعية في المنطقة في تفتت الملكية الزراعية.	٣,١٩٠٠	.٦٩٤٣٩	٦٣,٨	١٠	**متوسطة**
١٢	ساهمت تكاليف تعليم الأبناء بالجامعات إلى تفتت ملكيتي الزراعية.	٣,٠٨٦٧	١,٤٠٩١٨	٦١,٦	١١	**متوسطة**
٢٠	ساهمت صعوبة أوضاعي الاقتصادية. في تفتت ملكيتي الزراعية	٣,٠٠٣٣	١,٦٤٢٨٦	٦٠,٠	١٢	**متوسطة**
	المتوسط العام	٣,٨٦٦٧	.٥٧٢٩٥			**عالية**

تبين نتائج الجدول رقم (٦) أن المتوسطات الحسابية التي تقيس تلك العوامل تراوحت ما بين (٣,٠ – ٤,٩٦) وبنسبة من (٦٠% - ٩٩,٢%) وتشير هذه النتائج إلى أن موافقة مجتمع الرمثا على جميع الفقرات جاءت بدرجة بين المتوسطة والعالية.

كما تبين النتائج أن من أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تسببت في تفتت نسق الملكية الزراعية في مجتمع الدراسة من خلال الإجابات وبترتيب تنازلي والتي تنص على "ساهم توزيع الإرث بين الورثة في تفتت الملكية الزراعية" و"ساهمت صوبة أوضاعي الاقتصادية في تفتت ملكيتي الزراعية"، بدرجة ما بين العالية والمتوسطة.

وتبين النتائج أن الميراث جاء بالمرتبة الأولى وهو من أهم العوامل التي أدت إلى تفتت نسق الملكية الزراعية وترتبط هذه النتيجة منطقيا بحجم الأسرة باعتبار الإرث من مصادر التملك مما عزز في تفتتها فإذا كانت وظيفة الإنجاب نافعة للنسق الأسري أصبحت تدريجيا وبمرور الزمن وظيفة ضارة وبمتوسط حسابي (٤,٩٦)، وهو يتفق مع ما جاء من نتائج لدراسة كل من (برهم، ١٩٨٩) ودراسة (جاجاندرا وجوبال، ٢٠٠٥)، كما ويتفق مع ما جاء في الإطار النظري للدراسة من خلال البحث والتحليل لعوامل التفتت من واقع سجلات دائرة الأراضي والمساحة في مديرية تسجيل أراضي الرمثا.

وبينت النتائج التي تنص على "ساهمت صعوبة أوضاعي الاقتصادية في تفتت ملكيتي الزراعية" جاء في المرتبة الأخيرة كعامل اقتصادي ونظرا لصعوبة الأوضاع الاقتصادية المعقدة التي دفعت المالكين بإفراز وبيع أملاكهم الزراعية مدفوعين بعدم إمكانية الاعتماد على الأرض لتغطية نفقات معيشة أسرهم المختلفة ساعد في تفتت ملكياتهم وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٠) وهو يتفق مع ما جاء من نتائج في أدبيات الدراسات السابقة لكل من (جاجاندرا وجوبال،٢٠٠٥) و(ريدل ورينبولد، ٢٠٠٥).

وتؤكد النتائج بأن العوامل التي ساهمت في تفتت نسق الملكية في مجتمع الرمثا هي العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية.

أما العوامل الاجتماعية والتي تنص على "أدت عمليات التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية في تفتتها" و"أدى التحضر إلى تفتت الملكية الزراعية" و"أدت الزيادة السكانية إلى تفتت الملكية الزراعية" وتراوحت فيها درجات الموافقة ما بين العالية والمتوسطة.

كما وأن التحضر والتوسع العمراني وما رافقهما من تحولات اجتماعية واقتصادية كالنمو السكاني المتزايد والزحف العمراني والتوجه نحو التعليم والأعمال والوظائف الأخرى والهجرة وارتفاع ظاهرتي البطالة والفقر وازدياد تفضيلات الأسر بالبناء كل ذلك انعكس على نسق الملكية الزراعية في مجتمع الدراسة وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فظهرت مظاهر الحضرية، فساهم ذلك في تفتت نسق الملكية الزراعية في الريف أدى إلى تأثيرات على نسقي الملكية والأسرة.

وتشير النتائج بأن النمو السكاني المتزايد والآخذ بالتعقيد لكبر حجم بعض الأسر ولسد متطلباتها الشاملة انعكس على حساب نسق الملكية الزراعية لتشييد المساكن مضطرين لمواكبة متطلبات الحياة العصرية فأثر في نسق الملكية الزراعية في مجتمع الرمثا وهو ما يتفق مع ما جاء من نتائج لدراسة كل من (شاهاو وآخرون، ٢٠٠٦) و(كالاناتري وعبدالله زاده، ٢٠٠٨).

كما وبينت النتائج التي تقيس العوامل الاجتماعية بدرجاتها المتوسطة والعالية والتي أدت إلى تفتت نسق الملكية الزراعية في مجتمع الرمثا أحدثت اختلالات وظيفية انعكست على بُنى الأسرة وأصبحت في حالة لا اتزان وبمتوسط حسابي لهذه العوامل وبترتيب تنازلي (٣,٩٣)، (٣,٩٣)، (٣,٥٩).

أما بالنسبة للعوامل الاقتصادية والتي أدت إلى تفتت نسق الملكية الزراعية والتي تراوحت ما بين درجة موافقة عالية ومتوسطة والتي تنص على "أدى ارتفاع قيم الأراضي الزراعية إلى

تفتت الملكية الزراعية" و"أدى عدم جدوى الإنتاج الزراعي إلى تفتت الملكية الزراعية"و"ساهم التوجه لإنشاء مشاريع تجارية في تفتت الملكية الزراعية" و"ساهم تزويج الأبناء في تفتت الملكية الزراعية" و"ساهم إنشاء مدن صناعية في المنطقة في تفتت الملكية الزراعية" و"ساهمت تكاليف تعليم الأبناء بالجامعات إلى تفتت ملكيتي الزراعية".

وفي ضوء النتائج تبين أن من أسباب تفتت نسق الملكية الزراعية الذي يعزى للعامل الاقتصادي وهو من العوامل الهامة في عملية التفتت ارتفاع قيم الأراضي فالطفرات العقارية المتلاحقة المتدرجة التي طالت المجتمع الريفي أدت إلى ارتفاع قيم الأراضي وأصبحت سلعة تجارية متداولة دفعت المزارعين لبيعها لسد المتطلبات الأسرية الآخذة بالتعقيد من جهة، وللتماشي مع التطورات الحضارية ببناء المنازل وشراء السيارات وربما لتعليم الأبناء وتزويجهم فأدى إلى تفتتها فتغيرت وظيفة الأرض من الإنتاج الزراعي إلى الاتجار بها، والذي ربما يوفر المردود الاقتصادي السريع والأفضل من الإنتاج الزراعي للأسرة فتغيرات النمط أدت إلى تغيرات في وظيفة نسق الملكية والأسرة معا أحدث تغيرا للبناء الأسري في مجتمع الرمثا وهذا يتفق مع ما جاء من نتائج لدراسة كل من (النويران،٢٠٠٠) ودراسة (واكراماراشيشي، ٢٠١١) ودراسة (ماريورا، ٢٠٠٠) ويتفق مع ما جاء في الإطار النظري في متن الدراسة بالتحليل الواقعي لسجلات دائرة الأراضي والمساحة (دائرة تسجيل أراضي الرمثا).

وبخصوص عدم جدوى الإنتاج الزراعي والذي قد يعزى لتناقص حجم الملكية وعدم القدرة على زيادة إنتاجية الأرض وكفاءتها الاقتصادية أدى إلى تناقص مساحات الرقعة الزراعية وللظروف الطبيعية وشح المياه وارتفاع تكاليف العملية الزراعية فساهم في تفتت نسق الملكية الزراعية التي انعكست آثاره على الأسر وهو ما يتفق مع ما جاء من نتائج لدراسة (شافعي، ١٩٨٥) ودراسة (الهويمل، ١٩٩٦) ودراسة (الضيافلة، ٢٠٠٠).

وتبين النتائج أن هناك توجهات نحو المشاريع التجارية بسبب العزوف عن العمل الزراعي وضآلة الإنتاج، وأصبح هنالك توجه إلى العمل التجاري والوظائف الأخرى لأن مردود العمل التجاري قد يكون أفضل من العمل الزراعي ويساهم في سد احتياجات الأسر وقد تكون هذه النتيجة منطقية لتفتت نسق الملكية الزراعية وذات معطيات سلبية.

كما وأن تزويج الأبناء وتعليمهم هي من الأعباء الثقيلة التي أصبحت تتحملها الأسر في مجتمع الدراسة للظروف الاقتصادية الآخذة بالتعقيد للإنتاج الزراعي وتفتت نسق الملكية فاندفعت الأسر

لبيع جزء من الأملاك لسد الاحتياجات الأسرية الضرورية لاستمرارية الحياة واستقرارها لأفرادها، فعززت هذه الأسباب في تفتت نسق الملكية الزراعية في مجتمع الرمثا.

وإن دور الدولة المتمثل في إقامة المدن الصناعية في مجتمع الرمثا مثل مدينة الحسن الصناعية ومؤسسة المناطق التنموية ومدينة الشاحنات ومطحنة الدولة التي استحوذت على الرقعة الزراعية وبمساحات ذات أهمية ساهمت في عملية التفتت في مجتمع الرمثا مع العلم بأنها وفرت فرصا لأبناء مجتمع الدراسة للتخفيف من حدة البطالة وهذه العملية التشابكية المعقدة انعكست آثارها على نسقي الأسرة والملكية الزراعية.

كما وساهمت تكاليف تعليم الأبناء بالجامعات بإضافة أعباء اقتصادية على رب الأسرة الذي أصبح هو المعيل الوحيد لأسرته بوجود البطالة بعد تخرجهم وهو أيضا ما يثقل كاهل رب الأسرة للاحتياجات المختلفة للأبناء بعد تعليمهم من زواج وبناء مساكن لهم وجميع هذه المعطيات والنتائج أدت إلى تفتت نسق الملكية الزراعية.

فالعامل الاقتصادي لعب دورا هاما في تفتت نسق الملكية الزراعية في مجتمع الرمثا وأدى إلى اختلالات في نسق الملكية ونسق الأسرة فساهمت سلبياً في عملية التفتت وبشكل تدريجي أثرت على البناء الاجتماعي.

حيث بلغت المتوسطات الحسابية لهذا العامل وبترتيب تنازلي (٤,٧٧)، (٤,٢٧)، (٣,٦٠)، (٣,٣١)، (٣,١٩)، (٣,٠٨).

وأخيراً تظهر النتائج والتي تمثلت بالعامل التشريعي وهو من العوامل الأخرى التي لعبت دورا في تفتت نسق الملكية الزراعية، وبدرجة موافقة عالية، والتي تنص على "ساهمت القوانين والأنظمة والتشريعات في تفتت الملكية الزراعية" فالتشريعات الحديثة والمواكبة للمستجدات الحضارية لنسق الملكية ساهمت في تفتت الملكية الزراعية من خلال عمليات التنظيم والتقسيم والإستملاك والإفراز بأنواعه، وهي من الوظائف التي أصبحت تفرض على النسق الأسري، وهي أيضا تعد مطلبا مجتمعيا أساسيا للأسر لتنظيم مجتمعهم وتحقيق مصالحهم ورغباتهم الشخصية، ويعد هذا العامل وما يتفرع عنه من أسباب قد لعب دورا في عملية التفتت أدى إلى تغير في بنى الأسرة.

وفي ضوء جميع النتائج تبين بأن العوامل الاجتماعية التي ساهمت بعملية التفتت تمثلت (بنظام الميراث)، و(التوسع العمراني)، و(النمو السكاني)، (والتحضر).

إما العوامل الاقتصادية فتمثلت من خلال (ارتفاع قيم الأراضي)، و(عدم جدوى الإنتاج الزراعي)، و(إنشاء المشاريع التجارية والمدن الصناعية)، و(تزويج الأبناء)، و(تكاليف التعليم)، و(صعوبة الأوضاع الاقتصادية).

وأخيرا لعبت العوامل التشريعية التي لا تقل أهمية عن العوامل السابقة دورا في عملية التفتت تمثلت (بالتقسيم)، و(التنظيم)، و(الإستملاك)، و(الإفراز بأنواعه)، و(البيوعات)، وهو ما انعكست تأثيراته على بُنى ووظائف الأسرة في مجتمع الرمثا.

٤-٤ ما التغيرات البنائية للأسرة الريفية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية؟

يشير الجدول رقم (٧) إلى المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للتغيرات البنائية للأسرة الريفية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية في مجتمع الرمثا.

جدول رقم (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتغيرات البنائية للأسرة الريفية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية في مجتمع الرمثا.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة	درجة الموافقة
٤٢	ساهم تفتت الملكية في توجه أفراد الأسرة نحو الوظائف الحكومية	٤,٩٣٣٣	.٣٠٩٦٤	٩٨,٦	١	عالية
٣٤	تراجعت الرغبة في كثرة الإنجاب بسبب تفتتت الملكية الزراعية	٤,٦٢٠٠	.٧٥١١٠	٩٢,٤	٢	عالية
٤٠	ضعف دور الأسرة في الاختيار الحر للزواج بسبب تفتت الملكية	٤,٥٥٠٠	.٧٧٢١١	٩١,٠	٣	عالية
٣٠	أدى تفتت الملكية الزراعية إلى خلافات مع الأقارب	٤,٤٥٦٧	.٦٧٥٥١	٨٩,٣	٤	عالية
٣٥	ضعفت قيم التربية الأسرية بسبب تفتت الملكية الزراعية	٤,٣٩٦٧	.٧٥٨٠٠	٨٧,٩	٥	عالية
٣٦	تراجع الاهتمام بتربية الأبناء على	٤,٣٩٠٠	١,٠٥٢٧٤	٨٧,٨	٦	عالية

	العمل الزراعي بسبب تفتت الملكية					
٢٤	النزاع على الملكية أدى إلى تراجع الزواج من الأقارب	٤,٢٢٦٧	.٩٤٠٦٩	٨٤,٥	٧	**عالية**
٢٦	النزاع على الملكية داخل الأسرة اضعف سيطرة رب الأسرة	٤,١٦٠٠	١,٤٦٣٤٠	٨٣,٢	٨	**عالية**
٣٩	تراجعت السلطة الأسرية في اختيار الزواج للأبناء بسبب تفتت الملكية	٤,١٥٣٣	.٩٧٦٢٢	٨٣,٠	٩	**عالية**
٢٧	من مظاهر تفتت الملكية الزراعية انفصال الأبناء المتزوجين وتكوين اسر مستقلة	٤,١٢٦٧	.٦٦٧٤١	٨٢,٥	١٠	**عالية**
٤٣	ساهم تفتت الملكية في هجرة أفراد الأسرة إلى المدينة	٤,٠٩٦٧	.٦٥٤٧٩	٨١,٩	١١	**عالية**
٣٧	ساهمت التربية الأسرية بإقناع المرأة بالتخلي عن نصيبها في الميراث المذكور	٤,٠٤٠٠	.٦٨٣١٠	٨٠,٨	١٢	**عالية**
٣١	بسبب تفتت الملكية اقتصرت زياراتي للأقارب على المناسبات الاجتماعية فقط	٣,٩٨٦٧	.٦٧٩٢٣	٧٩,٧	١٣	**عالية**
٢٥	لم يعد تعدد الزواج مفضلا بسبب تفتت الملكية	٣,٩٦٠٠	١,٤٠١٧٧	٧٩,٢	١٤	**عالية**
٣٨	اختلت مظاهر التوافق الأسري بسبب تفتت الملكية الزراعية	٣,٧٥٦٧	.٩٩٧٠٥	٧٥,١	١٥	**عالية**
٤١	قل اعتماد استهلاك الأسرة على المنتوجات الحقلية بسبب تفتت الملكية الزراعية	٣,٦٩٣٣	.٩٤٩٨٩	٧٣,٨	١٦	**عالية**
٣٢	أدى تفتت الملكية الزراعية إلى توفير سكن مناسب لأفراد أسرتي	٣,٦٣٣٣	١,٣٤٠٩٨	٧٢,٦	١٧	**متوسطة**
٢٨	واجهت أسرتي ظروف معيشية صعبة	٣,١٨٠٠	١,٣٠٨٩٤	٦٣,٦	١٨	**متوسطة**

	بسبب تفتت الملكية					
٢٩	ارتفعت حالات الطلاق بسبب مشاكل الملكية الإرثية	٣,١٤٠٠	١,٠٨٨٢٨	٦٢,٨	١٩	**متوسطة**
٣٣	ما زالت الوجاهة العشائرية هي السبيل لحل مشاكل الأسرة في الملكية الزراعية	٢,٨٨٦٧	١,٢٢٩٧١	٥٧,٧	٢٠	**متوسطة**
	المتوسط الحسابي العام	٤,٠١٩٣	.٥٧٤٨٧			**عالية**

تبين نتائج الجدول رقم (٧) أن المتوسطات الحسابية للتغيرات البنائية الناجمة عن تفتت الملكية تراوحت ما بين (٢,٨٨ – ٤,٩٣) وبنسبة بلغت من (٥٧,٧% – ٩٨,٦%) وتشير هذه النتائج إلى أن درجة الموافقة على جميع الفقرات تراوحت بين المتوسطة والعالية.

كما وتبين النتائج والتي تنص على: "ساهم تفتت الملكية في توجه أفراد الأسرة نحو الوظائف الحكومية" احتلت المرتبة الأولى التي تقيس اثر تفتت الملكية ويمكن تفسير ذلك إلى أن الأوضاع الاقتصادية مع تزامن عدم جدوى الإنتاج الزراعي والانتشار التدريجي لتفتت الملكية، أدى إلى خلل وظيفة نسق الملكية والنسق الأسري أديا إلى التوجه نحو الوظائف الحكومية، نظرا لأنها توفر مصدر دخل ثابت وتعيد بناء حياة الأسر بصورة مجدية تحقق التوازن الأسري وهذا التحول للوظائف أدى إلى التحرر التقليدي الذي كان سائداً وانتشر بين الأسر وهذا التدرج نحو التعلم أصاب المجتمع وهو اعتراف بالمسؤولية الاجتماعية والاقتصادية الآخذة بالتعقيد بمرور الزمن ليتماهى مع تنوع صور الحياة الضرورية التي أضعفت ارتباط الأسر بالأرض والتوجه نحو الوظائف الحكومية.

بينما بينت النتائج للمرتبة الأخيرة والتي تنص على "ما زالت الوجاهة العشائرية هي السبيل لحل مشاكل الأسرة في الملكية الزراعية"، وهو ما يفسر بأن الروابط لهذا التنظيم شبه الرسمي قد تراجعت وظيفته لحل مشاكل الملكية وما ينتج عنها وأن الاهتمام التقليدي المبالغ فيه للعشيرة الذي كان يؤدي وظيفة التكامل والتماسك والولاء بدأ بالتلاشي في مجتمع الرمثا مع التطورات المتلاحقة وانتشار التفتت ومشاكل الملكية الزراعية.

لكن مع وجود شكل الملكية المشاعية في مجتمع الرمثا إلا أن هناك دورا لهذا النسق ما زالت تعتد به بعض الأسر لحل مشاكل الملكية، ولم يتم تناسيها وإهمال دورها بدلا من اللجوء إلى المحاكم لأن بعض الأسر ما زالت تؤمن بحق تملك الأنثى ،وبالتالي فمن المعيب ان تحل مثل هذه

المشاكل عن طريق المحاكم فتلجأ الأسر لحل المشاكل المتعلقة بالأنثى إلى هذا التنظيم من خلال الامتثال للمعايير والقيم الاجتماعية التقليدية مما ترتب عليه حدوث تغير تدريجي لهذا النسق.

أما فيما يخص باقي النتائج للتغيرات البنائية وبترتيب تنازلي وبدرجة موافقة عالية والتي تنص على "تراجعت الرغبة في كثرة الإنجاب بسبب تفتت الملكية الزراعية" و"ضعف دور الأسرة في الاختيار الحر للزواج بسبب تفتت الملكية" و"أدى تفتت الملكية الزراعية إلى خلافات مع الأقارب" و "ضعفت قيم التربية الأسرية بسبب تفتت الملكية الزراعية" و"تراجع الاهتمام بتربية الأبناء على العمل الزراعي بسبب تفتت الملكية الزراعية"، و"النزاع على الملكية أدى إلى تراجع الزواج من الأقارب" و"النزاع على الملكية داخل الأسرة أضعف سيطرة رب الأسرة" و"تراجعت السلطة الأسرية في اختيار الزواج للأبناء بسبب تفتت الملكية " و"من مظاهر تفتت الملكية الزراعية انفصال الأبناء المتزوجين وتكوين أسر مستقلة" و"ساهم تفتت الملكية في هجرة أفراد الأسرة الريفية" و"ساهمت التربية الأسرية بإقناع المرأة بالتخلي عن نصيبها في الميراث للذكور" و"بسبب تفتت الملكية اقتصرت زياراتي للأقارب على المناسبات الاجتماعية فقط" و"لم يعد تعدد الزواج مفضلا بسبب تفتت الملكية" و"اختلت مظاهرة التوافق الأسري بسبب تفتت الملكية الزراعية" و"قل اعتماد استهلاك الأسرة على المنتوجات الحقلية بسبب تفتت الملكية الزراعية" .

بينت النتائج تراجع الرغبة في كثرة الإنجاب فالمجتمع الريفي التقليدي الذي كان يعتد بكثرة الإنجاب باعتبارها تشكل وحدة اقتصادية قوية من خلال العمل في الحقول، والارتفاع لمعدلات الإنجاب أدى إلى عظم وتباين الروابط الأسرية وظهرت ميكانزمات الضبط الرسمي لتحل محل روابط التضامن التقليدي، التي كانت أولية شأنها في ذلك شأن النسق الحضري فتراجعت رغبة كثرة الإنجاب التي تشكل عبئا ثقيلا على رب الأسرة بفعل التطورات الهائلة والمتسارعة التي أصبحت تطال أعضاء الأسرة في مجتمع الرمثا وللهوة الكبيرة بين هذه الأجيال على المستوى الأسري المتولدة عن سرعة التغير الاجتماعي والثقافي الذي يفصل خبرة الأبناء عن الآباء فولدت لديهم الشعور بالذاتية، ودفعتهم باتجاهات لا يرغب بها الآباء فادت إلى خلافات مستمرة أفقدت رب الأسرة السيطرة والوهن فوجد بكثرة الإنجاب معضلة كبيرة كما وأصبحت السعادة الفردية القيمة التي تغلب قيمة الملكية والعمل الزراعي، ومن هنا لا يلبث رب الأسرة إلا أن يفقد سيطرته بقرارات أعضائها وزيادة مطالبها سواءا بالتعليم أو التزويج أو تأمين المساكن على حساب الأرض فاضطرت الأسر بالحد من الرغبة بكثرة الإنجاب فأصاب الخلل الوظيفة البيولوجية للأسرة.

أما فيما يخص ضعف دور الأسرة في الاختيار الحر للزواج بتفتت نسق الملكية وعمليات التغيير والتحضر أصبح الاختيار الحر للزواج متاحاً فخروج الجنسين للعمل بالتنظيمات البيروقراطية الحديثة وهجرة العمل الزراعي والهجرة للمدن طلبا للوظائف إلى إنهاء الفصل التقليدي بين الجنسين، ومشاعية الاختلاط في المجتمع فمكن الطرفين بالالتقاء والتجاذب، وتطور العلاقات الاجتماعية بينهما وأنتجت الاختيار الحر للزواج بناءاً على المعايير الفردية دون تدخل الأسر وأحيانا لو تم التدخل لا يعتد به فالأنماط التقليدية لهذا النمط أصابها الاختلال لتحل محلها الأنماط الحديثة التي أصبحت تحدد حرية الاختيار لدى الجنسين سواءاً أكان زواجا داخليا أم خارجيا.

كما وأصبحت تلعب الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعوامل التحديث دورا لتوسيع مجال الاختيار الحر للزواج وضعفت وظيفة الأسر في هذا التحديد وباتت تقوم على الإرادة الحرة لطرفي هذا النمط التعاقدي الذي تساوت فيه من الناحية الاجتماعية منزلة الذكر والأنثى والمبني على الصفات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فإذا كانت قيم الملكية والدوافع الأسرية تحدد العلاقات الزواجية بين أبناء المجتمع تخلخلت وحددتها القيم الفردية الحديثة.

وبينت النتائج أن تفتت الملكية قد أدى إلى خلافات مع الأقارب فشكل الملكية المشاعية الذي اتسم به مجتمع البحث للمخلفات العثمانية أثناء حكم البلاد وتوزيع الملكيات في أعمال التسوية التي حاولت التشريعات الأردنية معالجتها إلا انه أصبح حتميا لتملك الأسر مما خلف آثارا سلبية، وبسبب الظروف الصعبة المختلفة التي عاشوها دفعتهم مجبورين بتملك هذا الشكل من أشكال الملكية المشاعية فخلفت لهم المتاعب مع الأقارب والتي لم يتوقعوها نظرا لقوة الروابط والعلاقات القرابية في مجتمعهم التقليدي ومع التطورات الحديثة وتفتت نسق الملكية الزراعية وما رافقها انعكس ذلك تدريجيا على العلاقات الاجتماعية مع الأقارب فالعلاقات غير الرسمية والمتماسكة التي ارتبطوا بها وطبيعتها التي تميزت بالارتياح والطمأنينة وعدم العزلة ظهرت ومع تطور مشاكل نسق الملكية بنزاعات فتتت العلاقات في نسقي الأسرة والأقارب فطغت العلاقات الفردية والذاتية للأسر والأفراد في المجتمع على حساب نسق الملكية وتفتت العلاقات القرابية وأصيبت بحالة لا اتزان قائمة على عدم التعاضد والتعاقد وفي حالة اغتراب وأفرزت نسقاً اجتماعيا جديدا بعدم ارتباط الأسرة بالأرض والأقارب.

فالنسق القرابي وما يمثله من مكانات ومعايير واتفاقات مشتركة لعلاقات التفاعل المتبادلة اختل توازنه، فتلاشت وظيفة الدعم المتبادل لتحقيق الأهداف الأسرية والقرابية واختفت وظيفة المحافظة على وحدتهم نتيجة للخلافات على نسق الملكية الزراعية.

كما وبينت النتائج ضعف قيم التربية الأسرية بتفتت الملكية الزراعية في مجتمع الرمثا فترسيخ منظومة القيم والأخلاق والمعتقدات والتقاليد المنسجمة للمجتمع الريفي التقليدي التي كانت تساهم في تكوين شخصية أعضائها ،إضافة للمؤسسات المجتمعية الأخرى بدأت تتبدد بشكل تدريجي للدور الذي لعبه نسق الملكية الزراعية وتفتتها، وبفعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى عملية اللا اتزان، لهذه الوظيفة والابتعاد عن العمل الزراعي فضعفت قيم التربية الأسرية كما أن التعقيدات الحضارية والتكنولوجية، وبتفاعل أعضائها مع هذه التطورات من خلال المؤسسات البنائية الحديثة انعكس على هذه القيم الأسرية التقليدية فأثر على طبيعة الصلات والقيم المشتركة داخل الأسر، فإذا كانت القيم النوعية لأعضاء الأسر يحددها النسق الأسري المرتبطة بالزراعة والأرض أصبحت تحددها التطورات والمؤسسات البنائية الحديثة المرتبطة بتقانة العصر مما أضعف قيم التربية التقليدية في مجتمع الرمثا.

وبينت النتائج تراجع الاهتمام بتربية الأبناء على العمل الزراعي بتفتت الملكية الزراعية، فنشوء نظام اجتماعي – بعد تقليدي – أصبح فيه التقليد تتغير مكانته ووظيفته كما وان اتساع الاستجابة الاجتماعية للتقانة والتي أصبحت الأسر تتحرر فيه من التقليد وتألف التطورات بمواقف حياتهم وتنشئتهم والتي أخذت تتحمل جزءا كبيراً منها المؤسسات المجتمعية الأخرى تفوق التنشئة الأسرية وتتأثر بها فالعلاقة ما بين رب الأسرة وأعضائها اتسمت بالتفاوض لا بالفرض، واتسعت الهوة في عملية التنشئة بتتابع الأجيال فتولدت مظاهر الحرية الفردية غير المألوفة في مجتمع الريف وتأثر بها أرباب الأسر ضمن تطلعاتهم الأسرية فاهتموا بتعليم الأبناء وتفضيل ذلك على العمل الزراعي وقيم الملكية فالمكانة الاجتماعية أصبحت تتحدد من خلال قيم الوصول إلى الوظائف والمراكز العليا وليس من خلال قيم الملكية الزراعية والعمل الزراعي، فالتنشئة الأسرية التي كانت تقوم على تربية الأبناء على العمل الزراعي تغيرت مع عدم جدوى الاقتصاد الزراعي وتفتت الملكية فشكلت الزراعة عبئا إضافيا على الأسر فازدادت التطلعات لتنشئة الأعضاء وفقا للتوجهات الحديثة.

كما وكشفت النتائج أن النزاع على الملكية أدى إلى تراجع الزواج من الأقارب وهذا النمط من الزواج تراجع واثر في العلاقات الأسرية وأوجد توترا في الأدوار الاجتماعية الجديدة وأصبح

مثل هذا النمط الزواجي غير محبب في مجتمع الرمثا للنزاعات التي سببتها الملكية المشاعية التي أضعفت هذا النمط التعاقدي وأصابه الخلل واضعف التحالف القوي ما بين الأقارب.

كما وأن النزاع على الملكية داخل الأسرة أضعف سيطرة رب الأسرة ،والذي كان يحتل المنزلة الاجتماعية الهامة وينفرد في اتخاذ القرارات والإجراءات المتعلقة بأعضائها والامتثال له، فالتغيرات المختلفة التي طرأت على نمط العلاقات داخل الأسرة لمشاكل نسق الملكية جعلت السلطة الصارمة آخذة بالتفتت والاندثار كما هي الملكية أيضا فظهرت الفردية التي تميز اتجاهات أعضائها وهذا الخلل الوظيفي اضعف سيطرة رب الأسرة وربما أصبحت البواعث الاجتماعية المنظمة للحياة الأسرية بواعث إنجابية، وبضعف المحور الأساسي للسلطة الأسرية ألا وهو رب الأسرة، انعكس تدريجيا على بنية الأسرة في مجتمع الرمثا.

وبينت النتائج تراجع السلطة الأسرية في اختيار الزواج للأبناء بتفتت الملكية الزراعية فالنمط التقليدي الريفي للاختيار الزواجي لأعضائها والمتسق بنسق الملكية كان يدخل ضمن اهتمامات الوالدين وباقي أفراد الأسرة، وهو الرأي المعتد به، ولم يكن أعضاء الأسرة يرفضونه بتاتا فهذا الاختيار للزواج كان له مدلولاته الاجتماعية المرتبطة بأنماط الملكية بشكلها المشاعي وبقوة العلاقات القرابية والعشائرية، باعتباره ارتباطا وثيقا بين أسرتين قبل أن يكون بين ذكر وأنثى لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تأتي في تفضيلات الأسرة التقليدية، ويدعم القدرة الإنتاجية للعمل الزراعي، كما وان هذا النمط له مدلولاته الاجتماعية في المجتمع الريفي التقليدي للعادات والتقاليد الصارمة التي كانت تفضل زواج ابنة العم حفاظا على نسق الملكية الزراعية ضمن نطاق العائلة، كما وأن عملية الفصل بين الجنسين كان يعطي رب الأسرة سلطة لهذا الاختيار تبددت بمرور الزمن ولم يعد للأسر سلطة فيه.

وقد توصلت النتائج الى انفصال الأبناء المتزوجين، وتكوين اسر مستقلة عن مسكن رب الأسرة، فالأسرة الريفية التقليدية التي كانت تسكن في منزل مشترك وأحيانا متجاور لأفراد أسرها، وارتباطها الوثيق ببعضها، بينت الدراسة التغير في نمط حياة الأسرة على أن الالتزام الآخر انطوى على الاعتراف بالمسؤوليات لأعضائها وتحمل مسؤولياتها، وأصبحت هجرة الأبناء لسكن مستقل عن منزل رب الأسرة من اختلالات النسق لظروفهم الاجتماعية المتجانسة والمتشابهة التي كانت تحدد تفاعلهم الاجتماعي، وتحقق وحدتهم في مجتمعهم التقليدي إلى اختلالات أدت إلى تغير امتدادها بالتوجه نحو النمط النووي المتشابك والمعقد والهجرة عن بيت العائلة.

وجاءت مساهمة تفتت الملكية في هجرة أفراد الأسرة إلى المدينة بدرجة موافقة عالية، فالتغيرات التي أصابت الأسرة التقليدية بتغير قيم الارتباط بالأرض أدت إلى الهجرة والتوجه نحو الوظائف والأعمال الأخرى، والى ظهور أنماط اقتصادية واجتماعية مستقلة، وسمح المجتمع الريفي لبعض أفراده بالهجرة للمدن، وأصبحت الأسر تتقبل فكرة الاستقلال الاقتصادي والهجرة بالابتعاد عن الزراعة، وأدى ذلك لتفتت الروابط الأسرية وتفككها، فبعد أن كان أفراد الأسرة يسكنون جميعا في منزل رب الأسرة ويشكلون وحدة اجتماعية تمتد لأكثر من جيل، ضعفت هذه الروابط وأنتجت استقلالية اجتماعية واقتصادية لبنى الأسرة في المجتمع، وبذلك غابت المسؤولية الاجتماعية بالاهتمام بالوالدين بهجرة الأبناء للمدن والسكن في مساكن مستقلة وتمثلت بزيارات أسبوعية أو شهرية.

وفيما يتعلق بمساهمة التربية الأسرية بإقناع المرأة بالتخلي عن نصيبها في الميراث للذكور، فهذه الثقافة التقليدية التي سادت المجتمع الريفي ما زالت مستمرة بإقناع الأنثى بالتخلي عن نصيبها من الميراث، فإذا كان سابقا يتم تزويج الأنثى من الأقارب حفاظا على الملكية ضمن نطاق الأسرة وتتخلى عن نصيبها لأهلها دون معارضة ذلك من الأسر، إلا انه كان لا يخلو من المعارضة، وبمرور الزمن والتطورات المتلاحقة وتعقيدات الحياة وظهور مظاهر الزواج الخارجي، أصبح ذلك يعتد به في المجتمع باعتبارها أنها تغربت عن الأسرة، ولكن بفعل القوانين الشرعية التي أصبحت تطبق الميراث، أصبحت تحصل المرأة على حقها في الميراث، فلجأت بعض الأسر لإقناعها بالتخلي عن نصيبها من الميراث.

ونتيجة للخلافات على الملكية ضعفت العلاقات الأسرية والقرابية التي اقتصرت على المناسبات الاجتماعية، وربما في بعض الأحيان انقطعت تماما، وضعف الشعور بالانتماء للجماعات القرابية، وان الزيارات المتبادلة التي كانت تؤدي دورا مهما في خلق وحدة العلاقة القرابية داخل النسق القرابي وتحافظ على وحدة العائلة، وتؤكد مكانة الفرد داخل هذه العلاقة اختفت هذه الوظيفة وفقدت اتزانها في المجتمع وضعفت واقتصرت على المجاملات والمناسبات الاجتماعية.

وبينت النتائج أن الجمود في العلاقات عمل على خلخلة النسيج المتجانس الذي انحصر داخل النسق الاجتماعي، وهذا الخلل المتدرج أدى إلى تفتت نسقي الأسرة والملكية بعكس ما كان عليه سابقا في مجتمع الريف الزراعي، وخلق شكلا غير مقبولا من أشكال عدم الإنسجام الاجتماعي في مجتمع الرمثا.

كما وأن مكانة الأفراد في تدرج العلاقات الاجتماعية القرابية من خلال الافتخار بالهيبة الاجتماعية التي ترتبط بالتوافق أو التباين داخل نسق الأسرة والقرابة وضعفها المرتبط بالأرض، أصابه الخلل، وتمثلت الأحكام الاجتماعية بين الأقارب بالاختلال، أدى إلى تغير في النسق القرابي وتدرج ضعف العلاقات القرابية وتماسكها.

أما فيما يتعلق بمراحل التعدد الزواجي التي أصابها التغيير بتفتت نسق الملكية الزراعية وتراجع النمط الاقتصادي للأسر المرتبط بالأرض، والتعدد الزواجي وعوامل التحديث في المجتمع، فالتعدد الزواجي لمدلولاته الاجتماعية تراجع وساد نمط الزواج الأحادي، بسبب التغيرات والتأثيرات التي سببها نسق الملكية الزراعية والتي أضعفت التوجهات في عدم تفضيل هذا التعدد، كما وأن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية أصبحت تحدد هذا التعدد في مجتمع الرمثا.

و فيما يخص اختلال مظاهر التوافق الأسري بتفتت الملكية الزراعية، فمجال الوظائف التي تضطلع بها الأسرة الريفية والأكثر شمولا والتي كانت تقوم بها بتواصل واستمرار وتتوافق بالارتباط الوثيق وبجميع مظاهرها لدرجة الانصهار وبتماسك قوي وتنبذ تفككها، إلا أن هذه الوظائف قد أصابها عدم التوافق والانسجام بانتشار ظاهرة التفتت وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وأصبح التضامن الاجتماعي والاقتصادي متفتتا كما هي الملكية، وانعكست الأواصر الأسرية لمظاهر التوافق الحضاري التي طغت على مظاهر التوافق الريفية التقليدية.

كما وبينت النتائج أن اعتماد استهلاك الأسر على المنتوجات الزراعية قد قل بسبب تفتت الملكية الزراعية، فالنظام الاقتصادي للنسق الأسري الذي كان يقوم بوظيفة التوجيه وتقسيم العمل والاستهلاك الأسري لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتوزيع فائضه على الأقارب والفقراء والمحتاجين وما يزيد يباع في الأسواق المحلية والمجاورة، كان مردوده ايجابيا على المستوى المعيشي لأفراد الأسر، فتخلخلت هذه الوظيفة واثر ذلك على بُنى الأسر بعدم الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الأرض، فانخفض المستوى المعيشي مع تردي الإنتاج وصغر حجم الملكيات ومحدودية إنتاجها وأصبحت البُنى الرمزية غير معقولة تسودها أنماط الاستهلاك بالاعتماد على الأسواق، واختفت مظاهر التعاون بتقديم فائض الإنتاج للفقراء والجيران والأقارب، وهذا الاختلال أدى إلى عدم اتزان وتغيرات في البناء الاجتماعي.

حيث بلغ المتوسط الحسابي وبترتيب تنازلي (٤,٦٢)، (٤,٥٥)، (٤,٤٥)، (٤,٣٩)، (٤,٣٩)، (٤,٢٢)، (٤,١٦)، (٤,١٥)، (٤,١٢)، (٤,٠٩)، (٤,٠٤)، (٣,٩٨)، (٣,٩٦)، (٣,٧٥)، (٣,٦٩).

وفيما يتعلق بباقي النتائج والتي تم الموافقة عليها بدرجة متوسطة وبترتيب تنازلي والتي تنص على "أدى تفتت الملكية الزراعية إلى توفير سكن لأفراد أسرتي" و"واجهت أسرتي ظروف معيشية صعبة بسبب تفتت الملكية" و"ارتفعت حالات الطلاق بسبب مشاكل الملكية"

بينت النتائج أن تفتت الملكية أدى إلى توفير السكن المناسب لأفراد الأسرة بسبب حجمها فالأسرة الريفية التقليدية كانت وما زالت تؤدي العديد من الوظائف وتتحمل مسؤوليات الحياة تجاه أعضائها ويتحدد مركز الأسرة وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية تبعا لمهارة أعضائها، وبترك أعضاء الأسرة الزراعة والتوجه نحو الوظائف الأخرى والتعليم أصبح رب الأسرة المعيل الوحيد، وهو ما شكل عبئا اقتصاديا لتوفير السكن المناسب، فأصاب هذه البناء الخلل واضطر مدفوعا رب الأسرة لإفراز الأرض وتوزيعها على الأبناء وغالباً بيعها لتغطية احتياجات الأسرة الشاملة من تعليم وتأمين مساكن وغيرها.

وبخصوص أن الأسر واجهت ظروفاً معيشيةً صعبة بتفتت الملكية الزراعية، فهذه الوحدة الاجتماعية خضعت لتأثير العوامل الاجتماعية – الاقتصادية بتفتت الملكية وأثرت على الأنماط السلوكية بتغير طبيعة عمل الأسر، وفرضت التغيرات أعباء كبيرة على الأسر في القيام بأداء واجباتها، ولظروف الحياة الصعبة وعدم القيام بها بكفاءة، فانعكس ذلك على النسق الأسري وأصبحت تواجهه ظروف معيشية صعبة بضعف الارتباط بالأرض والزراعة، وأصبح التضامن الاجتماعي – الاقتصادي متفتتا وطغت القيم الحضارية على القيم الريفية وتراجعت الأوضاع الاقتصادية وأُثقل كاهل رب الأسرة، وتضاءلت الإمكانيات الاقتصادية في المجتمع، فتوجه أعضاءها للوظائف والمهن الأخرى والتجارة والأعمال الحرة لسد متطلبات الحياة الآخذة بالتعقيد فاضطرت الأسر لبيع الأرض.

وتشير النتائج إلى إرتفاع حالات الطلاق بسبب مشاكل الملكية الإرثية، فالعمل الزراعي الذي يميز الريف والذي يستمد من ملامح الأسرة الريفية الخاصة وانخراطها وتماسكها في العمل وقيم الأرض من خلال جميع أفرادها، ومع تعقيدات نسق الملكية والمشاكل التي خلفها الميراث والمشاعية، والخلافات القرابية على الملكية، انعكس ذلك على حالات الطلاق تدريجيا في المجتمع باعتبار أن الارتباط بالزواج كان يرتبط بالأرض والفلاحة والزواج من الأقارب، ومع انتهاء عدم جدوى الزراعة والتعقيدات التي سببتها الملكية ما بين الأقارب والغرباء من الشركاء، انعكست على حالات الطلاق، فأصاب الخلل الروابط الزواجية كما أصاب نسق الملكية، وأصبحت الأسرة وحدة اجتماعية مختلة تدريجيا وعلى خلافات مع الأقارب، وهذا النموذج

المتدني بين الأسرة والأقارب خلق تعقيدا انعكس على الأسر نفسها، وأدى إلى حدوث طلاق ربما من الأزواج ذات الصلات القرابية على الملكية، وربما بسبب عدم الاختيار الحر الذي كان يسود المجتمع التقليدي وعدم التوافق بعد الابتعاد عن الأعمال الحقلية، وتدخل الأهل لحث الأنثى على التملك من وريثها، الأمر الذي خلخل وظيفة الحقوق والواجبات التي فرضها النظام الاجتماعي في المجتمع فأدى إلى الطلاق.

حيث بلغت المتوسطات الحسابية وبترتيب تنازلي (٣,٦٣)، (٣,١٨)، (٣,١٤).

وأخيرا تبين النتائج أن هنالك تحولاً في البناء الأسري باتجاه سيادة النمط الأسري النووي ومن ناحية وظيفية بين التحليل أن الأسرة الريفية في مجتمع الرمثا فقدت البعض من وظائفها الاجتماعية الهامة بالنسبة لأعضائها فوظيفة التنشئة على العمل الزراعي أصابها الخلل لتطورات تفتت نسق الملكية الزراعية وتطورات عصر العولمة مما أدى إلى هذه التحولات في البناء الأسري.

وجاء المتوسط العام لجميع نتائج هذا التساؤل (عالي القوة) بلغ (٤,٠١).

٤-٥ هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الإجابات حول مدى انتشار تفتت الملكية تعزى للخصائص الاجتماعية والإقتصادية : (الفئة العمرية ، المستوى التعليمي للزوج ، المهنة ، مكان السكن، مصادر الدخل ، عدد أفراد الأسرة العاملين بالزراعة ، طبيعة الأرض)؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) والجدول رقم (٨) يبين النتائج التي تم التوصل إليها :

جدول رقم (٨)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار الفروق لمدى انتشار تفتت الملكية الزراعية تعزى للفئة العمرية.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	المعنوية Sig
الفئة العمرية	بين المجموعات	٢٨,٨٦٣	٣	٢٣,١٥٧	٢,٦٠	,٠٠٠
	داخل المجموعات	١٢٢,٩٧٩	٢٩٦			
	التباين الكلي	١٥١,٨٤٢	٢٩٩			

يشير الجدول رقم (٨) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى انتشار تفتت الملكية الزراعية تعزى للفئة العمرية ويتضح من الجدول أن قيمة F المحسوبة أعلى من قيمةF الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى , (α = ٠,٠٥) وهذا يعني وجود فروق في الإجابات حول انتشار تفتت الملكية الزراعية تعزى للفئة العمرية ويبين الجدول رقم(٩) نتائج اختبار شافية أن الفروق جاءت لصالح الفئة العمرية ٤٠- ٤٩ سنة وربما يعود ذلك إلى أن هذه الفئة هي التي كانت تعمل بالزراعة مع الآباء ونتيجة لعدم جدواها الاقتصادية وتوجهها نحو الأعمال التجارية أخذت تقوم ببيعها لتعزيز مشاريعها التجارية إضافة إلى أن هذه الفئة أخذت تهتم بتعليم الأبناء فازدادت الأعباء والمتطلبات على رب الأسرة مما اضطر لبيعها لسد متطلبات الأسرة كاملة.

جدول رقم (٩)

نتائج اختبار شافيه (SCHEFFE) لمدى انتشار ظاهرة تفتت الملكية الزراعية تعزى للفئة العمرية

	اقل من ٣٠ سنة	٣٠-٣٩سنة	٤٠-٤٩ سنة	٥٠ فأكثر	المتوسط الحسابي
اقل من ٣٠ سنة		-١,٠٣٤٣٢	.١٥٢٤١	-.٥٣٠٨٠	٤,٣١٨٢

٣٠-٣٩ سنة	١,٠٣٤٣٢		١,١٨٦٧٣*	.٥٠٣٥٢*	٣,٢٨٣٩
٤٠-٤٩سنة	-.١٥٢٤١	-١,١٨٦٧٣*		-.٦٨٣٢١*	٤,٤٧٠٦
٥٠ فاكبر	.٥٣٠٨٠	-.٥٠٣٥٢*	.٦٨٣٢١*		٣,٧٨٧٤

جدول رقم (١٠)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار فروق مدى انتشار تفتت الملكية الزراعية تعزى للمؤهل العلمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	المعنوية Sig.
المؤهل العلمي	بين المجموعات	٨٥,٨٣٩	٤	٩٥,٩١٤	٢,٣٧	,٠٠٠
	داخل المجموعات	٦٦,٠٠٣	٢٩٥			
	التباين الكلي	١٥١,٨٤٢	٢٩٩			

يشير الجدول رقم (١٠) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى انتشار تفتت الملكية الزراعية تعزى للمؤهل العلمي ويتضح من الجدول أن قيمة F المحسوبة أعلى من قيمةF الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى , (α = ٠,٠٥) وهذا يعني وجود فروق في الإجابات حول انتشار تفتت الملكية الزراعية تعزى للمؤهل العلمي ويبين الجدول رقم (١١) نتائج اختبار شافية أن الفروق جاءت لصالح حملة الثانوية العامة وهو ما يفسر أن هذه الفئة أصبحت توجهاتها نحو التعليم ولمتابعة تعليمها الجامعي أصبح هنالك لزوما لبيع الأرض للوفاء بهذا المتطلب أو لرغبتهم بالزواج كون مجتمعهم يألف تزويج الأبناء بعد انتهاء هذه المرحلة مما ساهم في انتشار الظاهرة في مجتمع الدراسة.

جدول رقم (١١)

نتائج اختبار شافيه (SCHEFFE) لمدى انتشار الظاهرة تعزى للمؤهل العلمي

	أمي	اقل من ثانوية	ثانوية	دبلوم	بكالوريوس	متوسط حسابي
أمي		١,٠٥٣١٠*	١,٠٧٧٦٨*	.٤٦٦٢٦*	-.٤٢٩٤٥*	٣,٤٢٣٥
اقل من ثانوية	-١,٠٥٣١٠*		.٠٢٤٥٨	-.٥٨٦٨٤*	-١,٤٨٢٥٥*	٤,٤٧٦٦
ثانوية	-١,٠٧٧٦٨*	-.٠٢٤٥٨		-.٦١١٤٢*	-١,٥٠٧١٣*	٤,٥٠١٢
دبلوم	-.٤٦٦٢٦*	.٥٨٦٨٤*	.٦١١٤٢*	.٨٩٥٧١*		٣,٨٨٩٧
بكالوريوس	.٤٢٩٤٥*	١,٤٨٢٥٥*	١,٥٠٧١٣*		-.٨٩٥٧١*	٢,٩٩٤

جدول رقم (١٢)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار الفروق لمدى انتشار تفتت الملكية الزراعية تعزى للمهنة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	المعنوية Sig.
المهنة	بين المجموعات	٣٩,٤٥٧	٤	٢٥,٨٩٢	٢,٣٧	,٠٠٠
	داخل المجموعات	١١٢,٣٨٦	٢٩٥			
	التباين الكلي	١٥١,٨٤٢	٢٩٩			

يشير الجدول رقم (١٢) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى انتشار تفتت الملكية الزراعية تعزى للمهنة ويتضح من الجدول أن قيمة F المحسوبة أعلى من قيمة F الجدولية وهي

دالة إحصائيا عند مستوى , (α = ٠,٠٥) وهذا يعني وجود فروق في الإجابات حول انتشار تفتت الملكية الزراعية تعزى للمهنة ويبين الجدول رقم (١٣) نتائج اختبار شافية أن الفروق جاءت لصالح المهن الأخرى وذلك بسبب توفر الأرض والخدمات العامة لها وربما أن مصادر دخولهم وبالتدريج ساهمت من تمكينهم من بناء المساكن وبدأ الانتشار العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

جدول رقم (١٣)

نتائج اختبار شافيه (SCHEFFE) لمدى انتشار الظاهرة تعزى للمهنة

	موظف حكومي	قطاع خاص	مزارع	أعمال حرة	غير ذلك	متوسط حسابي
موظف حكومي		.٨٨٤٧٤	.٨٥٢٧٤*	.٩٧٢٠١*	١,٣٠١٤١*	٢,٩٣٣٤
موظف قطاع خاص	-.٨٨٤٧٤			.٠٨٧٢٧	.٤١٦٦٧	٣,٨١٨٢
مزارع	-.٨٥٢٧٤*	.٠٣٢٠٠	-.٠٣٢٠٠		.٤٤٨٦٦	٣,٧٨٦٢
أعمال حرة	-.٩٧٢٠١*	-.٠٨٧٢٧	-.١١٩٢٧	.١١٩٢٧	.٣٢٩٣٩	٣,٩٠٥٥
غير ذلك	-١,٣٠١٤١*	-.٤١٦٦٧	-.٤٤٨٦٦	-.٣٢٩٣٩		٤,٢٣٤٨

جدول رقم (١٤)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار الفروق لمدى انتشار ظاهرة تفتت الملكية الزراعية تعزى لمكان السكن.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	المعنوية Sig.
مكان السكن	بين المجموعات	٥٣,٢٠٤	٢	٨٠,٠٩٩	٣,٠٠	,٠٠٠
	داخل المجموعات	٩٨,٦٣٨	٢٩٧			
	التباين الكلي	١٥١,٨٤٢	٢٩٩			

يشير الجدول رقم (١٤) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى انتشار تفتت الملكية الزراعية تعزى لمكان السكن ويتضح من الجدول أن قيمة F المحسوبة أعلى من قيمةF الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى , (α = ٠,٠٥) وهذا يعني وجود فروق في الإجابات حول انتشار تفتت الملكية الزراعية تعزى لمكان السكن ويبين الجدول رقم (١٥) نتائج اختبار شافية أن الفروق جاءت لصالح سكان المنطقة الزراعية وهو ما يفسر وصول كافة الخدمات لهذه المناطق مما أدى إلى الانتشار العمراني على حساب الأراضي الزراعية وتقربا لمزارعهم ومحاصيلهم وابتعادهم عن الضجيج والاكتظاظ السكاني.

جدول رقم (١٥)

نتائج اختبار شافيه (SCHEFFE) لمدى انتشار الظاهرة يعزى لمكان السكن

	منطقة سكنية منظمة	منطقة سكنية زراعية	منطقة سكنية (داخل التقسيم)	متوسط حسابي
منطقة سكنية منظمة		.٨٥٩٣٤*	-.٠٣٠٠٠	٣,٣٦٧١

منطقة سكنية زراعية	-.٨٥٩٣٤*		-.٨٨٩٣٤*	٤,٢٢٦٤
منطقة سكنية (داخل التقسيم)	.٠٣٠٠٠	.٨٨٩٣٤*		٣,٣٣٧١

جدول رقم (١٦)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار الفروق لمدى انتشار تفتت الملكية الزراعية تعزى لمصادر الدخل

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	المعنوية Sig.
مصادر الدخل	بين المجموعات	٤٦,٦٨٨	٣	٤٣,٨٠٧	**٢,٦٠**	,٠٠٠
	داخل المجموعات	١٠٥,١٥٤	٢٩٦			
	التباين الكلي	١٥١,٨٤٢	٢٩٩			

يشير الجدول رقم (١٦) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى انتشار تفتت الملكية الزراعية تعزى لمصادر الدخل ويتضح من الجدول إن قيمة F المحسوبة أعلى من قيمةF الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى , (α = ٠,٠٥) وهذا يعني وجود فروق في الإجابات حول انتشار تفتت الملكية الزراعية تعزى لمصادر الدخل ويبين الجدول رقم (١٧) نتائج اختبار شافية إن الفروق جاءت لصالح مصادر أخرى وهو ما يعزى إلى أن منطقة الدراسة منطقة حدودية يعمل أفرادها بالأعمال التجارية والأعمال المختلفة الأخرى فساهمت أعمالهم وبالتدريج ببناء المساكن على حساب الأراضي الزراعية.

جدول رقم (١٧)

نتائج اختبار شافيه (SCHEFFE) لمدى انتشار الظاهرة تعزى لمصادر الدخل للأسرة

	زراعة الأرض	التجارة	الراتب	أخرى	متوسط حسابي
زراعة الأرض		.٧٢٠٥٧*	-.٢٠٤٣٧	.٩٢٠٦٣*	٣,٤٦٣٢
التجارة	-.٧٢٠٥٧*		-.٩٢٤٩٣*	.٢٠٠٠٧	٤,١٨٣٨
الراتب الشهري	.٢٠٤٣٧	.٩٢٤٩٣*		١,١٢٥٠٠*	٣,٢٥٨٨
اخرى	-.٩٢٠٦٣*	-.٢٠٠٠٧	-١,١٢٥٠٠		٤,٣٨٣٨

جدول رقم (١٨)

اختبار فروق الاجابات حول مدى إنتشار الظاهرة تعزى لعدد افراد الأسرة العاملين في الزراعة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
لا يوجد	٣,٦٤٣٢	٠,٧٠٩٥٧
من ١-٢	٤,٤٦٥	٠,٠٩٠٠٩

يشير الجدول رقم (١٨) إلى أن المتوسط الحسابي لفئة أفراد الأسرة العاملين في الزراعة البالغ من ١-٢ أفراد أعلى من فئة لا يوجد احد إذ بلغ (٤,٤٦٥) مقابل (٣,٦٤٣٢) وهذا يشير أن الفرق جاء لصالح فئة من ١-٢ ويفسر ذلك للاهتمام بإرث الآباء للعمل الزراعي وربما هناك فائدة اقتصادية لهم مع ممارسة بعض المهن الأخرى في مجتمعهم مما اضطرهم إلى إفراز وبيع أراضيهم من الميراث مما ساهم في الانتشار.

جدول رقم (١٩)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار الفروق لإنتشار الظاهرة تعزى لطبيعة الأرض

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	مستوى المعنوية Sig.
طبيعة الأرض	بين المجموعات	٧٩,٣٧٣	٣	١٠٨,٠٦٧	٢,٦٠	,٠٠٠
	داخل المجموعات	٧٢,٤٦٩	٦٢٩			
	التباين الكلي	١٥١,٨٤٢	٢٩٩			

يشير الجدول رقم (١٩) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى انتشار تفتت الملكية الزراعية تعزى لطبيعة الأرض ويتضح من الجدول أن قيمة F المحسوبة أعلى من قيمةF الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى , (α = ٠,٠٥) وهذا يعني وجود فروق في إجابات عينة الدراسة حول انتشار تفتت الملكية الزراعية تعزى لطبيعة الأرض ويبين الجدول رقم (٢٠) نتائج اختبار شافية أن الفروق جاءت لصالح الأرض المتروكة وربما أن إمكانياتهم الاقتصادية وظروف عملهم الأخرى، والهجرة إلى المدن جعلتهم يتركون الأرض وعدم استغلالها وتركها.

جدول رقم (٢٠)

نتائج اختبار شافيه (SCHEFFE) لمدى انتشار الظاهرة تعزى لطبيعة الأرض

	غير مزروعة	مزروعة	متروكة	للبناء	متوسط حسابي
غير مزروعة		-.٥٣٤١٢*	.٥٥٤٧٨*	-١,٣٦٦٨٩*	٤,١٤٢٢
مزروعة	.٥٣٤١٢*		١,٠٨٨٩٠*	-.٨٣٢٧٧*	٣,٦٠٨١

متروكة	-.٥٥٤٧٨*	-١,٠٨٨٩٠*		-١,٩٢١٦٧*	٤,٦٩٧٠
للبناء	١,٣٦٦٨٩*	.٨٣٢٧٧*	١,٩٢١٦٧*		٢,٧٧٥٣

٤-٦ هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الإجابات حول عوامل تفتت الملكية تعزى للخصائص الاجتماعية والإقتصادية (الفئة العمرية ، المستوى التعليمي للزوج ، المهنة ، مكان السكن، مصادر الدخل ، عدد أفراد الأسرة العاملين بالزراعة ، طبيعة الأرض) ؟

جدول رقم (٢١)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار الفروق في الإجابات حول العوامل التي أدت إلى تفتت الملكية الزراعية تعزى للفئة العمرية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	المعنوية Sig.
الفئة العمرية	بين المجموعات	٣١,٧٨٥	٣	٤٧,٢٥٤	٢,٦٠	,٠٠٠
	داخل المجموعات	٦٦,٣٦٨	٢٩٦			
	التباين الكلي	٩٨,١٥٣	٢٩٩			

يشير الجدول رقم (٢١) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل التي أدت إلى تفتت الملكية الزراعية تعزى للفئة العمرية ويتضح من الجدول أن قيمة قيمة F المحسوبة أعلى من قيمةF الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى , (α = ٠,٠٥) ،وهذا يعني وجود فروق في الإجابات حول العوامل التي أدت إلى تفتت الملكية الزراعية التي تعزى للفئة العمرية ،ويبين

الجدول رقم (٢٢) نتائج اختبار شافية أن الفروق جاءت لصالح الفئة العمرية ٤٠- ٤٩ سنة ويعزى ذلك إلى أن هذه الفئة هجرت العمل الزراعي وأصبحت توجهاتها لتعليم الأبناء.

جدول رقم (٢٢)

نتائج اختبار شافيه (SCHEFFE) حول العوامل التي أدت إلى تفتت الملكية الزراعية تعزى للفئة العمرية

	أقل من ٣٠ سنة	٣٠-٣٩سنة	٤٠-٤٩ سنة	٥٠ فأكثر	المتوسط الحسابي
اقل من ٣٠ سنة		-.٧٩١٦٧	.٤٤٦٠٨	-.٢٤٥٩٠	٤,٢٥٠٠
٣٠-٣٩ سنة	.٧٩١٦٧		١,٢٣٧٧٥*	.٥٤٥٧٧*	٣,٤٥٨٣
٤٠-٤٩سنة	-.٤٤٦٠٨	-١,٢٣٧٧٥*		-.٦٩١٩٨*	٤,٦٩٦١
٥٠ فأكبر	.٢٤٥٩٠	-.٥٤٥٧٧*	.٦٩١٩٨*		٤,٠٠٤١

جدول رقم (٢٣)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار الفروق للعوامل التي أدت إلى تفتت الملكية الزراعية تعزى للمؤهل العلمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	المعنوية Sig.
المؤهل العلمي	بين المجموعات	٥٣,٣٤٢	٤	٨٧,٧٩٠	٢,٣٧	.٠٠٠
	داخل المجموعات	٤٤,٨١١	٢٩٥			
	التباين الكلي	٩٨,١٥٣	٢٩٩			

الجدول رقم (٢٣) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الإجابات حول العوامل التي أدت إلى تفتت الملكية تعزى للمؤهل العلمي ويتضح من الجدول أن قيمة F المحسوبة أعلى من قيمةF الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى (α = ٠,٠٥) وهذا يعني وجود فروق في الإجابات حول العوامل التي أدت إلى تفتت الملكية تعزى للمؤهل العلمي، ويبين الجدول رقم (٢٤) نتائج اختبار شافية أن الفروق جاءت لصالح الفئة أقل من ثانوية عامة وربما تكون هذه الفئة عاطلة عن العمل ولم تلتحق بالتعليم وعملت بالمهن الأخرى وهجرت العمل الزراعي فقامت ببيع الأملاك وسد المتطلبات الحياتية الشاملة.

جدول رقم (٢٤)

نتائج اختبار شافيه (SCHEFFE) حول عوامل التفتت تعزى للمؤهل العلمي

	أمي	اقل من ثانوية	ثانوية	دبلوم	بكالوريوس	متوسط حسابي
أمي		١,٠٦٥٩١*	.٧٧٢٠١*	-.٠٦٠٤٦	-.١٦٢٩٨	٣,٦٩١٧
أقل من ثانوية	-١,٠٦٥٩١*		-.٢٩٣٩٠*	-١,١٢٦٣٧*	-١,٢٢٨٨٩*	٤,٧٥٧٦
ثانوية	-.٧٧٢٠١*	.٢٩٣٩٠*		-.٨٣٢٤٧*	-.٩٣٤٩٩*	٤,٤٦٣٧
دبلوم	.٠٦٠٤٦	١,١٢٦٣٧*	.٨٣٢٤٧*		-.١٠٢٥٢	٣,٦٣١٢
بكالوريوس	.١٦٢٩٨	١,٢٢٨٨٩*	.٩٣٤٩٩*	.١٠٢٥٢		٣,٥٢٨٧

جدول رقم (٢٥)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار الفروق للعوامل التي أدت إلى تفتت الملكية الزراعية تعزى للمهنة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	المعنوية Sig.
المهنة	بين المجموعات	٢١,٥٦٦	٤	٢٠,٧٦٧	٢,٣٧	,٠٠٠
	داخل المجموعات	٧٦,٥٨٧	٢٩٥			
	التباين الكلي	٩٨,١٥٣	٢٩٩			

يشير الجدول رقم (٢٥) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل التي أدت إلى تفتت الملكية الزراعية تعزى للمهنة ويتضح من الجدول أن قيمة F المحسوبة أعلى من قيمةF الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى , (α = ٠,٠٥) وهذا يعني وجود فروق في الإجابات حول العوامل التي أدت إلى تفتت الملكية الزراعية تعزى للمهنة ويبين الجدول رقم (٢٦) نتائج اختبار شافية أن الفروق جاءت لصالح غير ذلك، ويعزى ذلك برغبتهم ببيع ما آل إليهم من الميراث لتعزيز مهنهم التي يعملون بها وتوسيع مصالحهم وأشغالهم أو يعزى للإقبال على شراء الأراضي مما ساهم في تفتت الملكية.

جدول رقم (٢٦)

نتائج اختبار شافيه (SCHEFFE) حول عوامل التفتت تعزى للمهنة

	موظف حكومي	قطاع خاص	مزارع	أعمال حرة	غير ذلك	متوسط حسابي
موظف حكومي		.١٩٧٤٢	.٤٩٥٩٩*	.١٤١٣١	١,٢٠٤٣٧*	٣,٤٩٧٠

موظف قطاع خاص	-.١٩٧٤٢		.٢٩٨٥٧	-.٠٥٦١١	١,٠٠٦٩٤	٣,٦٩٤٤
مزارع	-.٤٩٥٩٩*	-.٢٩٨٥٧		-.٣٥٤٦٨*	.٧٠٨٣٧*	٣,٩٩٣٠
أعمال حرة	-.١٤١٣١	.٠٥٦١١	.٣٥٤٦٨*		١,٠٦٣٠٦*	٣,٦٣٨٣
غير ذلك	-١,٢٠٤٣٧*	-١,٠٠٦٩٤	-.٧٠٨٣٧*	-١,٠٦٣٠٦*		٤,٧٠١٤

جدول رقم (٢٧)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار الفروق للعوامل التي أدت إلى تفتت الملكية الزراعية تعزى لمكان السكن

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	المعنوية Sig.
مكان السكن	بين المجموعات	١٩,١٣٠	٢	٣٥,٩٤٩	٣,٠٠	,٠٠٠
	داخل المجموعات	٧٩,٠٢٣	٢٩٧			
	التباين الكلي	٩٨,١٥٣	٢٩٩			

يشير الجدول رقم (٢٧) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل التي أدت إلى تفتت الملكية الزراعية تعزى لمكان السكن ، ويتضح من الجدول أن قيمة F المحسوبة أعلى من قيمةF الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى , (α = ٠,٠٥) وهذا يعني وجود فروق في الإجابات حول العوامل التي أدت إلى تفتت الملكية الزراعية تعزى لمكان السكن ويبين الجدول رقم (٢٨) نتائج اختبار شافية أن الفروق جاءت لصالح سكان المناطق الزراعية ويعزى ذلك لنظام الميراث

وزحف الأسر بالبناء في الحقول مما أدى إلى دخولها مناطق التنظيم والتقسيم وتوفير الخدمات لها مما ساهم في تفتتها وإنتشار العمران على حساب الأراضي الزراعية.

جدول رقم (٢٨)

نتائج اختبار شافيه (SCHEFFE) لعوامل التفتت تعزى لمكان السكن

	منطقة سكنية منظمة	منطقة سكنية زراعية	منطقة سكنية (داخل التقسيم)	متوسط حسابي
منطقة سكنية منظمة		.٣٢٤٤٥*	-.٢٦٣٦١*	٣,٨٤٩٢
منطقة سكنية زراعية	-.٣٢٤٤٥*		-.٥٨٨٠٧*	٤,١٧٣٦
منطقة سكنية (داخل التقسيم)	.٢٦٣٦١*	.٥٨٨٠٧*		٣,٥٨٥٥

جدول رقم (٢٩)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار الفروق للعوامل التي أدت إلى تفتت الملكية تعزى لمصادر الدخل

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	المعنوية Sig.
مصادر الدخل	بين المجموعات	١٨,١٢٧	٣	٢٢,٣٤٩	٢,٦٠	,٠٠٠
	داخل المجموعات	٨٠,٠٢٦	٦٢٩			
	التباين الكلي	٩٨,١٥٣	٢٩٩			

يشير الجدول رقم (٢٩) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل التي أدت إلى تفتت الملكية تعزى لمصادر الدخل ويتضح من الجدول أن قيمة F المحسوبة أعلى من قيمةF الجدولية

وهي دالة إحصائيا عند مستوى , (α = ٠,٠٥) وهذا يعني وجود فروق في الإجابات حول

إحصائية العوامل التي أدت إلى تفتت الملكية تعزى لمصادر الدخل، ويبين الجدول رقم (٣٠) نتائج اختبار شافية أن الفروق جاءت لصالح مصادر أخرى وقد يفسر ذلك بأن هذه الفئة قد تكون قادرة على الشراء أو عكس ذلك لبيعها لتعزيز أعمالهم المتنوعة مما يساهم في تفتت الملكية الزراعية.

جدول رقم (٣٠)

نتائج اختبار شافيه (SCHEFFE) لعوامل التفتت تعزى لمصادر الدخل للأسرة

	زراعة الأرض	التجارة	الراتب	أخرى	متوسط حسابي
زراعة الأرض		.٤٤٩٨٢*	.٠١٧٣٦	.٩٥٣٧٠*	٣,٦٩٤٤
التجارة	-.٤٤٩٨٢*			.٥٠٣٨٨	٤,١٤٤٣
الراتب الشهري	-.٠١٧٣٦	.٤٣٢٤٦*	-.٤٣٢٤٦*	.٩٣٦٣٤*	٣,٧١١٨
أخرى	-.٩٥٣٧٠*	-.٥٠٣٨٨	-.٩٣٦٣٤*		٤,٦٤٨١

جدول رقم (٣١)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار الفروق للعوامل التي أدت إلى تفتت الملكية الزراعية تعزى لعدد أفراد الأسرة العاملين بالزراعة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	المعنوية Sig.
عدد العاملين	بين المجموعات	١٨,١٢٧	٣	٢٢,٣٤٩	٢,٦٠	,٠٠٠

بالزراعة	داخل المجموعات	٨٠,٠٢٦	٦٢٩			
	التباين الكلي	٩٨,١٥٣	٢٩٩			

يشير الجدول رقم (٣١) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل التي أدت إلى تفتت الملكية تعزى لعدد العاملين بالزراعة ويتضح من الجدول أن قيمة F المحسوبة أعلى من قيمةF الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى , (α = ٠,٠٥) وهذا يعني وجود فروق في الإجابات حول العوامل التي أدت إلى تفتت الملكية تعزى لفئة أفراد الأسر العاملين بالزراعة ويبين الجدول رقم (٣٢) نتائج اختبار شافية أن الفروق جاءت لصالح الفئة من ١-٢.

جدول رقم (٣٢)

اختبار فروق الإجابات للعوامل التي أدت إلى تفتت الملكية الزراعية تعزى لعدد أفراد الأسرة العاملين في الزراعة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
لا يوجد	٣,٨٤٧٦	.٥٦٧٩٦
من ١-٢	٤,٥٦٢٥	.٢٠٧٧٤

يشير الجدول رقم (٣٢) إلى أن المتوسط الحسابي لفئة أفراد الأسرة العاملين في الزراعة البالغ (من ١-٢) فردا أعلى من فئة لا يوجد أحد إذ بلغ (٤,٥٦٢) مقابل (٣,٨٤٧٦) وهذا يشير أن الفرق جاءت لصالح فئة من ١-٢ فردا ويعزى ذلك لعدم الاهتمام بالزراعة وما سببته من تعقيدات لظروف معيشتهم فأصبحت الأسر تقوم ببيع الأملاك مما ساهم في تفتتها.

جدول رقم (٣٣)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار الفروق للعوامل التي أدت إلى تفتت الملكية تعزى لطبيعة الأرض

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	مستوى المعنوية Sig.
طبيعة الأرض	بين المجموعات	٢٣,٩٢٠	٣	٣١,٧٩٤	٢,٦٠	,٠٠٠
	داخل المجموعات	٧٤,٢٣٢	٦٢٩			
	التباين الكلي	٩٨,١٥٣	٢٩٩			

يشير الجدول رقم (٣٣) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل التي أدت إلى تفتت الملكية الزراعية تعزى لطبيعة الأرض ويتضح من الجدول أن قيمة F المحسوبة أعلى من قيمةF الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى , (α = ٠,٠٥) وهذا يعني وجود فروق في الإجابات حول العوامل التي أدت إلى تفتت الملكية الزراعية تعزى لطبيعة الأرض ، ويبين الجدول رقم (٣٤) نتائج اختبار شافية أن الفروق جاءت لصالح الأرض المتروكة وقد يعزى ذلك للانصراف للاهتمامات الأخرى وهجر الزراعة والهجرة للمدن فتُركت الأرض.

جدول رقم (٣٤)

نتائج اختبار شافيه (SCHEFFE) حول عوامل التفتت تعزى لطبيعة الأرض

	غير مزروعة	مزروعة	متروكة	للبناء	متوسط حسابي
غير مزروعة		-.٢٤١١١*	.٥٥١٩٩*	-.٦٤٢٢٨*	٤,٠٦٨٤

مزروعة	.٢٤١١١*		.٧٩٣١١*	-.٤٠١١٦*	٣,٨٢٧٣
متروكة	-.٥٥١٩٩*	-.٧٩٣١١*		-١,١٩٤٢٧*	٤,٦٢٠٤
للبناء	.٦٤٢٢٨*	.٤٠١١٦*	١,١٩٤٢٧*		٣,٤٢٦١

٤-٧ هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الإجابات حول التغيرات البنائية للأسرة الريفية الأردنية الناجمة عن تفتت الملكية لزراعية تعزى للخصائص الاجتماعية والإقتصادية (الفئة العمرية ، المستوى التعليمي للزوج ، المهنة ، مكان السكن، مصادر الدخل ، عدد أفراد الأسرة العاملين بالزراعة ، طبيعة الأرض) ؟

جدول رقم (٣٥)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار الفروق للتغيرات البنائية للأسرة الريفية الأردنية الناجمة عن تفتت الملكية تعزى للفئة العمرية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	المعنوية Sig.
الفئة العمرية	بين المجموعات	٧٨,٠٦٢	٣	٣٧١,١٦٧	٢,٦٠	,٠٠٠
	داخل المجموعات	٢٠,٧٥١	٢٩٦			
	التباين الكلي	٩٨,٨١٣	٢٩٩			

يشير الجدول رقم (٣٥) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التغيرات البنائية والوظيفية للأسرة الريفية الأردنية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية تعزى للفئة العمرية ويتضح من

الجدول أن قيمة قيمة F المحسوبة أعلى من قيمةF الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى α)

, (٠,٠٥ = وهذا يعني وجود فروق في الإجابات حول التغيرات البنائية للأسرة الريفية الأردنية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية تعزى للفئة العمرية ويبين الجدول رقم (٣٦) نتائج اختبار شافية أن الفروق جاءت لصالح الفئة العمرية ٤٠-٤٩ سنة التي بدأت اهتماماتها بتعليم الأبناء والتوجه نحو الوظائف والمهن الأخرى وهجر الزراعة والشعور بالمسؤولية الاجتماعية والاقتصادية تجاه أسرها أدى إلى تغيرات في بُنى الأسرة.

جدول رقم (٣٦)

نتائج اختبار شافيه (SCHEFFE) للتغيرات البنائية للأسرة الريفية الأردنية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية تعزى للفئة العمرية

	اقل من ٣٠ سنة	٣٠-٣٩سنة	٤٠-٤٩ سنة	٥٠ فأكثر	المتوسط الحسابي
اقل من ٣٠ سنة		-.٧٨٥٧١*	.٤٣٠٨٨	.٢٨٩٤٨	٤,٠٧٥٠
٣٠-٣٩ سنة	.٧٨٥٧١*		١,٢١٦٦٠*	١,٠٧٥٢٠*	٣,٢٨٩٣
٤٠-٤٩سنة	-.٤٣٠٨٨	-١,٢١٦٦٠*		-.١٤١٤٠	٤,٥٠٥٩
٥٠ فاكبر	-.٢٨٩٤٨	-١,٠٧٥٢٠*	.١٤١٤٠		٤,٣٦٤٥

جدول رقم (٣٧)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار الفروق في الإجابات حول التغيرات البنائية الناجمة عن تفتت الملكية تعزى للمؤهل العلمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	المعنوية Sig.
المؤهل العلمي	بين المجموعات	٧٨,٤٥٦	٤	٤٢٨٤,٢	٢,٣٧	,٠٠٠

	داخل المجموعات	٢٠,٣٥٧	٢٩٥			
	التباين الكلي	٩٨,٨١٣	٢٩٩			

يشير الجدول رقم (٣٧) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التغيرات البنائية والوظيفية للأسرة الريفية الأردنية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية تعزى للمؤهل العلمي ويتضح من الجدول أن قيمة قيمة F المحسوبة أعلى من قيمةF الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى α)

, (٠,٠٥ = وهذا يعني وجود فروق في الإجابات حول التغيرات البنائية للأسرة الريفية الأردنية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية تعزى للمؤهل العلمي ويبين الجدول رقم (٣٨) نتائج اختبار شافية أن الفروق جاءت لصالح الفئة أقل من ثانوية عامة والتي أصبحت تشكل عبئا كبيرا على رب الأسرة لتزويجهم وبناء مساكن لهم مما ساهم في تغيرات النسق الأسري.

جدول رقم (٣٨)

نتائج اختبار شافيه (SCHEFFE) للتغيرات البنائية للأسرة الريفية الأردنية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية تعزى للمؤهل العلمي

	أمي	اقل من ثانوية	ثانوية	دبلوم	بكالوريوس	متوسط حسابي
أمي		.٥٦٨٢٦*	.٢٨٤٨١*	-.٨٦٢٤٦*	-.٨٣٢٣٦*	٤,٢٢٤٢
اقل من ثانوية	-.٥٦٨٢٦*		-.٢٨٣٤٥*	-١,٤٣٠٧٢*	-١,٤٠٠٦٢*	٤,٧٩٢٤
ثانوية	-.٢٨٤٨١*	.٢٨٣٤٥*			-١,١١٧١٧*	٤,٥٠٩٠
دبلوم	.٨٦٢٤٦*	١,٤٣٠٧٢*	١,١٤٧٢٧*	-١,١٤٧٢٧*		٣,٣٦١٧
بكالوريوس	.٨٣٢٣٦*	١,٤٠٠٦٢*	١,١١٧١٧*	-.٠٣٠١٠	.٠٣٠١٠	٣,٣٩١٨

جدول رقم (٣٩)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار الفروق للتغيرات البنائية الناجمة عن تفتت الملكية تعزى للمهنة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	المعنوية Sig.
المهنة	بين المجموعات	٧٣,٤٢١	٤	٢١٣,٢٤٧	٢,٣٧	,٠٠٠
	داخل المجموعات	٢٥,٣٩٢	٢٩٥			
	التباين الكلي	٨٨,٨١٣	٢٩٩			

يشير الجدول رقم (٣٩) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التغيرات البنائية والوظيفية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية تعزى للمهنة ويتضح من الجدول أن قيمة F المحسوبة أعلى من قيمةF الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى , (α = ٠,٠٥) وهذا يعني وجود فروق في الإجابات في التغيرات البنائية الناجمة عن تفتت الملكية تعزى للمهنة ويبين الجدول رقم (٤٠) نتائج اختبار شافية أن الفروق جاءت لصالح غير ذلك ويعزى إلى ن المردود الاقتصادي للمهن الأخرى أفضل من العمل الزراعي وهو من التغيرات التي أصالت بنى الأسرة.

جدول رقم (٤٠)

نتائج اختبار شافيه (SCHEFFE) للتغيرات البنائية للأسرة الريفية الأردنية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية تعزى للمهنة

	موظف حكومي	قطاع خاص	مزارع	أعمال حرة	غير ذلك	متوسط حسابي
موظف حكومي		.٣١١٣١	١,٠١٢٢٤*	.٠١٦٦٤	١,٣٥٢٩٨*	٣,٣٥٥٤
موظف قطاع خاص	-.٣١١٣١		.٧٠٠٩٣*	-.٢٩٤٦٧	١,٠٤١٦٧*	٣,٦٦٦٧
مزارع	-١,٠١٢٢٤*	-.٧٠٠٩٣*			.٣٤٠٧٤*	٤,٣٦٧٦
أعمال حرة	-.٠١٦٦٤	.٢٩٤٦٧	.٩٩٥٦٠*	-.٩٩٥٦٠*	١,٣٣٦٣٣*	٣,٣٧٢٠
غير ذلك	-١,٣٥٢٩٨*	-١,٠٤١٦٧*	-.٣٤٠٧٤*	-١,٣٣٦٣٣*		٤,٧٠٨٣

جدول رقم (٤١)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار الفروق في التغيرات البنائية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية تعزى لمكان السكن

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	المعنوية Sig.
مكان السكن	بين المجموعات	٨,٢٥٠	٢	١٣,٥٢٨	٣,٠٠	,٠٠٠
	داخل المجموعات	٩٠,٥٦٣	٢٩٧			
	التباين الكلي	٩٨,٨١٣	٢٩٩			

يشير الجدول رقم (٤١) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التغيرات البنائية والاجتماعية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية تعزى لمكان السكن ويتضح من الجدول أن قيمة F المحسوبة

أعلى من قيمةF الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى , (α = ٠,٠٥) وهذا يعني وجود

فروق في الإجابات حول وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التغيرات البنائية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية تعزى لمكان السكن ويبين الجدول رقم (٤٢) نتائج اختبار شافية أن الفروق جاءت لصالح سكان المناطق الزراعية داخل التقسيم ويعزى ذلك للزحف العمراني العشوائي والانفجار السكاني وأن التقسيم حل مشاكل المشاعية ووفر الخدمات المطلوبة.

جدول رقم (٤٢)

نتائج اختبار شافيه (SCHEFFE) للتغيرات البنائية للأسرة الريفية الأردنية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية تعزى لمكان السكن

	منطقة سكنية منظمة	منطقة سكنية زراعية	منطقة سكنية (داخل التقسيم)	متوسط حسابي
منطقة سكنية منظمة		.٣٢٣٩٥*	.٤٠٨٧٩*	٣,٧٤٨٧
منطقة سكنية زراعية	-.٣٢٣٩٥*		.٠٨٤٨٤	٤,٠٧٢٧
منطقة سكنية (داخل التقسيم)	-.٤٠٨٧٩*	-.٠٨٤٨٤		٤,١٥٧٥

جدول رقم (٤٣)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار الفروق للتغيرات البنائية الناجمة تفتت الملكية تعزى لمصادر الدخل

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	المعنوية Sig.
مصادر الدخل	بين المجموعات	٢٠,٩٤٣	٣	٢٦,٥٣٧	**٢,٦٠**	,٠٠٠
	داخل المجموعات	٧٧,٨٦٩	٦٢٩			
	التباين الكلي	٩٨,٨١٣	٢٩٩			

يشير الجدول رقم (٤٣) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التغيرات البنائية الناجمة عن تفتت الملكية تعزى لمصادر الدخل ويتضح من الجدول أن قيمة F المحسوبة أعلى من قيمةF الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى , (α = ٠,٠٥) وهذا يعني وجود فروق في الإجابات حول التغيرات البنائية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية ويبين الجدول رقم (٤٤) نتائج اختبار شافية أن الفروق جاءت لصالح مصادر الدخل الأخرى والتي انعكست على مستويات حياتهم بالتدريج.

جدول رقم (٤٤)

نتائج اختبار شافيه (SCHEFFE) للتغيرات البنائية للأسرة الريفية الأردنية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية تعزى لمصادر الدخل للأسرة

	زراعة الأرض	التجارة	الراتب	أخرى	متوسط حسابي
زراعة الأرض		-.١٩٨٢١*	-.٦٠٣٤٧*	.٤٨٣٣٣	٤,٢١١١
التجارة	.١٩٨٢١*		-.٤٠٥٢٦*	.٦٨١٥٤*	٤,٠١٢٩
الراتب الشهري	.٦٠٣٤٧*	.٤٠٥٢٦*		١,٠٨٦٨١*	٣,٦٠٧٦
أخرى	-.٤٨٣٣٣	-.٦٨١٥٤*	-١,٠٨٦٨١*		٤,٦٩٤٤

جدول رقم (٤٥)

اختبار فروق الإجابات حول التغيرات البنائية الناجمة عن تفتت الملكية نعزى لعدد أفراد الأسرة العاملين في الزراعة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
لا يوجد	٤,٠٠٠٩	.٥٧١٣٩
من ١-٢	٤,٦٩٣٨	.٠٩٧٩٧

يشير الجدول رقم (٤٥) إلى أن المتوسط الحسابي لفئة أفراد الأسرة العاملين في الزراعة البالغ ١-٢ فردا أعلى من فئة لا يـوجد احد إذ بلغ (٤,٦٩٣٨) مقابل (٤,٠٠٩) وهذا يشير أن الفرق جاءت لصالح فئة من ١-٢ فردا ويعزى ذلك الى هجرة العمل الزراعي.

جدول رقم (٤٦)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار الفروق في الإجابات للتغيرات البنائية الناجمة عن تفتت الملكية تعزى لطبيعة الأرض

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	مستوى المعنوية Sig.
طبيعة الأرض	بين المجموعات	٣٥,٧٤٥	٣	٥٥,٩٢٢	٢,٦٠	,٠٠٠
	داخل المجموعات	٦٣,٠٦٨	٦٢٩			
	التباين الكلي	٩٨,٨١٣	٢٩٩			

يشير الجدول رقم (٤٦) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التغيرات البنائية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية تعزى لطبيعة الأرض ويتضح من الجدول أن قيمة F المحسوبة أعلى من قيمةF الجدولية وهي دالة إحصائيا عند مستوى (α = ٠,٠٥)، وهذا يعني وجود فروق في الإجابات حول التغيرات البنائية والوظيفية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية تعزى لطبيعة الأرض ويبين الجدول رقم (٤٧) نتائج اختبار شافية أن الفروق جاءت لصالح الأرض المتروكة بسبب الهجرة والتوجه نحو المهن والوظائف الأخرى.

جدول رقم (٤٧)

نتائج اختبار شافيه (SCHEFFE) للتغيرات البنائية للأسرة الريفية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية تعزى لطبيعة الأرض

	غير مزروعة	مزروعة	متروكة	للبناء	متوسط حسابي
غير مزروعة		.٣٦٨٣٩*	.٥٢٩٤٩*	-.٥٢٨٥٣*	٣,٨٩٥٥
مزروعة	-.٣٦٨٣٩*		.١٦١٠٩	-.٨٩٦٩٣*	٤,٢٦٣٩
متروكة	-.٥٢٩٤٩*	-.١٦١٠٩		-١,٠٥٨٠٢*	٤,٤٢٥٠
للبناء	.٥٢٨٥٣*	.٨٩٦٩٣*	١,٠٥٨٠٢		٣,٣٦٧٠

الفصل الخامس

تحليل النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

٥- ملخص النتائج والتوصيات

٥-١ ما الخصائص الاجتماعية – الاقتصادية للأسرة الريفية في مجتمع الرمثا؟

أظهرت النتائج أن أعمار مجتمع الرمثا تزيد عن ٥٠ سنة وبنسبة (٦١%) وأن نسبة الأميين من الأزواج (الذكور) (٤٠%)، وهو ما يتفق مع أعمار فئات المجتمع والذين لم تسمح لهم ظروفهم الحياتية بمتابعة التعليم وتفضيل العمل الزراعي على ذلك.

وأظهرت النتائج أن نسبة الأميات ٤٩,٣% وأن غالبية أرباب الأسر يعملون بالأعمال الحرة وبنسبة (٥٩,٧%)، وأن حجم الأسرة بلغ من ٤ - ٦ أفراد وبنسبة ٣٤%، وهذه النتيجة تتفق مع ما هو مألوف من حيث عدد أفراد الأسرة في المجتمع الأردني بشكل عام، وتبين أن من لا يسكن في منزل رب الأسرة نسبة بلغت (٤٢%) وهو ما يشير إلى تغير في البُنى الاجتماعية في الريف الأردني، وأن من يسكنون في مساكن ملك لهم بنسبة تصل إلى (٨٢,٣%)، وهذا يتفق مع الاتجاه العام السائد في الريف الأردني في رغبة الأسر الأردنية وخاصة الريفية منها في امتلاك منزل خاص بها، وأن عدد غرف المنزل للغالبية العظمى بنسبة (٨٨%) تملك منازل عدد غرفها (أكثر من ٤ غرف) وهي نسبة معقولة تتفق مع أحجام الأسر، وأن من تسكن في منطقة سكنية داخل التقسيم وبنسبة (٣٧,٧%)، وهي الأعلى بسبب الزحف العمراني العشوائي على الأراضي الزراعية. وصلة القرابة بين الزوجين تبين وبنسبة (٥٩,٣%) زواجهم من غير الأقارب وهو من التغيرات في البناء الأسري الريفي، كما وبينت النتائج وبنسبة (٥٠%) كان مهر الزوجة مصاغ ذهبي وهذا يتسق مع العادات والتقاليد الحديثة السائدة في المجتمع الأردني، وأما الدخل الشهري تبين وبنسبة (٦٩,٣%) يتراوح دخلهم ما بين ٦٠٠ - ٨٩٩ دينار، وهذه النتيجة تتفق مع مستوى الدخول العامة في الأردن. وأن (٤٢%) يعتمدون في مصادر دخولهم على التجارة، وبنسبة (٤٦%) وأن غالبية الملكيات وبنسبة ٥٠,٣% جائت عن طريق الإرث ، ومن أراضيهم للبناء وبنسبة (٦١%) مساحة أراضيهم تقل عن ١٠ دونمات - وهي مساحات صغيرة إلى حد ما وهو ما يشير الى تناقص حجم الملكية الزراعية علما بأن متوسط حجم الملكية بلغ عند التوزيع على السكان (٥١) دونم للمالك الواحد وهو ما يؤكد تفتت نسق الملكية في مجتمع الرمثا، وأن هنالك عزوفاً عن الزراعة وبنسبة (٩٧,٣%) لا يعملون بالزراعة، وهذا يشير إلى مدى الابتعاد عن الزراعة والهجرة الداخلية ووجود الحافز لبيع الأراضي وتفتتها بفعل العوامل الإجتماعية والإقتصادية والتشريعية وغيرها.

٥-٢ ما مدى انتشار ظاهرة تفتت الملكية الزراعية في مجتمع الرمثا ؟

أظهرت النتائج أن النسبة العليا من أملاك أفراد مجتمع الرمثا خضعت للتنظيم و التقسيم، كما تم استخدام نسبة كبيرة منها للبناء وأنها غير كافية للإنتاج الزراعي وزالت مشاعيتها وتعرضت للتفتت وتقسيمها بين الورثة و خضوعها لعمليات الإفراز، وإلى إنتشار ظاهرة التفتت واستفحالها في مجتمع الرمثا، ويمكن تفسير ذلك إلى حد ما أنه مطلب من المالكين، لأنه يعمل عل رفع أسعار أراضيهم وإيصال الخدمات العامة من ناحية، ومن ناحية أخرى لمردودها الإقتصادي السهل بعد بيعها .

٥-٣ ما العوامل التي أدت إلى تفتت الملكية الزراعية في مجتمع الرمثا ؟

لقد أظهرت النتائج بأن العوامل الإجتماعية والإقتصادية والتشريعية ساهمت في تفتت الملكية الزراعية في مجتمع الرمثا وأن الميراث شكل العامل الأكثر أهمية لتفتت الملكية الزراعية، ويتفق ذلك مع ما جاء من نتائج لدراسة (برهم، ١٩٨٩)، وكذلك أدى ارتفاع قيم الأراضي الزراعية إلى تفتتها وهو يتفق مع ما جاء من نتائج لدراسة (النويران، ٢٠٠٠)، وعدم جدوى الإنتاج الزراعي وصغر حجم الملكيات، وهو يتفق مع ما جاء من نتائج في دراسة (الضيافلة، ٢٠٠٠)، وعمليات التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وإنشاء المشاريع التجارية والصناعية من قبل الدولة والزيادة السكانية وهو يتفق مع ما جاء من نتائج لدراسة (كالاناتري وزاده، ٢٠٠٨)، وتزويج الأبناء وإنشاء مدن صناعية في المنطقة وتكاليف تعليم الأبناء بالجامعات وصعوبة الأوضاع الاقتصادية، أدت إلى تفتت نسق الملكية الزراعية في مجتمع الرمثا كما وأن نتائج هذه الدراسة تتعارض مع دراسة (الهويمل،١٩٩٦) ولجميع العوامل الآنفة الذكر.

٥-٤ ما التغيرات البنائية للأسرة الريفية الأردنية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية؟

أظهرت النتائج بأن تفتت الملكية الزراعية أدى إلى تغيرات في بنية الأسرة الأردنية بتحولها من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، ويتضح أن عدم جدوى الإنتاج الزراعي الناجم عن التفتت دفع أفراد الأسرة إلى التوجه للعمل في الوظائف الحكومية وهجر الزراعة، وأن الأسرة أخذت بتحديد النسل لحد ما وضعف دورها في الاختيار الزواجي، وأن التفتت أضعف العلاقات مع الأقارب وعلى الأخص الورثة للرغبة في ذلك، و إلى تراجع الرغبة في الزواج من الأقارب. وأن الأوضاع الاقتصادية مع تزامن عدم جدوى الإنتاج الزراعي أدت الى الهجرة وإلى التوجه للوظائف

الحكومية والمهن والأعمال الأخرى بمختلفها لأنها توفر مصدر دخل ثابت، وتساعد الأسرة في تغطية نفقاتها في غياب عدم جدوى الزراعة وصغر حجم الملكيات، وجميع هذه النتائج بينت التغير الذي أصاب البناء الإجتماعي لمجتمع الرمثا.

٥-٥ هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الإجابات حول مدى انتشار تفتت الملكية تعزى للخصائص الاجتماعية والإقتصادية (الفئة العمرية ، المستوى التعليمي للزوج ، المهنة ، مكان السكن، مصادر الدخل ، عدد أفراد الأسرة العاملين بالزراعة ، طبيعة الأرض) ؟

أظهرت النتائج إلى وجود فروق في إنتشار تفتت الملكية الزراعية تعزى للفئة العمرية من ٤٠-٤٩ سنة، ووجود فروق تعزى للمؤهل العلمي وجاءت لصالح حملة الثانوية العامة، ووجود فروق تعزى للمهنة، وأن الفروق جاءت لصالح المهن الأخرى، ولمكان السكن لصالح سكان المنطقة الزراعية، ووجود فروق تعزى لمصادر الدخل لصالح مصادر أخرى، ووجود فروق لعدد الأفراد العاملين في الزراعة لصالح الفئة المكونة من ١-٢ فردا، ووجود فروق لطبيعة الأرض لصالح الأرض المتروكة. وتشير جميع هذه النتائج إلى المساهمة في انتشار الظاهرة الآخذة بالتعقيد في مجتمع الرمثا بفعل العوامل الإجتماعية والإقتصادية.

٥-٦ هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الإجابات حول عوامل تفتت الملكية تعزى للخصائص الاجتماعية والإقتصادية (الفئة العمرية ، المستوى التعليمي للزوج ، المهنة ، مكان السكن، مصادر الدخل ، عدد أفراد الأسرة العاملين بالزراعة ، طبيعة الأرض) ؟

أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق للعوامل التي أدت إلى تفتت الملكية الزراعية تعزى للفئة العمرية و لصالح الفئة العمرية ٤٠- ٤٩ سنة، ووجود فروق تعزى للمؤهل العلمي لصالح الفئة اقل من ثانوية عامة، ووجود فروق تعزى للمهنة لصالح المهن الأخرى، ووجود فروق تعزى لمكان السكن لصالح سكان المناطق الزراعية، ووجود فروق تعزى لمصادر الدخل لصالح مصادر أخرى، كما وأظهرت الدراسة وجود فروق تعزى لعدد أفراد الأسرة العاملين في الزراعة ولصالح الفئة من ١-٢ فردا، وكذلك وجود فروق تعزى لطبيعة الأرض ولصالح الأرض المتروكة. وأظهرت جميع النتائج أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية قد لعبت دورا

كبيرا في تفتت نسق الملكية الزراعية بفعل المعطيات البشرية والطبيعية ودمرت أهم مورد اقتصادي أسري في مجتمع الرمثا.

٥-٧ هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الإجابات حول التغيرات البنائية للأسرة الريفية الأردنية الناجمة عن تفتت الملكية لزراعية تعزى للخصائص الاجتماعية والإقتصادية (الفئة العمرية ، المستوى التعليمي للزوج ، المهنة ، مكان السكن، مصادر الدخل ، عدد أفراد الأسرة العاملين بالزراعة ، طبيعة الأرض) ؟

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التغيرات البنائية للأسرة الريفية الأردنية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية تعزى للفئة العمرية لصالح الفئة العمرية ٤٠-٤٩ سنة، ووجود فروق تعزى للمؤهل العلمي جاءت لصالح الفئة اقل من ثانوية عامة، ووجود فروق تعزى للمهنة لصالح مهنة المزارعين، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمكان السكن ولصالح سكان المناطق الزراعية داخل التقسيم، ووجود فروق تعزى لمصادر الدخل لصالح المصادر الأخرى، ووجود فروق تعزى لعدد أفراد الأسرة العاملين في الزراعة لصالح الفئة المكونة من ١-٢ فردا، ووجود فروق تعزى لطبيعة الأرض ولصالح الأرض المتروكة. وجميع هذه النتائج أدت إلى انتهاء امتداد الأسر واتجهت نحو الأسرة النووية كما وأدت إلى تطورات وتغيرات في البناء الإجتماعي لمجتمع الرمثا.

٥-٨ التوصيات

في ضوء النتائج السابقة خرجت الدراسة بعدد من التوصيات المقترحة، والتي يعتقد بان الأخذ بها من شأنه أن يساهم في مساعدة صانعي القرار وأصحاب الشأن في حماية ذاتية الأرض وما يجري عليها والحد من تفتتها في المجتمع الريفي الأردني، وفيما يلي عرض لمجموعة من التوصيات لتفعيل هذا الدور:-

١- الحد من إدخال الأراضي الزراعية مناطق التنظيم والتقسيم وتغيير صفة استعمالها من خلال التشريعات الأردنية واقتصار ذلك على الأراضي غير الزراعية، واستغلال الجبلية بدلا منها وإقامة الخدمات العامة فيها لتشجيع الزحف السكاني عليها بدلا من الزحف على حساب الرقعة الزراعية، حفاظا على أهم موئل اسري اقتصادي واجتماعي لأسر مجتمع الرمثا.

٢- تطبيق نصوص المواد من (١٠٦١ – ١٠٦٦) من القانون المدني الأردني (قانون ملكية الأسرة) بإلزامية تطبيق جميع هذه المواد في التعامل مع الأراضي الزراعية، لما لهذه النصوص الصريحة والواضحة التي تخص الأراضي الزراعية من دور في الحفاظ على ذاتية الأرض وعدم تفتتها، والتي تحافظ على بقاء ملكية الأراضي الزراعية بحوزة الأسر لاستغلالها للزراعة للمساهمة في تحقيق مستوى معيشي لائق لحياة الأسر في مجتمع الرمثا.

٣- دراسة قوانين وزارة الزراعة التي خلت من حماية الأرض بذاتها لا لما يجري عليها لحمايتها من التفتت، حيث لم يرد في هذه القوانين ما يحمي ذاتية الأرض الزراعية في الأردن وان غالبية نصوص قوانينها تخص ما يجري على الأرض من زراعة وغراس لا لما يجري عليها من عوامل بشرية وطبيعية، وان أكثر اهتمامات قانون الزراعة هو حماية الأراضي الحرجية فقط. وضرورة تعديل هذه القوانين تنعكس آثارها على اسر المجتمع الريفي في مجتمع الرمثا.

٤- دراسة بعض التشريعات التي تساهم في تفتت الملكية الزراعية وخصوصا نظام الإفراز، الذي يسمح بإفراز (٤) دونمات للحفاظ على عدم الاستمرار في تفتت الملكية الزراعية في المناطق الزراعية، والتي أصبحت تعاني منه الأسر لصغر حجم هذه الملكيات وعدم جدواها الزراعية لتحسين الأوضاع المعيشية في مجتمع الرمثا.

٥- تفعيل قانون حماية المزارعين رقم (٣٧) لعام (١٩٥٣م) ضمن التشريعات والقوانين الأردنية الحديثة، والذي لا يسمح ببيع الأراضي الزراعية وإفرازها وعدم البناء عليها، فهو من القوانين التي تحد من ظاهرة تفتت الأراضي الزراعية لأهمية مردود ذلك على الأسر من الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجتمع الأردني.

٦- التصدي لظاهرة تفتت الملكية الزراعية، وتحويل مفهوم الأرض من مفهوم حسي مادي لهذه الأسر إلى مفهوم تشاركي وطني، وتساهم فيه كافة الفعاليات الوطنية الاقتصادية والسياسية لإنقاذ الأسر من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي أصبحت تلازمهم.

٧- إنشاء بنك وطني يسمى (بنك الأرض)، بحيث يتم معاملة الأرض كأسهم لمالكيها تباع وتشترى ويتصرف بها دون مساس بالأرض ذاتها، ويتم استثمارها وفقا لقوانين وتشريعات تشرف عليها الدولة، مما يعزز في عدم تفتتها وزيادة إنتاجيتها والمحافظة على بقاءها للأسر باعتبارها مصدر رزقهم الوحيد.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

- القرآن الكريم
- أبو حوسة، موسى ، (٢٠٠١)، **دراسات في علم الاجتماع الأسري**، منشورات عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان : مطبعة الجامعة الأردنية.
- أبو فخر، فندي، (١٩٩٩)، **تاريخ لواء حوران الاجتماعي السويدا – درعا – القنيطرة – عجلون**، دمشق – سوريا.
- أبو ليلى، يوسف، وقطامي، نايفة، ودرويش، خليل، وساري، حلمي، وخيري، مجدالدين، و عبدالجواد، فائق، وحداد، مها، (٢٠٠٥)، **علم الاجتماع الأسري (ط١)**، عمان: منشورات جامعة القدس المفتوحة.
- أبو نوار، معن، (٢٠٠٠)، **تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية قيام وتطور إمارة شرق الأردن ١٩٢٠ – ١٩٢٩ (الجزء الأول)**، عمان: مكتبة الرأي المؤسسة الصحفية الأردنية.
- ابوبكر، أمين مسعود، (١٩٩٦)، **ملكية الأراضي في متصرفية القدس ١٨٥٨ – ١٩١٨**، عمان: مؤسسة عبدالحميد شومان.
- إيمي هايت، ج تيومنز(٢٠٠٤)، **من الحداثة الى العولمة رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغير الإجتماعي**، عالم المعرفة **العدد (٣١٠)**، الكويت.
- البخيت، محمد عدنان، (١٩٩٢)، ناحية بني الأعسر،**مجلة دراسات**،عمان: الجامعة الأردنية، المجلد الخامس عشر ، العدد ٧.
- بركات، حليم، (٢٠٠٠)، **المجتمع العربي في القرن العشرين (ط١)**، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- برهم، نسيم، (١٩٨٩)، تفتت الملكية الزراعية في الأردن، **مجلة دراسات**، عمان: الجامعة الأردنية المجلد السادس العدد الحادي عشر.
- التل، غسان، (١٩٩٩)، **المجتمع العشائري قضايا ومشكلات دراسات في المجتمع العشائري**، اربد: دار الكندي للنشر.
- الجالودي والبخيت، عليان ومحمد، (١٩٩٢)، **قضاء عجلون في عصر التنظيمات العثمانية**، عمان – الأردن.

- حطب، زهير، (١٩٧٦)، **تطور بُنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياه المعاصرة**، بيروت: معهد الإنماء العربي، الدراسات الإنسانية، علم اجتماع الأسرة.
- الحوراني، هاني، (١٩٧٨)، **التركيب الاقتصادي – الاجتماعي لشرق الأردن**، مقدمات التطور المشوه ١٩٢١- ١٩٥٠، بيروت: مركز الأبحاث.
- خمش، مجدالدين، (٢٠٠٥)، **علم الاجتماع الموضوع والمنهج مع تركيز على المجتمع العربي (ط٣)**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- الخولي، حسن، (١٩٨٢)، **الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث مدخل اجتماعي ثقافي (ط١)**، القاهرة: دار المعارف.
- خيري ، مجد الدين ، (١٩٨٥)، **العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر النووية الأردنية**، عمان: الجامعة الأردنية.
- خيري، مجدالدين عمر، (١٩٩٩)، **الأسرة والأقارب دراسة ميدانية على عينة من الأسر النواة في مدينة عمان (ط٣ منقحة)**، عمادة البحث العلمي عمان: ، منشورات الجامعة الأردنية، مطبعة الجامعة الأردنية.
- دائرة الإحصاءات العامة ،(٢٠١٢)، **مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن التقرير الأولي** ، عمان : الأردن، بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID.
- دائرة الأراضي والمساحة (١٩٣٤)، مديرية التسوية، **جداول الحقوق**، عمان.
- دائرة الأراضي والمساحة (١٩٣٤-٢٠١٣)، **سجل الأموال غير المنقولة**، مديرية تسجيل أراضي الرمثا.
- دائرة الأراضي والمساحة (٢٠٠٤-٢٠١٣)، **دفاتر الإفراز بأنواعه**، مديرية تسجيل أراضي الرمثا.
- دائرة الأراضي والمساحة (٢٠٠٤-٢٠١٣)، **دفاتر حصر الإرث (الميراث)**، مديرية تسجيل أراضي الرمثا.
- دائرة الأراضي والمساحة (٢٠١٣)، **قاعدة البيانات**، مديرية تسجيل أراضي الرمثا.
- دائرة الأراضي والمساحة (٢٠١٣)، **مديرية الحاسوب**، عمان.
- دائرة الأراضي والمساحة(٢٠٠٤-٢٠١٣)، **دفاتر عقود البيع**،مديرية تسجيل أراضي الرمثا.
- دائرة الأراضي والمساحة، (٢٠١٣)، **موجز في أعمال التسوية**، عمان.
- الدوري، عبدالعزيز، (٢٠٠٣)، **التكوين التاريخي للأمة العربية دراسة في الهوية والوعي (ط٤)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- رشوان، عبدالحميد، (٢٠٠٣)، **الأسرة والمجتمع دراسة في علم اجتماع الأسرة**، الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة.
- رئاسة الوزراء الأردنية، (١٩٤٢)، **الجريدة الرسمية**، العدد (٧٥١) الصادر بتاريخ ١٩٤٢/٩/١، عمان.
- رئاسة الوزراء الأردنية، (١٩٥٢)، **الجريدة الرسمية**، العدد (١١١٣) الصادر بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٦، قانون رقم (٤٠)، عمان.
- رئاسة الوزراء الأردنية، (١٩٥٣)، **الجريدة الرسمية**، العدد (١١٣٤) الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٦، قانون رقم (٣٧)، عمان.
- رئاسة الوزراء الأردنية، (١٩٥٣)، **الجريدة الرسمية**، العدد (١١٣٤) الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٦، قانون رقم (٤١)، عمان.
- رئاسة الوزراء الأردنية، (١٩٥٣)، **الجريدة الرسمية**، العدد (١١٣٤) الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٦، قانون رقم (٤٢)، عمان.
- رئاسة الوزراء الأردنية، (١٩٥٣)، **الجريدة الرسمية**، العدد (١١٣٥) الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٣/١، قانون رقم (٤٨)، عمان.
- رئاسة الوزراء الأردنية، (١٩٥٣)، **الجريدة الرسمية**، العدد (١١٣٥) الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٣/١، قانون رقم (٤٩)، عمان.
- رئاسة الوزراء الأردنية، (١٩٦٨)، **الجريدة الرسمية**، العدد (٢٠٧٦) الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٥، قانون رقم (١١)، عمان.
- زكريا، خضر، (١٩٩٣)، **المدارس السوسيولوجية المعاصرة**، عدن – اليمن.
- السريحيين، فاروق ، (١٩٨٥)، **تاريخ مدينة الرمثا ولوائها دراسة تاريخية انثروبولوجية (ط١)**.
- السنهوري، عبدالرزاق، (١٩٩٨)، **الوسيط في شرح القانون المدني الجديد (ط٨)**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- السنهوري، عبدالرزاق، (١٩٩٨)، **الوسيط في شرح القانون المدني الجديد (ط٩)**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- سوار، محمد، (١٩٩٧)، **حق الملكية في ذاته في القانون المدني الكتاب الأول** ، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- الشافعي، احمد، (١٩٩٥)، **الملكية والعقد في الفقه الإسلامي**، الإسكندرية: دار الهدى للمطبوعات.
- شافعي، محمود، (١٩٨٥)، التحليل الاقتصادي للبنيان الهيكلي والتفتت الحيازي في الأردن، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية المجلد (١٢) العدد (٥)، (بحث منشور).
- شرابي، هشام، (١٩٨٧)، **بحث في المجتمع العربي المعاصر**، سلسلة السياسة والمجتمع، بيروت: دار الطليعة.
- شرابي، هشام، (١٩٩١)، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي (ط٤)**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- الضيافلة، عمر، (٢٠٠٠)، **تفتت الوحدات الزراعية في قضاء المصطبة الأبعاد والنتائج**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، عمان :الجامعة الأردنية .
- الطوالبه، شافي، (٢٠١١)، **ملكية الأرض والزراعة في شرق الأردن ١٨٩٣- ١٩٤٨ (ط١)**، عمان: دار يافا للنشر والتوزيع.
- العبادي، عبدالسلام، (٢٠٠٠)، **الملكية في الشريعة الإسلامية طبيعتها ووظيفتها وقيودها**، دراسة مقارنة للقوانين والنظم الوضعية، القسم الأول، بيروت.
- عبدالمعطي، عبدالباسط، (١٩٨١)، **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (٤٤)، الكويت.
- عثمان وساري، إبراهيم وسالم، (٢٠٠٩)، **نظريات في علم الاجتماع**، عمان: منشورات جامعة القدس المفتوحة.
- العزام وحوسة، إدريس وموسى، (١٩٩٧)، **المجتمع الريفي والحضري**، عمان: منشورات جامعة القدس المفتوحة.
- العزام، محمد، (٢٠١٢)، **القسمة المنهية للشيوع دراسة مقارنة**، (بحث منشور)، الجامعة الأردنية – عمان.
- العمري، نادرة، (٢٠٠٩)، **حق الملكية في القانون المدني وتطبيقه في دائرة الأراضي والمساحة**،
- عوض،عبد العزيز، (١٩٩٠)، نظام ملكية الأرض في بلاد الشام، **مجلة دراسات** تاريخية، العدد (٣٥).
- الفضيل، محمود، (١٩٨٨)، **مركز دراسات الوحدة العربية (ط١)**، جامعة الأمم المتحدة، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، ، بيروت - لبنان.

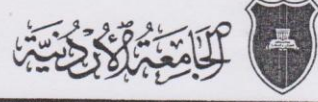
- كريب،إيان، (١٩٩٩)، ترجمة محمد غلوم، **النظرية الإجتماعية من بارسونز إلى هابرماس،** عالم المعرفة **العدد (٢٤٤)،** الكويت.
- الملقي، بدري، (١٩٩٤)، **الأرض وملكيتها في الأردن،** منشورات لجنة تاريخ الأردن (٢٥)، سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن، عمان :المكتبة الوطنية.
- المملكة الأردنية الهاشمية، (١٩٩٤)، **القانون المدني الأردني،** نقابة المحامين ، (ط٥) إعداد المكتب الفني بإدارة المحامي إبراهيم ابورحمة ، عمان :مطبعة التوفيق.
- المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة،(٢٠١٢)، **الكتاب الإحصائي السنوي الأردني العدد (٦٣)،** عمان: مطابع دائرة الإحصاءات العامة.
- المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الأراضي والمساحة، (٢٠٠٧)، **قوانين وأنظمة الأراضي والمساحة (ط٤) الجزء الأول،** (تشمل تعليمات التسجيل والقوانين والأنظمة ذات العلاقة).
- المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الأراضي والمساحة، (٢٠٠٧)، **مجموعة القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بعمل دائرة الأراضي والمساحة (ط٤) الجزء الثاني.**
- المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الأراضي والمساحة، (٢٠٠٧)، **موجز في أعمال التسوية.**
- المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الأراضي والمساحة، (٢٠١٣)، **التقرير السنوي.**
- النويران، سوزان، (٢٠٠٠)، **اثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية على قيم الأراضي في مدينة السلط،** رسالة ماجستير (غير منشورة)،الجامعة الأردنية، عمان الأردن.
- الهويمل، احمد، (١٩٩٦)، **العوامل الاجتماعية والاقتصادية المحدودة للدخل المزروعي في منطقة الموقر،** رسالة ماجستير (غير منشورة)،الجامعة الأردنية، عمان الأردن .

المراجع الأجنبية

- Gajendra S. Niroula, Gopal B. Thapa (٢٠٠٥) Impacts and causes of land fragmentation, and lessons learned from land consolidation in South Asia **Land Use Policy** ٢٢ pp ٣٥٨–٣٧٢
- Kakwagh, V.V., Aderonmu J.A. and Ikwuba A,(٢٠١١**),** Land Fragmentation and Agricultural Development in Tivland of Benue State, Nigeria. **Current Research Journal of Social Sciences** ٣(٢),PP ٥٤-٥٨.
- Kalantari, K., Abdollahzadeh, G., ٢٠٠٨. Factors affecting agricultural land fragmentation in Iran: a case study of Ramjerd sud district in Fars province. **AmericanJournal of Agricultural and Biological Science** ٣, ٣٥٨–٣٦٣.
- Kathleen A. Farleya, , Lina Ojeda-Revahb, Emily E. Atkinsona, B. Ricardo Eaton-Gonzálezc (٢٠١١) Changes in land use, land tenure, and landscape fragmentation in the Tijuana River Watershed following reform of the ejido sector **Current Research Journal of Social Sciences** ٣(٢): ٥٤-٥٨, ٢٠١١
- Li You, (٢٠١٠) ,"**Analysis of Land Fragmentation in P.R.China**, Master thesis, ITC, Enschede
- Marioara RUSU (٢٠٠٠), **Agricultural Land Fragmentation and Land Consolidation** Rationality١Institute of Agricultural Economics, Bucharest, Romania
- Riddell Jim and F. Rembold (٢٠٠٠), **Social and Economic Impact of Land**. **Fragmentation on Rural Society In Selected EU Accession**.**Countries**. TU Delft - UDMS
- Shuhao Tan, Nico Heerin,and Futian Qu(٢٠٠٦) Land fragmentation and its driving forces in China**, Land Use Policy** ٢٣ ,pp ٢٧٢–٢٨٥
- Theodor , Hanf , Riad , Younes (١٩٧٥) , **Die Gesellschaft in Wandel** , Belzverlag , Basel.
- Wickramaarachc N.C(٢٠١١) Causes and Incidences of Paddy Land Fragmentation in Sri Lanka: A Case Study in Maha-Kanadarawa Settlement Scheme in Anuradhapura District , Fifth Annual Research Forum**, Sri Lanka Agricultural Economics Association** (SAEA).

الملاحق

ملحق رقم (١) كتاب رئاسة الجامعة الأردنية لتسهيل مهمة إجراء الدراسة الموجه إلى عطوفة مدير عام دائرة الأراضي والمساحة



رئاسة الجامعة
University Administration

الرقم: ٢٠١٣/١/ ٤٣٨٧
الرقم الآلي: ٥٥٥٠٥٢
الموافق ٢٦/١٢/٢٠١٣م

عطوفة مدير دائرة الأراضي والمساحة المحترم

الموضوع:- تسهيل مهمة

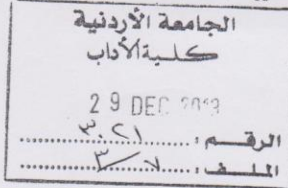
تحية طيبة وبعد،،،

فأرجو إعلامكم بأن الطالب"غسان عوض سالم عداربه" من طلبة برنامج الدكتوراه في قسم علم الاجتماع في كلية الآداب بالجامعة الأردنية يقوم بإعداد أطروحته بعنوان :-

"العوامل الاجتماعية/ الاقتصادية لتفتت الملكية الزراعية وتأثيراتها في بنى ووظائف الأسرة الريفية/ الرمثا إنموذجا".

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز للمعنيين لديكم بتسهيل مهمة الطالب المذكور لغايات البحث العلمي حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،


الجامعة الأردنية
كلية الآداب
29 DEC 2013
الرقم:
الملف:

/رئيس الجامعة
نائب الرئيس لشؤون الكليات الإنسانية

الأستاذ الدكتور هاني الضمور

نسخة / إلى أ.د. عميد كلية الآداب
ن.أ.ص

هاتف: ٥٣٥٥٠٠٠ (٦-٩٦٢) فرعي: ٢١١٢٠ فاكس: ٥٣٥٥٥١١ (٦-٩٦٢) فرعي- ٢١٠٣٥ عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel.: (962-6) 5355000 Ext.: 21120 Fax: (962-6) 5355511 Ext: 21035 AMMAN 11942 JORDAN
E-mail: admin@ju.edu.jo
http://www.ju.edu.jo

ملحق رقم (٢) تعديل عنوان الأطروحة قبل المناقشة

الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

قسم التخصص: علم الاجتماع
صادر القسم: ..../٣/ ٢٩٩
التاريخ: ١٠/ ٣/ ٢٠١٤

نموذج رقم (ط/6)
تعديل عنوان أطروحة دكتوراه جامعية

***معلومات شخصية:**

اسم الطالب: [illegible] الرقم الجامعي: [illegible] الهاتف: ٠٧٩٩٠٥٧٦٣٥

الكلية: الآداب القسم: علم الاجتماع التخصص: علم اجتماع

فصل الالتحاق بالبرنامج: [illegible] العام الجامعي: [illegible] تاريخ مناقشة الأطروحة: / / [illegible]

توقيع الطالب: التاريخ: ٩/ ٢/ ٢٠١٤

***عنوان الأطروحة كما أقر من كلية الدراسات العليا (باللغة التي ستكتب بها الأطروحة (يكتب طباعةً):**

العوامل الاجتماعية /الاقتصادية لتفتت الملكية الزراعية و تأثيرها في التغيرات البنائية، و الوظيفية للأسرة الريفية الأردنية : (الرمثا انموذجا)

* العنوان المعدل (باللغة التي ستكتب بها الأطروحة ويكتب طباعةً):

العوامل الاجتماعية /الاقتصادية لتفتت الملكية الزراعية و تأثيرها في التغيرات البنائية، للأسرة الريفية الأردنية : (دراسة سوسيولوجية لمجتمع الرمثا)

* العنوان الجديد مترجماً (يكتب طباعةً):

socio-economic factors of the Agricultural property fragmentation and their impact on structural changes in Jordanian rural family :
(a sociological study of Ramtha's community)

*** مبررات التعديل:**

تعود مبررات التعديل لكي تنسجم الدراسة بشكل دقيق مع متطلبات التخصص في مجالات علم الاجتماع

* توصية المشرف: لا مانع من تعديل عنوان الرسالة (الأطروحة الدكتوراه)

*** المشرف المنفرد/الرئيسي:**

الاسم: خليل درويش

الرتبة الأكاديمية: مشارك الرقم الوظيفي ١٠٠٥٨٨

قسم التخصص: علم الاجتماع

مكان العمل: كلية الآداب

تاريخ بدء الإشراف: ٢٠١٣/٢٠١٤

☑ موافق ☐ غير موافق على تعديل العنوان

التوقيع:

التاريخ: ٩ / ٣ / ٢٠١٤

*** المشرف المشارك (إن وجد):**

الاسم:

الرتبة الأكاديمية: الرقم الوظيفي

قسم التخصص:

مكان العمل:

تاريخ بدء الإشراف:

☐ موافق ☐ غير موافق على تعديل العنوان

التوقيع:

التاريخ: / /

***توصية لجنة الدراسات العليا في قسم التخصص**

☑ موافق ☐ غير موافق

رقم القرار: بالتمرير التاريخ: ١٠/ ٣/ ٢٠١٤

توقيع رئيس اللجنة:

***تنسيب لجنة الدراسات العليا في كلية التخصص**

☑ موافق ☐ غير موافق

رقم القرار: ٥ / ٢٠١٣ / ٢٠١٤ التاريخ: ١٠/ ٣/ ٢٠١٤

توقيع رئيس اللجنة:

***قرار مجلس كلية الدراسات العليـا**

☑ موافق ☐ غير موافق

رقم القرار: (٤٤٥ / ٢٠١٣ / ٢٠١٤ / ٤) التاريخ: ٢٠/ ٣/ ٢٠١٤

توقيع رئيس اللجنة:

نسخة/ أ.د. رئيس لجنة الدراسات العليا بكلية/

نسخة/ وحدة القبول والتسجيل

ملحق رقم (٣) إعلان التسوية بمنطقة الدراسة

نموذج تسوية (هـ)

اعلان تسوية

صادر بموجب المادة (٥) من قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٣

قرية الرمثا

١ — سيبدأ بعمل تسوية الاراضي في قرية الرمثا بتاريخ ١/٧/ ٤ ١٩٣ .

٢ — على جميع الاشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اراضي القرية المذكورة ان يهيئوا الوثائق المؤيدة لادعاءاتهم .

سيقيم موظف من دائرة الاراضي في القرية المبحوث عنها ويجب ان تقدم اليه الادعاءآت خلال مدة عشرين يوماً من التاريخ المبين اعلاه .

٣ — ان عمل التسوية يتناول جميع الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف اوحق تملك او حق منفعة في اية ارض سواء اكان ذلك الحق معترفاً به او متنازعاً عليه ويدخل في حق المنفعة كل علاقة بالارض كالرهن والتأمين والحجز وما شاكل ذلك .

٤— اذا قصر شخص ما بلا عذر مشروع عن العمل بمقتضيات هذا الاعلان يعتبر انه اسقط ادعاءه .

مدير الاراضي

ا . ب . متسل

ملحق رقم (٤) قائمة بأسماء المحكمين

الجامعة	اسم الدكتور	عدد
الأردنية	**الأستاذ الدكتور عايد الوريكات**	١
الأردنية	**الأستاذ الدكتور حمود عليمات**	٢
الأردنية	**الأستاذ الدكتور محمد الدقس**	٣
الأردنية **كلية الزراعة**	**الأستاذ الدكتور أماني العساف**	٤
البلقاء	**الأستاذ الدكتور حسين الخزاعي**	٥

ملحق رقم (٥) استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الأردنية

كلية الدراسات العليا

قسم علم الاجتماع

استبيان

حضرات الأخوة الأفاضل

اعد هذا الاستبيان استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع للدراسة الموسومة بعنوان (العوامل الاجتماعية / الاقتصادية لتفتت الملكية الزراعية و تأثيرها في التغيرات البنائية، للأسرة الريفية الأردنية :(دراسة سوسيولوجية لمجتمع الرمثا)).

آملا أن تقدموا جزءا من وقتكم للإجابة على فقرات الاستبيان بدقة وموضوعية بما يثري موضوع البحث

علما بان كافة الإجابات ستعامل لأغراض البحث العلمي

مع خالص التقدير لتعاونكم

الباحث

غسان عوض عذاربه

الجامعة الأردنية / كلية الدراسات العليا

أ- الخصائص الاجتماعية لأرباب اسر عينة مجتمع الدراسة

أرجو الإجابة على الأسئلة الواردة بوضع إشارة (X) على الإجابة التي تمثل وضعك

١- الفئة العمرية

١- اقل من ٣٠ سنة ٢- ٣٠ – ٣٩ سنة ٣- ٤٠ – ٤٩ سنة ٤- ٥٠ فأكثر

٢- المستوى التعليمي للزوج

١- أمي ٢- اقل من ثانوية عامة ٣- ثانوية عامة ٤- دبلوم متوسط ٥- بكالوريوس ٦- دراسات عليا

٣- المستوى التعليمي للزوجة

١- أمي ٢- اقل من ثانوية عامة ٣- ثانوية عامة ٤- دبلوم متوسط ٥- بكالوريوس ٦- أعلى من بكالوريوس

٤- المهنة

١- موظف حكومي ٢- موظف قطاع خاص ٣- مزارع ٤- قوات مسلحة ٥- أعمال حرة ٦- غير ذلك حدد....

٥- عدد أفراد أسرتك

١- ١-٣ ٢- ٤-٦ ٣- ٧-٩ ٤- ١٠ فأكثر

٦- عدد أفراد الأسرة المتزوجين الذين يسكنون معك في المنزل

١- لا يوجد ٢- من ١ – ٢ ٣- ٣-٤ ٤- ٥ فأكثر

٧- صفة المنزل الذي تسكنه الأسرة

١- ملك ٢- مستأجر

٨- عدد غرف المنزل

١- غرفة ٢- غرفتان ٣- ثلاث غرف ٤- أربع غرف فأكثر

٩- مكان السكن

١- منطقة سكنية منظمة (داخل التنظيم) ٢- منطقة سكنية زراعية (خارج التنظيم) ٣- منطقة سكنية منظمة (داخل التقسيم)

١٠- صلة القرابة بين الزوجين

١- زواج داخلي (من الأقارب) ٢- زواج خارجي (من غير الأقارب)

١١- مهر الزوجة

١- مصاغ ذهبي ٢- قطعة ارض ٣- مبلغ من المال ٤- غير ذلك حدد ....

ب- الخصائص الاقتصادية لأرباب اسر عينة مجتمع الدراسة

١٢- الدخل الشهري للأسرة

١- اقل من ٣٠٠ دينار ٢- ٣٠٠ – ٥٩٩ دينار ٣- ٦٠٠-٨٩٩ دينار ٤- ٩٠٠ فأكثر

١٣- مصادر الدخل للأسرة

١- من زراعة الأرض ٢- من التجارة ٣- الراتب الشهري ٤- مصادر أخرى حدد...

١٤- طريقة ملكية الأرض

١- عن طريق الإرث ٢- الشراء ٣- التفويض ٤- التخصيص ٥- منذ أيام التسوية

١٥- طبيعة الأرض التي تملكها

١- سليخ (غير مزروعة) ٢- مزروعة ٣- متروكة ٤- للبناء

١٦- مساحات الأرض الزراعية التي تملكها

١- اقل من ١٠ دونمات ٢- ١٠-١٩ دونم ٣- ٢٠-٢٩ دونم ٤- ٣٠-٣٩ دونم ٥- ٤٠-٤٩ دونم ٦- ٥٠ فأكثر

١٧- عدد أفراد الأسرة العاملين في الزراعة

١- لايوجد ٢- من ١-٢ ٣- ٣-٤ ٤- ٥-٦ ٥- ٧ فأكثر

ثانيا: - مدى انتشار ظاهرة تفتت الملكية؟

الرجاء وضع إشارة (X) مقابل العبارة التي تتفق مع رأيك حول مدى انتشار الظاهرة في مجتمعك؟

الرقم	سبب الانتشار	أوافق بشدة (٥)	أوافق (٤)	محايد (٣)	لا أوافق (٢)	لا أوافق بشدة (١)
١	خضعت أملاكي لمناطق التنظيم.					
٢	خضعت أملاكي لمناطق التقسيم.					
٣	تم تقسيم أملاكي بين الورثة.					
٤	عملت على إفراز جميع أملاكي.					
٥	قمت بتجزئة أملاكي.					
٦	قمت ببيع أملاكي.					
٧	استخدمت أملاكي لأغراض البناء لأفراد أسرتي					
٨	معظم أملاكي غير كافية للإنتاج الزراعي.					
٩	زالت ملكيتي المشاعية مع الأقارب تماماً.					
١٠	ما زالت ملكيتي الزراعية مشاعية					
١١	تعرضت ملكيتي الزراعية للتفتت عدة مرات					

ثالثا:- عوامل وأسباب تفتت الملكية الزراعية في الريف

الرجاء وضع إشارة (X) مقابل العبارة التي تتفق مع رأيك حول عوامل التفتت في مجتمعك؟

الرقم	عوامل التفتت	أوافق بشدة (٥)	أوافق (٤)	محايد (٣)	لا أوافق (٢)	لا أوافق بشدة (١)
١	ساهمت تكاليف تعليم الأبناء بالجامعات إلى تفتت ملكيتي الزراعية.					
٢	ساهم تزويج الأبناء في تفتت ملكيتي الزراعية.					
٣	أدت الزيادة السكانية إلى تفتت الملكية الزراعية.					
٤	أدت عمليات التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية في تفتتها					
٥	ساهم توزيع الإرث بين الورثة في تفتت الملكية الزراعية.					
٦	ساهم إنشاء مدن صناعية في المنطقة في تفتت الملكية الزراعية.					
٧	أدى التحضر إلى تفتت الملكية الزراعية					
٨	أدى ارتفاع قيم الأراضي الزراعية إلى تفتت الملكية الزراعية					
٩	ساهمت صعوبة أوضاعي الاقتصادية في تفتت ملكيتي الزراعية					
١٠	أدى عدم جدوى الإنتاج الزراعي لتفتت الملكية الزراعية.					

١١	ساهمت القوانين والأنظمة والتشريعات في تفتت الملكية الزراعية.					
١٢	ساهم التوجه لإنشاء مشاريع تجارية في تفتت الملكية الزراعية.					

سؤال:- برأيك هل هنالك عوامل أخرى ساهمت في تفتت الملكية الزراعية في مجتمعك ؟

....

....

....

رابعا:- التغيرات البنائية للأسرة الريفية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية

الرجاء وضع إشارة (X) مقابل العبارة التي تتفق مع رأيك حول اثر تفتت الملكية على التغيرات البنائية للأسرة في مجتمعك؟

الرقم	التغيرات البنائية	أوافق بشدة (٥)	أوافق (٤)	محايد (٣)	لا أوافق (٢)	لا أوافق بشدة (١)
١	النزاع على الملكية أدى إلى تراجع الزواج من الأقارب					
٢	لم يعد تعدد الزواج مفضلا بسبب تفتت الملكية					
٣	النزاع على الملكية داخل الأسرة اضعف سيطرة رب الأسرة					
٤	من مظاهر تفتت الملكية الزراعية انفصال الأبناء المتزوجين وتكوين اسر مستقلة					
٥	واجهت أسرتي ظروف معيشية صعبة بسبب تفتت الملكية					

٦	ارتفعت حالات الطلاق بسبب مشاكل الملكية الإرثية					
٧	أدى تفتت الملكية الزراعية إلى خلافات مع الأقارب					
٨	بسبب تفتت الملكية اقتصرت زياراتي للأقارب على المناسبات الاجتماعية فقط					
٩	أدى تفتت الملكية الزراعية إلى توفير سكن مناسب لأفراد أسرتي					
١٠	ما زالت الوجاهة العشائرية هي السبيل لحل مشاكل الأسرة في الملكية الزراعية					
١١	تراجعت الرغبة في كثرة الإنجاب بسبب تفتتت الملكية الزراعية					
١٢	ضعفت قيم التربية الأسرية بسبب تفتت الملكية الزراعية					
١٣	تراجع الاهتمام بتربية الأبناء على العمل الزراعي بسبب تفتت الملكية					
١٤	ساهمت التربية الأسرية بإقناع المرأة بالتخلي عن نصيبها في الميراث الذكور					
١٥	اختلت مظاهر التوافق الأسري بسبب تفتت الملكية الزراعية					
١٦	تراجعت السلطة الأسرية في اختيار الزواج للأبناء بسبب تفتت الملكية					
١٧	ضعف دور الأسرة في الاختيار الحر للزواج بسبب تفتت الملكية					
١٨	قل اعتماد استهلاك الأسرة على المنتوجات الحقلية بسبب تفتت الملكية الزراعية					

١٩	**ساهم تفتت الملكية في توجه أفراد الأسرة نحو الوظائف الحكومية**					
٢٠	**ساهم تفتت الملكية في هجرة أفراد الأسرة إلى المدينة**					

سؤال:- برأيك ما هي أهم التغيرات التي حدثت داخل الأسرة بسبب مشاكل الملكية؟

....

....

....

ملحق رقم (٦) كتاب تنقيح لغوي

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : 2014/3/31

الدكتور الفاضل رئيس قسم علم الاجتماع
الجامعة الأردنية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فأنهي لعلمكم أنني قمت بتدقيق رسالة الدكتوراة لغوياً للطالب (غسان عذاربة) والموسومة :" العوامل الاجتماعية – الاقتصادية لتفتت الملكية الزراعية وتاثيرها في التغيرات البنائية للأسرة الريفية الأردنية : دراسة سوسيولوجية لمجتمع الرمثا" المنوي مناقشتها في قسم علم الاجتماع بجامعتكم الموقرة ، حسب الأصول وهي موافقة للأصول والسياقات الجاري عليها أسلوب العربية ، مما يجعلها رسالة جاهزة للمناقشة من هذه الناحية .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

د. عبدالرحيم مراشدة
عميد البحث العلمي – جامعة جدارا

SOCIO - ECONOMIC FACTORS OF THE AGRICULTURAL PROPERTY FRAGMENTATION AND THEIR IMPACT ON STRUCTURAL CHANGES IN JORDANIAN RURAL FAMILY:

(A SOCIOLOGICAL STUDY OF RAMTHA'S COMMUNITY).

By

Ghassan Awad Salem Adarabh

Supervisor

Dr. Khalil Darwish, Prof.

ABSTRACT

The study aimed to investigate the social factors of economic fragmentation of agricultural property and its Role in The Structural Changes of Jordanian Rural Families, In addition to Knowing the extent of The widespread Fragmentation phenomenon of agricultural property the most important factors that contributed to it, and The Structural changes that resulted.

To achieve this goal, The Data have been collected of a randomized controlled sample, usin a Quastiniar fo that purpose, and Data were Analyzed using the statistical package for social science software (SPSS), and In order to Analyze the Data , the study has used various statistical Methods Incloding the Descritive Statistical analysis such as, Frequincies, Percentages, Means, and standard deviationsk In Addition to that Infrential Satistics were Implemented In the Process Including (One-Way ANOVA) test to measure the significance of Differences Between the study variables, and (Scheffe) test to clarify the source of differences.

The study concluded a set of results , mainly That The socio-economic factors associated with land and human being hit dysfunctional which its effects reflected on social structure of rural community through gradual spread of fragmentation pattern of agricultural property by organizing , division acquisition, and other reasons to the extent that it has become a phenomenon of concern to modern rural community and is continuing to spread , with complexity and different effects.

The study also concluded that agricultural Fragmentation Factors were Respresented by the social, economical and legeslational Factors, In addition to that it is clear that the most important of social factors is the increase In the prices of sold land property and poverty. Finally legistlation, law and bylaws related to the mode of agricultural possession fragmentation In addition to the other factors mentioned earlier, wich reflected their Jordanian rural community.

The study showed that one of the most important structural changes of Jordanian rural social construct is turning extended rural family to nuclear small size family and parental authority and traditional retreat and declination of polygamy and not raising their children on farm work and the emergence of poverty and unemployment , internal migration and agriculture profession reluctance , declining families role in free choice of marriage for family members and weakness of kinship ties and external marriage preference .

The study recommends the reduction In the inclusion of farmland areas of organization and division and change its , use and limiting it on non-agricultural land and exploitation mountainous land instead and to set up public services to encourage crawling population instead of crawling at the expense of agricultural area in order to preserve the most important habitat captives economic, social and national.

the study also recommends to activate the law of farmers protection number (٣٧) year (١٩٥٣), within the modern Jordanian laws, by laws and regulations and which doesn't allow selling of fragmentation of and building on the agricultureal lands, as it is one of the laws that's limits the agricultural lands frasmentation phenomena, and that's for their importance as a source of a living, agricultural production and self dependence among the Jordanian society.